الإنساني 42

العراق : خمس سنوات من العنف

النساء ربيع العالم

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

غير مخصصة للبيع | العدد الثاني والأربعون | ربيع 2008

تتلمس خاتم زفافها وتقول: «كنت في ما مضى زوجة، لكن كل ذلك اختفى في طرفة عين». فزوجها اختفى خلال أحد نزاعات العالم المسلحة. وهي واحدة من آلاف النساء اللواتي تحاول اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تسلط الضوء هذا العام على محنتهن من خلال حملة تحمل عنوان :

"النساء والمفقودون: محنة العيش بين الأمل واليأس".

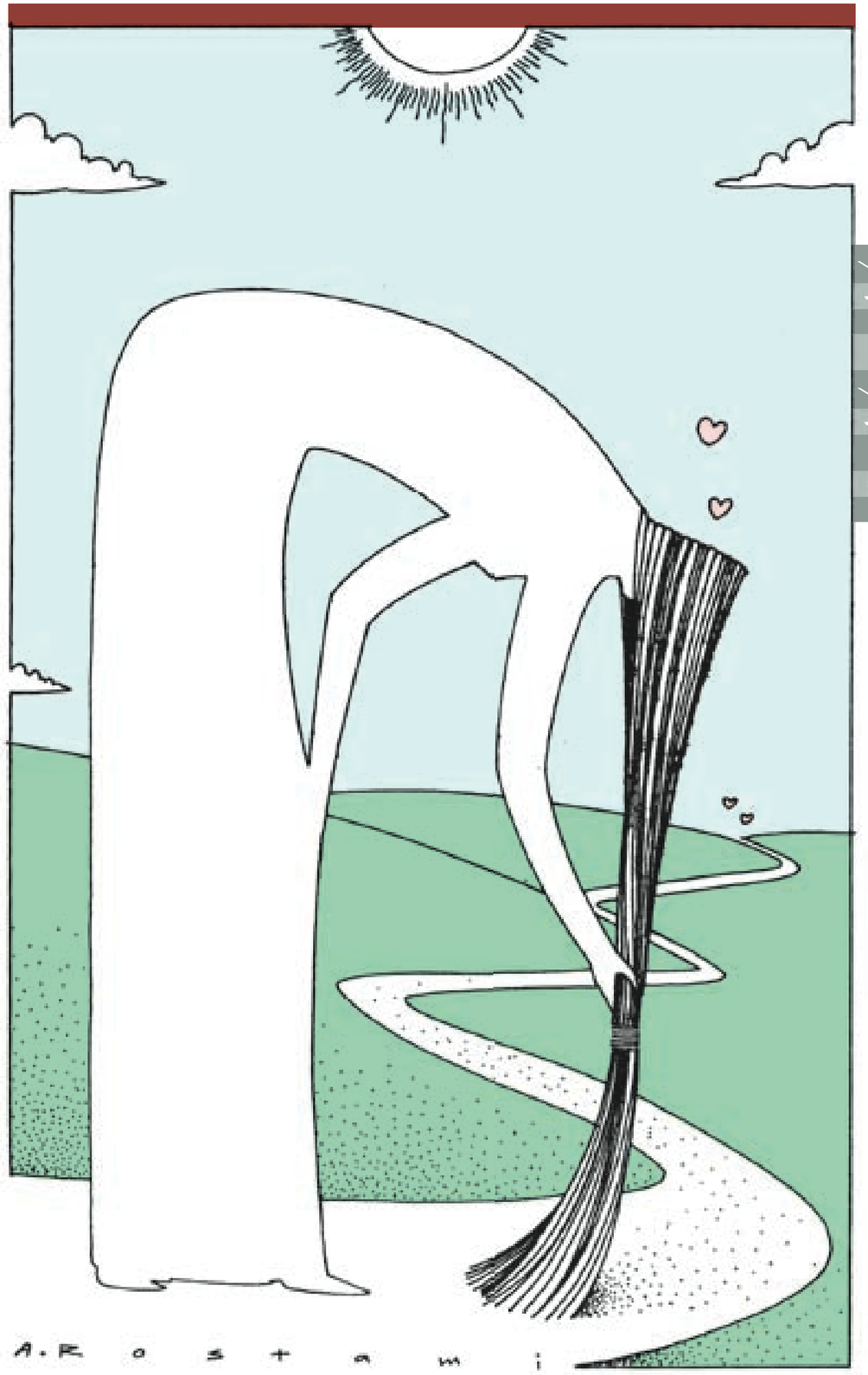

الكاريكاتور: **أردشير رستمي** [إيران]

نساء في زمن الحب والحرب

" **من** الصعب أن تشرب اليوم مع حبيبتك فنجان قهوة، دون أن يطفو على وجه الفنجان جسد بيروت أو قنبلة النيوترون... بكلمة أوضح، لم يعد بإمكاننا أن نتغزل بامرأة، إلا بمفردات سياسية".

هذا ما قاله نزار قباني منذ أكثر من عشرين سنة مضت. أكان يعلم ما سيكون عليه العالم اليوم، وما ستتحمله المرأة في مناطق ملتهبة بنيران العنف والحروب؟

يصدر عدد الربيع من مجلة «الإنساني» في الفترة التي يكرم فيها العالم المرأة، فيذكرها بحقوقها ويستعرض النصوص القانونية التي تخصها، ويقيم لها الاحتفاليات والمؤتمرات والمحافل الخاصة، كما يرسم الأطفال اللوحات لأمهاتهم، وتخصّ المحلات التجارية الأم بالعروض والهدايا.

لذا تخصص مجلة «الإنساني» ملفها للمرأة ولإنجازاتها وأحلامها والصعوبات التي ما زالت تواجهها لتحقيق تطلعاتها. وتشارك في هذا العدد مجموعة من الناشطات اللامعات في مجال حقوق المرأة، يتحدثن بصراحة وشفافية عن الطريق الذي سلكنه حتى وصلن إلى ما هن عليه في مجتمعاتهن. كما يسلط العدد بعض الضوء على الجانب القانوني الخاص بالمرأة في التشريعات الوطنية والدساتير، موضحًا التطورات التي طرأت عليها باتجاه المزيد من الصون لحقوق النساء، ولكن مشيرًا أيضًا إلى الثغرات التي مازالت تسمح بالتقليل من شأنها.

ويصادف عدد الربيع هذا أيضًا الذكرى الخامسة ليوم جعله التاريخ صعبًا على العراق. خمس سنوات من العنف والقتل والدمار والنزوح، خمس سنوات من الألم، لم يغب عنها الأمل بغدٍ أكثر إشراقًا رغم الصعوبات والأوجاع. فنستعرض الحال الصحية التي آل إليها العراق بسبب العنف والأزمة الإنسانية التي يعيشها..

السيدات المشاركات في هذا العدد من «الإنساني» يعملن دون توقف من أجل الكثير من النساء الأخريات في العالم العربي بشكل خاص، وأيضًا من أجل شرح أوضاع المرأة العربية للعالم. في ظل الصور النمطية الكثيرة التي قلما تنصف المرأة العربية، تحتاج هذه الأخيرة أن توضح أن العوامل الثقافية والاجتماعية والدينية ليست بالضرورة مشينة بحقها، كما يحب البعض أن يروّج. كما تحتاج أن تظهر صورتها الأخرى: هي ليست فقط الضحية وإنما هي أيضًا المكافحة الدؤوبة المشغولة بالحفاظ على حياتها وأطفالها وكرامتها، خصوصًا في وقت الأزمات والحروب، متحولة إلى أب عند غيابه، ومعيل عند فقدانه، واضعة جروحها جانبًا ريثما تلملم حياة أسرتها.

نكرم هذه المرأة ونضرب لها تحية سلام، تمامًا كما فعل نزار قباني قي قصيدته "ملاحظات في زمن الحب والحرب" حين قال:

ألاحظتِ ؟
كيفَ تألّقَ وجهكِ .. تحتَ الحرائقْ
وكيفَ دبابيسُ شَعركِ ..
صارت بنادقْ ..
ألاحظتِ .. كيفَ تغيّرَ تاريخُ عينيكِ ..
في لحظاتٍ قليلهْ ..
فأصبحتِ سيفًا بشكلِ امرأهْ
وأصبحتِ شعبًا بشكلِ امرأهْ
وأصبحتِ كلَّ التراثِ ..
وكلَّ القبيلهْ .. ●

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

رئيس التحرير **تمارا الرفاعي**
مدير التحرير **زينب غصن**
المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**
مستشارا التحرير **محمد بن أحمد**
سيباستيان كارليه

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 37619332 • 33379282 فاكس 37618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.org

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

لوحة الغلاف

عملت الفنانة الجزائرية **باية محيي الدين** (1931–1998) في طفولتها خادمة لدى عائلة فرنسية مستوطنة، وفُرت لها فرصة ممارسة هوايتها للرسم. في سن السادسة عشرة، عُرضت أعمالها في باريس، وقدم للمعرض الشاعر الفرنسي «أندريه بريتون»، وأعجب بأعمالها الفنانان «براك» و «بيكاسو».
توقفت **باية** عن الرسم تمامًا لخمسة عشر عامًا هي فترة زواجها، ثم عادت إلى الرسم بعد وفاة الزوج.

42
ربيع 2008

خمس سنوات من العنف في العراق:
تزايد التشوهات والسرطان بين الأطفال ..... هادي حسن ■ 04
باسكال أوليه: الأولوية لمواجهة الوضع المأساوي لنظام الصحة حاوره: هشام حسن ■ 08
العراق: أزمة إنسانية لا تلين (تقرير) ■ 10

النساء ربيع العالم [ملف]
هل هن فعلا ضحايا عاجزات؟ ..... بياتريس ميجيفان–روغو ■ 14
فلورانس تيرسيه: النساء لسن ضحايا فحسب هن أيضًا شجاعات (مقابلة) ■ 15
هكذا يتحدثن عن أنفسهن ■ 18
العمل مع النساء في مناطق النزاعات: نجاحات وإحباطات نيكول وايدرشايم ■ 26
رحلة الموت الصومالي من بصاصو إلى خليج عدن ..... جلال الشرعبي ■ 30
الجزائر: عملية إنقاذ للنساء اللاتي «يواجهن أوضاعا صعبة» ■ 33
العنف المجتمعي ضد المرأة خارج النزاعات المسلحة ..... نهاد أبو القمصان ■ 34
العنف المسلط على النساء .. قانونا ..... حفيظة شقير ■ 37
النساء: «شقائق الرجال» أم «ناقصات عقل ودين»؟ ..... د.إقبال الغربي ■ 40
الآثار النفسية للحرب على النساء ..... سمر القاضي ■ 42
فخورة بأنني امرأة ..... سُلاف طه ■ 44
شيرين أبو عاقلة: عندما نترك مشاعرنا جانبا دون التجرد من إنسانيتنا
..... حاورتها : ميشيل ميرسييه ■ 45
«شادية الشعب» اسمها معلومة ..... محمد بن أحمد ■ 48

بلا رتوش: **الطائر المعدني** ..... الهادي علي راضي ■ 52
البعد الإنساني في فكر عبد الحميد بن باديس ..... محمد العلمي السائحي ■ 54
أركان العالم ■ 55
إصدارات ■ 58

خمس سنوات من العنف في العراق :

تزايد التشوهات والسرطان بين الأطفال

عانى العراق من التلوث البيئي منذ عقود طويلة في ظل الحروب التي ضربته والتي جلبت اليورانيوم المنضب ونفايات الصناعات العسكرية السامة، بالترافق مع انعدام الثقافة البيئية للمواطن بشكل عام. وبعد سقوط النظام السابق تشكلت لأول مرة في العراق وزارة للبيئة ومع ذلك مازال العراق يعاني في ظل الأوضاع الأمنية المتردية من مشاكل بيئية عدة تنعكس على صحة مواطنيه لاسيما الأطفال منهم. ...

ICRC

عند مداخل كل مدينة من مدن العراق تشاهد بقايا حدائق وساحات فيها بقع من الزرع المتهالك المصفر بسبب شح المياه التي لم تعد متاحة للمواطنين. وقد فاضت في هذه الحدائق مجاريها، فأصبحت مكبا للقمامة ومرتعا للفئران والحشرات والحيوانات والأطفال المشردين، بعد أن كانت حدائق غناء تذهب إليها العائلات العراقية للراحة، وليلعب فيها الأطفال. فالواقع البيئي في العراق يكشف عن أزمة متفاقمة نشأت عبر السنوات الماضية، وعززها الواقع الأمني المتردي.

والحديث عن الواقع البيئي «**حديث تشوبه الحسرة والمرارة نتيجة لهذا التردي في الواقع والذي نشأ من عدة أسباب أهمها: وضع العراق الجغرافي ونتائج الحروب السابقة، بما فيها الحصار الاقتصادي، فضلا عن الأحداث التي أعقبت سقوط النظام السابق وما تلقيه مشاكل البيئة في العالم من ظلال وانعكاسات على واقعنا البيئي بشكل عام**». بحسب الدكتور **أسعد عبدالله**، الطبيب العراقي. وهو يرى أن «**المشاكل البيئية كثيرة ومتراكمة ومتداخلة بمعنى أنها أصبحت منظومة متكاملة لها جذورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأمثلة على التلوث البيئي لا يمكن عدها أو حصرها بسهولة، مثال ذلك ضوضاء المولدات الكهربائية والسيارات المستوردة بأعداد هائلة، فالسيارات والمولدات تنفث غازات سامة قاتلة لوثت الهواء، فضلا عن تلوث المياه وشحها وانعدام المناطق الخضراء**».

ويرى **عبدالله** «**أن إصلاح منظومات الكهرباء والمياه، وتشجير الشوارع والساحات، وعدم رمي النفايات في الأنهار، والكف عن استيراد البضائع والسلع عديمة المتانة والكفاءة، واتخاذ إجراءات قانونية ملزمة ونشر ثقافة صحية وبيئية سيقلل من مخاطر تلوث البيئة**».

ويعيد الصحافي العلمي **علي حسين القيسي** أسباب التلوث إلى «**القضاء على المناطق الخضراء نتيجة للإهمال الإداري، فضلا عن قيام المستشفيات بإلقاء سوائلها ونفاياتها في مياه الأنهر الرئيسة قبل معالجتها صحيا وعدم إحاطة المدن بأحزمة خضراء من الأشجار والحدائق**».

وهو يرى ضرورة في «**إدخال الثقافة البيئية في مناهج الدراسة، ابتداء من رياض الأطفال وحتى الدراسات العليا. وتقع على الحكومة وأجهزتها المتعددة مسؤولية نشر الوعي البيئي عن طريق الندوات والمحاضرات لموظفيها كافة. كما أن استخدام وسائل الإعلام كالصحافة والإذاعة**

هادي حسن*

والتليفزيون بشكل مبرمج ومنظم قد يشيع الثقافة البيئية لأن إشاعة مثل هذه الثقافة يشعر المواطن بمسؤولياته الحقيقية لدرء أخطار تلوث البيئة».

غير أن للتلوث أسبابًا تربوية أيضا تنعكس على النساء بحسب عضو لجنة المرأة والطفولة في مجلس النواب العراقي الدكتورة **أسماء الموسوي** التي ترى «**أن الجهل والأمية اللذين تفشيا بشكل لافت لاسيما خلال العقدين الأخيرين في الريف العراقي أنعشا مفاهيم متخلفة كانت كامنة كالشعوذة والدجل فأصبحت هذه المفاهيم الرجعية والغيبية هي السائدة على القرارات التي يتخذها بعض أهل المريضة أو تلك التي يتخذها بعض ممتهني الطبابة، وخصوصًا الطبابة الفطرية. وبالتالي وكنتيجة حتمية لهذا الواقع تقع المريضة ضحية هذا الجهل. وكمثال نذكر أن الكثير من الحوامل لم يسجِّلن في قسم رعاية الحوامل بل يجهلن وجوده رغم أنه ركن أساس من عمل كل مركز صحي وبالتالي يخسرن رعاية طبية في غاية الأهمية**».

وتوفر الرعاية الصحية للحوامل اللقاحات الخاصة بالحوامل، وأهمها لقاح ضد مرض الكُزَاز وهو من الأمراض المستوطنة في العراق وفي ريفه بالذات، وكذلك تؤمن مراقبة صحة الحامل بشكل عام وتحدد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها كارتفاع الضغط الدموي والذي يسبب حالة تُعرف بتسمم الحمل، حيث يؤدي في حالة عدم خضوعه للسيطرة الطبية المباشرة إلى تعرض الأم التي تلد لحالة الصرع وربما إلى وفاة وليدها أو حتى وفاته في رحمها وفي حالات عدة تم تسجيل وفاة الأم.

الكارثة البيئية: تشوهات وسرطانات بين المواليد

من جانبها أكدت وزيرة البيئة **نرمين عثمان** وجود «**أكثر من 300 موقع ملوث بملوثات إشعاعية في العراق يحتمل وصول أضرارها إلى 22,5 مليون نسمة في عموم المحافظات، نصفهم أو أكثر من الأطفال (يشير المسح الديمغرافي في العراق إلى أن عدد الأطفال يساوي نصف عدد السكان). وقد تم اختيار خمسة من المواقع الأكثر تلوثًا، وهي: مخازن الصويرة جنوب بغداد لتلوثها بالمبيدات الزئبقية، وموقع عويريج جنوب بغداد لتلوثه بالعناصر الثقيلة ومركبات الفينول المتعدد الكلور واليورانيوم المستنفد، وموقع القادسية وسط العراق الملوث بكبريتات الكروم والسيانيد، وموقع المشراق الملوث بالكبريت ومركباته، وموقع خان ضاري غرب العراق الملوث بمادة رابع أثيلات الرصاص. وتم عرض المواقع الملوثة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرض معالجتها وإزالة التلوث منها مستقبلًا**».

ارتفعت معدلات التشوهات الولادية من 3,2 حالة لكل ألف ولادة في العام 1990 إلى 22 حالة لكل ألف ولادة في العام 2000.

المصابون «المحظوظون» هم من يصلون إلى المستشفيات

AFP

الأطفال هم الأكثر تأثرًا بالتلوث البيئي

AFP

من جهته قال عضو لجنة الصحة والبيئة في البرلمان العراقي الدكتور **باسم شريف** «**إن الإحصائيات سجلت ارتفاعا في معدل التشوهات الولادية من 3,2 حالة لكل ألف ولادة في العام 1990 إلى 22 حالة لكل ألف ولادة في العام 2000، أي بزيادة تقرب من السبعة أضعاف، وارتفاع حالات الإجهاض لدى الحوامل العراقيات إلى ثلاثة أضعاف، كما سجل ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض الوراثية نتيجة التغيرات التي طرأت على الصبغيات بسبب ازدياد نسب التلوث الإشعاعي**».

ويضيف **شريف** «**سجلت أمراض العيون زيادة بنسبة 2,5 ٪، وولادة الأطفال الذين يعانون من تثلث الصبغية 21 (المنغوليين) بنسبة 6,6 ٪، والتغيير في عدد وشكل بعض أعضاء الجسم سجل زيادة بنسبة 1,3 ٪ وظهور حالات تقلص في الرأس أو اختفائه بسبب ضعف الغدد**». ويتحدث **شريف** عما شهدته مدينة البصرة جنوب العراق من ولادة 300 طفل مشوه خلال عام واحد وأرجعت الدوائر الطبية ولادة الأطفال المشوهين إلى استنشاق الأمهات لغبار نووي صادر عن القذائف الأميركية والبريطانية في حرب العام 1991.

ويؤكد الدكتور **محمود العامري** مدير قسم أمراض السرطان في مستشفى اليرموك في بغداد «**أن نتائج التلوث واضحة على الأطفال وتتمثل بارتفاع مطرد في عدد الإصابات السرطانية. فقد ازدادت حالات الإصابة باللوكيميا بنسبة 35٪، وارتفعت نسبة أمراض السرطان عشرة أضعاف عما كان عليه الحال في العام 1989. وتشير تقديرات دولية أن نسبة 44٪ من السكان يمكن أن يصابوا بالسرطان بعد عشر سنوات، وأصابع الاتهام تشير إلى اليورانيوم المشع**».

هذا وتؤكد تقارير طبية ومصادر وزارة الصحة العراقية عن وجود أكثر من 140 ألف عراقي حاليًا مصابين بأمراض سرطانية وأورام خبيثة. يموت منهم سنويًا نحو 7500 مريض. وتؤكد التقارير أن مستشفى الإشعاع والطب الذري في بغداد يستقبل يوميًا من 80 إلى 100 حالة سرطانية جديدة. ويضاف سنويا ما بين 7500 إلى 12 ألف حالة سرطانية جديدة. ويتوقع الخبراء أن يصل المعدل السنوي للإصابات السرطانية إلى نحو 25 ألف حالة، وهذا الرقم لم يبلغه أي بلد في العالم سوى اليابان بعد جريمة إلقاء القنبلة الذرية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية.

ويُعد انتشار سرطان الأطفال في العراق أكثر شيوعا من مثيلاته في الغرب، ويشكل 8٪ من حالات السرطان كافة في العراق، مقارنة بواحد في المائة في الدول المتقدمة. وقد سجل الدكتور **شريف العلوجي**، الاختصاصي في أمراض السرطان والأورام، أكثر من 5465 حالة سرطانية منذ العام 1990 ولغاية 2005/8/25، موضحًا ارتفاع الحالات السرطانية سبعة أضعاف في العام 2004. وأغلب الأمراض السرطانية المتفشية هي: سرطان الرئة والقصبات الهوائية، ويشكل 70٪ من أمراض السرطان، وسرطان الثدي لدى النساء، وسرطان الدم والذي أغلب ضحاياه من الأطفال، وثمة 35٪ من الأطفال مصابون بسرطان الدماغ، ويأتي بالدرجة الرابعة سرطان الغدد اللمفاوية.

وفي عام 2004 أكد الدكتور **رواء الطويل**، في جامعة الموصل، ازدياد الحالات المرضية في العراق بشكل كبير بعد حرب الخليج الثانية 1991 وحتى العام 2000 بمعدل ستة أضعاف تقريبا عما كانت عليه قبل الحرب. وزادت معدلات وفيات الأطفال، وحالات الإجهاض، وتضخم الغدة الدرقية، وتقشر الجلد، وعجز الكليتين، وتشوه العين، والعقم، وأمراض السرطان، مما يدل على التأثيرات الواضحة التي أحدثتها أسلحة اليورانيوم المنضب. كما تؤكد أحدث إحصائيات لمنظمة الصحة العالمية عن العراق بعد العام 2003 بأن سرطان الدم يشكل 30,5 ٪ من مجموع السرطانات الشائعة عند الأطفال، يليه سرطان الغدة اللمفاوية (25,7٪) وسرطان الدماغ (13,6٪) وسرطان الغدد الصماء (5,9٪) وسرطان العظام (5,1٪) وسرطان العين (4,5٪) يليه سرطان الأنسجة الرخوة والكلى والمبيض ●

(*) صحافي عراقي متخصص في الشؤون الصحية والبيئية

الأولوية
لمواجهة الوضع المأساوي لنظام الصحة في العراق

راح نظام الصحة العراقي يتدهور باطِّراد بعد سنوات العقوبات والحروب المتكررة وبصورة أكبر منذ العام 2003. ويشرح المنسق في العراق لبرنامج الصحة التابع للجنة الدولية، السيد «باسكال أوليه»، حالة النظام الصحي والاحتياجات الحالية في هذا المجال في ظل ضعف قدرة المستشفيات على مواجهة عدد الإصابات وغياب العدد الكافي من العاملين الطبيين بسبب هجرتهم خوفا من المخاطر الأمنية التي تهدد حياتهم كما تهدد عمل المنظمات الإنسانية ومنها اللجنة الدولية التي تركز حاليا على المساعدة في حالات الطوارئ.

باسكال أوليه منسق برنامج الصحة في اللجنة الدولية في العراق

ICRC

بعد خمس سنوات على بداية الحرب ما زال الكثير من العراقيين يفتقرون إلى الرعاية الصحية الأساسية بسبب افتقار المستشفيات نفسها إلى الأدوية والمواد الأساسية، أو لضعف إمكانياتهم المادية للتوجه نحو القطاع الخاص.

■ كيف يمكن أن تصف نظام الصحة في العراق؟

من المؤلم أن نرى كيف يفتقر اليوم العراقيون لأكثر الاحتياجات الأساسية في مجال الخدمات الصحية في حين كان البلد يتمتع في السبعينيات بأفضل الخدمات الطبية في المنطقة. وقد أصيبت البنى التحتية خلال سنوات الحرب المضطربة بضربات مهمة وذلك لأسباب عدة.

فنظرًا إلى الحالة الأمنية الهشة لم تعد الصيانة ممكنة. وتحتاج عادة المرافق والتجهيزات لرعاية وإصلاحات منتظمة، وتبقى الاستجابة الطبية في حالة الطوارئ مسألة حيوية في مناطق النزاعات. هذا وتستمر معاناة العراق وتبرز في الأعداد الكبيرة من الإصابات التي تخلفها الحوادث. فمنذ فترة قصيرة أدت الانفجارات التي هزت في الأول من شباط/فبراير سوق الغزل في بغداد وسوقًا أخرى جنوب المدينة إلى قتل وجرح العشرات.

وكان من الممكن ومن المفترض أن ينجو الكثير من المصابين الذين نقلوا إلى المستشفيات. ولكن لا يحدث ذلك دائمًا، فقاعات الطوارئ وغرف العمليات لا تستطيع في أغلب الأحيان مواجهة عدد الإصابات.

وثمة مشكلة أخرى تكمن في غياب العدد الكافي من العاملين الطبيين الذين يملكون المؤهلات والخبرة اللازمة. فالأطباء والجراحون والممرضون والممرضات يتعرضون كغيرهم من كثير من العراقيين للتهديد والمخاطر الأمنية التي تصيبهم أنفسهم أو تصيب أفراد عائلاتهم ويتعرضون للخطف والقتل. وهذا ما يدفع أعدادًا كبيرة منهم إلى مغادرة البلد، الأمر الذي يؤدي إلى حركة هائلة في هجرة الأدمغة في وقت يبدو البلد بأمس الحاجة إليها.

■ كيف يتأثر الشعب العراقي من هذا الوضع؟

خلال إحدى زياراتي إلى العراق التقيت برجل عراقي قال لي: «إن الرعاية الطبية ليست في الحقيقة أولوية بالنسبة إلي. ما يهمني هو الأمن والمسكن والعمل». قد يكون هذا هو حال العديد من العراقيين. إنني أفهم أن يفكر الناس بهذه الطريقة خاصة حين يصبح الأمر الأهم هو البقاء على قيد الحياة.

إني أدرك أن الأمر يتعلق بما هو أبعد من الصحة أي الحاجة إلى الاستقرار والسلامة من أي شكل من أشكال العنف. كما يأتي ذلك من الشعور السائد عند العراقيين بعدم الثقة واليأس من الخدمات التي تقدم إليهم. إلا أن هذا الموقف خطير لأن الناس قد يعتادون الخدمات الصحية الحالية التي هي بعيدة حتى عن المعايير الدنيا. وهنالك جهود تبذلها السلطات الصحية ولكن الموارد المتوفرة والظروف الأمنية لا تسمح بتحسن أسرع.

من الصعب جدًا على السكان الحصول على خدمات الرعاية الصحية في وسط يفتقر إلى الإمدادات وتبقى فيه إمكانيات المرافق محدودة بسبب المباني القديمة جدًا. وتصبح المشكلة أكثر خطورة حين يتعلق الأمر بفئات مستضعفة مثل الأطفال والنساء الحوامل والجرحى. ونرى كيف أن مرور امرأة حامل على حاجز وهي في طريقها لوضع مولودها أمر في غاية الصعوبة لأنها تتعرض بذلك للقتل أو الخطف.

■ في مثل هذا الوضع المعقد والخطير، هل تستطيع اللجنة الدولية تلبية احتياجات الشعب العراقي؟ وما الذي يمكن القيام به اليوم من أجل تحسين الحصول على الخدمات الصحية؟

من غير الممكن إطلاقًا القول أن اللجنة الدولية قادرة على تلبية كل الاحتياجات. لا يزال العمل في العراق حاليًا محفوفًا بالمخاطر ذلك أن الوضع يتميز أكثر فأكثر بعدم الاستقرار كما لا يمكن التنبؤ بتطوره. فالطريقة الوحيدة لنقوم بعمل فعال هي التركيز على المساعدة في حالات الطوارئ.

ويبقى اليوم تركيزنا الأساسي هو مواجهة الأعداد الكبيرة من الإصابات. إننا نساعد النظام الصحي على التعامل مع تدفق أعداد الجرحى من خلال توزيع مجموعات من المواد الطبية والجراحية المخصصة لجرحى الحرب واللازمة لعلاج الجرحى واستعادة عافيتهم. وتتيح كل مجموعة من هذه المواد للمستشفيات معالجة أكثر من 100 جريح وبهذا ينخفض عدد الوفيات خلال الوجود في المستشفى.

وبعد تفجيرات الأول من فبراير/شباط، زودت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مستشفى بغداد التعليمي بإمدادات الطوارئ الطبية التي تكفي لمعالجة أكثر من مائة جريح. وكانت قد أرسلت في وقت سابق في خطوة احترازية مساعدات مماثلة إلى مستشفى الكندي التعليمي ومستشفى الإمام علي في بغداد.

وتبقى هنالك قضية أساسية يجب مراعاتها دائما هي واجب حماية الذين يعملون في مجال الصحة، فهم يقدمون في العراق خدمات في غاية الأهمية اليوم. وتكفي الصعوبة التي يواجهها النظام الصحي في قدرته على العمل بسبب النقص الحالي في العاملين من ذوي الكفاءات والخبرة. فبموازاة إعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الصحية، يجب أن تعطى الأولوية في العراق لبناء قدرات العاملين في المجال الصحي ●

حاوره: **هشام حسن***

كثير من العراقيين المصابين لا ينجون حتى بعد نقلهم إلى المستشفيات بسبب عدم قدرة قاعات الطوارئ وغرف العمليات على مواجهة عدد الإصابات.

من الخطير أن يعتاد الناس الخدمات الصحية الحالية التي هي بعيدة حتى عن المعايير الدنيا.

مساهمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تدعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر خدمات الطوارئ من خلال إعادة تأهيل المرافق الصحية وتزويدها بالتجهيزات الجراحية والمعدات الطبية.

وخلال العام 2007 قدمت اللجنة الدولية المعدات الأساسية لتجهيز 73 قاعة للطوارئ في 69 مستشفى ومرفقًا طبيًا وتجهيز غرف المستشفيات في 27 مستشفى في مختلف أنحاء العراق.

ووزعت اللجنة إمدادات الطوارئ الطبية لعلاج أكثر من 5000 جريح حرب في 28 مستشفى في مختلف أنحاء البلاد.

كما قدمت اللوازم الطبية ومنها الأدوية على 84 مستشفى و12 مركزًا للرعاية الصحية الأولية

ونظمت ثلاث دورات تدريبية حضرها 80 طبيبًا وممرضًا عن الإسعافات الأولية المتقدمة وإدارة غرفة الطوارئ المخصصة للصدمات وجراحة الحرب.

وتدعم اللجنة الدولية خدمات الطوارئ من خلال إعادة تأهيل المرافق الصحية وتزويدها بالتجهيزات الجراحية والمعدات الطبية.

(*) مسؤول الإعلام في بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق

العراق : أزمة إنسانية لا تلين

بعد خمس سنوات على اندلاع الحرب في العراق ظل الوضع الإنساني في معظم أنحاء البلاد من بين الأوضاع الأكثر خطورة في العالم. وقد حرم النزاع ملايين العراقيين من الحصول على ما يكفي من الماء والنظافة والرعاية الصحية. ومما زاد الأزمة الحالية تفاقمًا هو استمرار الآثار الناجمة عن النزاعات المسلحة السابقة وسنوات العقوبات الاقتصادية. في ما يلي تقرير أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مارس/آذار الماضي حول الوضع في العراق

بالرغم من التحسن الأمني المحدود في بعض المناطق ما زال العنف المسلح يخلف أثرًا كارثيًا. ومازال المدنيون يذهبون ضحية العمليات القتالية. أما الجرحى فلا يتلقون في غالب الأحيان ما يكفي من الرعاية الطبية. ويضطر ملايين الناس إلى الاعتماد على إمدادات قليلة من الماء ذي الجودة الرديئة لأن نظم الماء والصرف الصحي تعاني من قلة الصيانة والمهندسين.

وتضم العديد من العائلات أفرادًا اضطروا بسبب النزاع إلى الفرار من بيوتهم تاركين وراءهم ذويهم يصارعون يوميًا من أجل كسب لقمة العيش. وزادت محنتهم خطورة بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرة وارتفاع البطالة.

ولتفادي أزمة أسوأ لابد من تكثيف الجهود لتلبية احتياجات العراقيين اليومية، لأن الأولوية تقضي بتوفير الرعاية الصحية والكهرباء والماء النقي والصحة بانتظام لكل عراقي سواء كان رجلا أو امرأة أو طفلًا. علاوة على هذا يجب على كل المشاركين في النزاع وأولئك الذين يمارسون نفوذا عليهم أن يبذلوا كل ما في وسعهم لضمان عدم إلحاق الأذى بالمدنيين والطواقم والمرافق الطبية. وهذا واجب ينطبق بموجب القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع المسلح كافة، من الدول وغير الدول.

وبالرغم من صعوبة الوضع الأمني تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مساعدة مئات الآلاف من العراقيين الأكثر حاجة. وظلت تعمل جنبًا إلى جنب مع المنظمات المحلية لضمان حصول الناس في جميع أنحاء البلاد على المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها.

إنه من العسير جدًا الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة عن حالة الخدمات العامة في العراق. فهذا التقرير يستند إلى استنتاجات وملاحظات خلص إليها موظفو اللجنة الدولية من خلال اتصالاتهم المنتظمة مع موظفي المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية ومرافق الماء والصرف الصحي والسلطات العامة والمنظمات الأخرى.

عائلات مشردة

لقد تكبد أهل العراق خسائر فادحة بسبب عقود من النزاع منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980. فتمزقت أوصال آلاف العائلات وحُرمت ممَّن يعولها، ولها أقارب مرضى أو جرحى أو محتجزون أو اضطروا إلى الفرار من ديارهم للرحيل غالبًا إلى منطقة أخرى أو لمغادرة البلاد تمامًا. تحطمت حياة وأرزاق الكثيرين. أما الباقون فزادت حالة استضعافهم ويجدون صعوبات في مواجهة الوضع. والنساء هن الأكثر تضررًا بسبب الوضع.

تقول جميلة حمامي، مندوبة البحث عن المفقودين باللجنة الدولية للعراق: «إن عدم معرفة ما حدث لزوج أو أب أو أخ في خضم الحرب مسألة قاسية على النساء. من جهة هؤلاء النساء في مجتمعهن لا هن زوجات ولا أرامل، وإنما شيء ما بين الأمرين. ومن جهة أخرى يصبحن كاسبات قوت أسرهن. واللجنة الدولية تدافع بالنيابة عن العائلات عن «حق المعرفة»، وعلى الدول واجب الكشف عمَّا جرى للمفقودين وإبلاغ أسرهم».

وتفيد مصادر عامة أن عدد المفقودين العراقيين خلال النزاعات من العام 1980 إلى العام 2003 يتراوح بين 375 ألفا ومليون عراقي. ومنذ ذلك الحين اختفى عشرات الآلاف. وقد تعذر إطلاقًا تحديد هوية الكثير ممن قتلوا في العنف الجاري لأن المؤسسات الحكومية العراقية، مثل معهد الطب العدلي في بغداد، لم تستلم سوى نسبة ضئيلة من الجثث.

يقبع في السجون حاليًا عشرات الآلاف من العراقيين جميعهم تقريبًا من الرجال، الذين يعيشون غالبًا بعيدًا عن ديارهم بعدما تركوا وراءهم أسرًا تعولها امرأة في معظم الحالات. ويعد معسكر «بوكا» الواقع في الجزء الجنوبي من البلاد بالقرب من البصرة والذي تديره القوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في العراق، أكبر مكان للاحتجاز في العراق إذ يؤوي أكثر من عشرين ألف سجين. وتأتي أسرهم من جميع أرجاء العراق لزيارتهم،

خاصة من محافظتي الأنبار وبغداد. ومعظم الزائرين من النساء لأنه أضحى من الخطير جدًا على الرجال التنقل بين المحافظات. فمن أجل لقاء لساعتين مع زوج أو أب أو أخ أو ابن يجازف الزائرون بأخذ أطفالهم معهم في رحلة محفوفة بالخطر تستغرق عدة أيام، بينما كانت تستغرق قبل الحرب بضع ساعات فقط. والكثيرون لا يقدرون على القيام بهذه الرحلة إلا بفضل الدعم المالي الذي تقدمه اللجنة الدولية.

يقول طارق (33 سنة): «تركت بيتي برفقة زوجتي قبل سنة تقريبًا. كانت حاملًا ولكن قبل مغادرة البيت أصيبت بجروح فأجهضت. شاهدت بيتي على التليفزيون قبل ثلاثة أشهر عندما وقع انفجار أمامه مباشرة. كان قلبي يخفق بقوة ولم أجرؤ على مناداة زوجتي لمشاهدة ذلك لأنني أعرف أنه قد يؤلمها أكثر من أي شيء آخر».

أما ربى (38 سنة) فتقول: «غادرت محافظة الأنبار مع أطفالي قبل سنتين تقريبًا. وكان زوجي قد قتل أمام أعيننا. كان لابد لي أن أحمي أطفالي. هربنا في تلك الليلة بدون شيء سوى مبلغ مالي ضئيل. واليوم نسيت الماضي والمستقبل، وأعيش حاضرًا مُرًا. تمنيت لو كانت لدي بعض صور زوجي وأسرتي. أستطيع أن أرى كل شيء في مخيلتي لكنني لا أعلم إلى متى».

علي ولد في الثالثة عشرة من عمره يقول: «قبل سنتين غادرت بيتنا في البصرة مع شقيقتي البالغة ثلاث سنوات من العمر وذهبنا لنقيم في بيت خالتي. قال والداي: إن كل شيء على أحسن ما يرام وإنهما سوف يلتحقان بنا خلال أسبوع. أخذنا بعض الملابس وحملت أختي دميتها. انتظرنا أسابيع ولكن والديَّ لم يأتيا قط. فقالت لي خالتي إنني رجل الأسرة الآن وإنه يتعين علي أن أعتني بشقيقتي التي لا تعرف أن الوالدين توفيا وتسأل دائما متى سنعود إلى بيتنا. لكنني

ICRC

قد لا يكفي أن يصل الجرحى إلى المستشفى لانقاذ حياتهم في ظل نقص المعدات الطبية والمتخصصين

عندما أكبر سوف آخذها إلى منزلنا وأعتني بها».

الرعاية الصحية في أزمة

بعد خمس سنوات على بداية الحرب مازال الكثير من العراقيين يفتقرون إلى الرعاية الصحية الأساسية. فهناك قلة من الموظفين المؤهلين وغالبًا ما يحتاج العديد من المستشفيات ومراكز الصحة للصيانة الملائمة.

ونظرًا لسوء الأحوال الأمنية في معظم أرجاء العراق فإن المرضى والجرحى غالبًا ما يحرمون من الرعاية الطبية. وفي بعض المناطق بات من الصعب جدًا تقديم خدمات الطوارئ الطبية أو الإمدادات أو المعدات الطبية بسبب عدد نقاط السيطرة والتفتيش على الطرقات وحظر التجوال الذي يقيد الحركة.

يقول باسكال أوليه، منسق الصحة باللجنة الدولية للعراق: «يخالج العراقيين شعور بالارتياب واليأس من الخدمات المقدمة لهم. وقد يكون من الخطر على الناس التأقلم مع الخدمات الصحية الحالية التي هي دون المستوى المطلوب. وتحاول سلطات الصحة تصحيح الوضع إلا أن ذلك سوف يستغرق وقتًا طويلًا نظرًا لشح الموارد وسوء الوضع الأمني».

يذهب بعض الناس إلى العيادات الخاصة التي هي آمنة ولكنها أغلى في الوقت ذاته، حتى أن شريحة عريضة من السكان لا تملك إمكانيات العلاج فيها. فالاستشارة الطبية في القطاع الخاص تكلف عادة بين دولارين وسبعة دولارات، وذلك حسب نوعية الخدمة. وليس من الواضح أبدًا كيف يمكن لأشخاص يتقاضون أقل من خمسة دولارات في اليوم أن يدفعوا مثل هذا المبلغ.

وغالبًا ما تفتقر المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية إلى الأدوية والمواد الأساسية الأخرى. وليس ثمة ما يكفي من غرف الطوارئ العاملة وغرف العمليات الجراحية لاستيعاب عدد الجرحى المرتفع. فهناك حاليًا 172 مستشفى عامًا تضم 30 ألف سرير، وهو أقل بكثير من الثمانين ألف سرير المطلوبة، فضلا عن 65 مستشفى خاصًا. بنيت معظم المستشفيات قبل ثلاثين سنة وهي الآن في حالة دون المستوى. وينسحب هذا أيضًا على العديد من مراكز الرعاية الصحية الأولية التي ظلت تستخدم نفس المعدات خلال خمس وعشرين سنة. إن المرافق والمعدات الطبية تحتاج إلى الإصلاح والترميم المنتظم في جميع أنحاء البلاد باستثناء الجزء الشمالي. وقد أضحى من المستحيل القيام بالصيانة المناسبة بسبب الوضع الأمني المتردي.

يقول الدكتور إبراهيم (اسم مستعار) طبيب يعمل مع اللجنة الدولية في بغداد ومحافظات الوسط: «كانت الخدمات الطبية تعطى مجانًا في العامين 2000 و2001، ومازالت لكن هذه الخدمات أصبحت قليلة لأسباب عديدة، منها ضآلة الموظفين المتخصصين والمعدات الطبية». ويضيف: «أعيش في بغداد مع والدتي التي تبلغ سبعين عامًا من العمر والتي تتمتع بصحة جيدة نسبيًا. لإنقاذ حياتها وفي حالة ارتفاع في ضغط الدم مثلا أو نوبة قلبية، هناك سيناريوهان اثنان ممكنين. إذا حدث لها مكروه أثناء الليل يكون من الصعب جدًا نقلها إلى المستشفى بسبب حظر التجوال. قد تأتي سيارة إسعاف من المستشفى ولكن الأوان قد يكون فات. وإذا حدث لها مكروه أثناء النهار يكون من الصعب الوصول إلى •••

المستشفى في الوقت المناسب وذلك نظرًا للازدحام في حركة المرور والطرقات المسدودة. أما بالنسبة للأمراض المزمنة فالحالة أصعب بكثير. هناك حفنة من المستشفيات المتخصصة في بغداد وقلة من الأطباء المتخصصين».

لقد كان لقلة الطاقم الطبي المؤهل الذي يتحلى بالخبرة لاسيما في محافظات النجف وميسان والأنبار وواسط وبابل، أثر مباشر على مستوى الرعاية المتاحة. فعلى سبيل المثال تؤدي قلة القابلات بالكثير من النساء اللواتي يضعن أثناء الليل أن يفعلن ذلك دون مساعدة نظرًا إلى أن سوء الوضع الأمني وحظر التجوال يمنعانهن من الذهاب إلى المستشفى. فالأطباء والممرضون وعائلاتهم يواجهون خطر الخطف أو القتل، شأنهم شأن الكثير من العراقيين الآخرين. وقد تلقى البعض منهم تهديدات. وتفيد مصادر عراقية رسمية أن أكثر من 2200 طبيب وممرض قتلوا كما خطف ما يزيد على 250 منذ العام 2003. ومن بين الأطباء المسجلين عام 1990 والبالغ عددهم 34 ألف طبيب غادر البلاد ما لا يقل عن 20 ألفًا.

إن نظام الرعاية الطبية العراقي هو الآن أسوأ حالًا من أي وقت مضى. فقد زهقت الكثير من الأرواح بسبب قلة الرعاية الطبية العاجلة والملائمة. ولا بد من بذل المزيد لضمان استفادة جميع العراقيين من خدمات صحية أفضل. كما ينبغي حماية الطواقم والمرافق الطبية التي تعمل فيها حماية أفضل ضد آثار الحرب. ويجب أيضًا تكثيف الجهود ليس فقط لصيانة وترميم المرافق الطبية بل أيضًا لتطوير مهارات الطاقم الطبي وقدراته.

انحطاط نظام الرعاية الصحية العراقي

بدأ نظام الرعاية الصحية العراقي يتدهور قبل عام 2003 بفترة طويلة جراء سنوات العقوبات والنزاعات المسلحة المتكررة، مما أثر على مجالات مثل الرعاية الوقائية والعلاجية والتغذية والتعليم الصحي.

هذا ويعزى تدهور حالة مرافق الرعاية الصحية منذ عام 1980 جزئيا إلى الإخفاق في توفير ما يكفي من المرافق لمواكبة النمو السكاني. وقد أدت العقوبات التي فرضت بعد عام 1990 بنظام الرعاية الصحية العراقي إلى التركيز على خدمات الطوارئ على حساب علاج الأمراض المزمنة وبرامج الصحة العامة وصيانة البنية التحتية وتدريب الطواقم الطبية.

الماء: مازال قليلاً ومن نوعية سيئة

يضطر الكثير من العراقيين إلى الاعتماد على مصادر مائية غير صحية. وما يزيد من تفاقم أثر النمو السكاني وارتفاع الأسعار وسوء الظروف الأمنية هو قلة الفرق المؤهلة اللازمة لصيانة وتصليح مرافق الماء والصرف الصحي. وفي حين زادت الاحتياجات أصاب الانهيار هذه المرافق فعليًا في بعض أجزاء العراق. ولم تنج من ذلك حتى المناطق التي تحسن فيها الأمن، لأن تدفق النازحين زاد العبء على الخدمات المحدودة المتاحة. فقد زاد الوضع سوءًا بشكل مطرد خلال العام الماضي ما عدا في بعض المناطق في الجنوب والشمال حيث ارتفع إنتاج الماء الصالح للشرب.

ونتيجة لذلك لم يعد بإمكان العديد من العراقيين الاعتماد على الخدمات العامة للحصول على الماء النقي. ولمَّا تم التخلي عن الكثير من الناس، لا سيما الأكثر عوزًا، فإنهم يناضلون من أجل اقتناء ما يحتاجون إليه. ويبلغ الراتب الشهري في المتوسط في العراق الآن حوالي 150 دولارًا أمريكيًا. ونظرًا إلى أن سعر الماء الصالح للشرب هو دولار واحد تقريبًا لعشرة لترات فإن كل أسرة تنفق على الأقل 50 دولارًا في الشهر على الماء وحده.

وتعزي اللجنة الدولية كمية الماء غير الكافية والمعالجة غير الملائمة له والتخلص من مياه المجاري إلى عدم صيانة البنية التحتية القائمة وقلة المهندسين والعمال الميكانيكيين وسوء استخدام المعدات أو تعطلها.

وترجع رداءة نوعية كميات كبيرة من الماء إلى عوامل أخرى منها التهريب غير القانوني للإمدادات المائية وشبكات الأنابيب القديمة التي لا تحمي تمامًا ضد التلوث والانقطاعات المتكررة في الإمداد بالمواد الكيميائية اللازمة لمعالجة وتطهير الماء. بالإضافة إلى ذلك غالبًا ما لا تعمل محطات معالجة المياه على نحو ملائم بسبب تعطل المعدات والإمداد الكهربائي غير المنتظم.

يقول أحمد (اسم مستعار)، ومهندس مياه يعمل مع اللجنة الدولية في البصرة:«معظم الناس يضخون الماء أثناء الليل مباشرة من شبكة المياه مما يؤدي إلى انخفاض ضغط الماء إلى أدنى مستوى بحيث يتعذر وصوله إلى كل المناطق التي يفترض أن تغطيها الشبكة. علاوة على هذا، يضخ الناس أحيانًا ماء المجاري وبالتالي يلوثون صهاريج الماء الموجودة في منازلهم. وحتى وإن توفرت لبعض العائلات مضخات، فغالبًا ما يتعذر تشغيلها بسبب انعدام الوقود».

إن مادة كلورين ضرورية لتعقيم الماء الصالح للشرب. لكن ونظرًا إلى أنه من الممكن استخدامها لصنع القنابل أو أسلحة أخرى، فإن توزيعها مقيد. فالكثير من الناس، لا سيما في أجزاء من بغداد وصلاح الدين وديالى ونينوى، لا يملكون أي بديل آخر سوى ضخ الماء غير المعالج مباشرة من الأنهار أو الآبار.

قلة الصحة أمر ينذر بالخطر. فنظم الصرف الصحي تدهورت إلى درجة أن هناك خطرًا حقيقيًا يحدق بتلوث ماء الشرب بمياه المجاري غير المعالجة، وهو ما يشكل دون شك خطرًا على الصحة. فتفشي الكوليرا في 2007 هو إشارة على الخطر الوشيك الذي يواجهه العراقيون اليوم. وقد اتخذت السلطات والمنظمات الإنسانية إجراءات لاحتواء انتشار المرض، إلا أن الوضع سوف يزيد تدهورًا إذا لم تتم صيانة البنية التحتية على نحو ملائم وتوعية عامة الناس بخطر استهلاك الماء غير المأمون.

ما زال الكثير من العراقيين متضررين بسبب انقطاع الطاقة المتكرر والإمداد الكهربائي غير المنتظم. تدهورت شبكة الإمداد بالكهرباء خلال العام المنصرم، ما عدا في محافظات الشمال ومحافظتي بابل وذي قار. ونتيجة لذلك أغلقت تمامًا العديد من محطات معالجة المياه أو أصبحت تعمل بطاقة مخفَّضة. وهناك مناطق في بغداد تبلغ فيها درجة الحرارة خلال الصيف 50 درجة مئوية ومع ذلك لا تتلقى غالبًا سوى ساعة واحدة من الكهرباء في اليوم. والوضع لا يختلف عن ذلك في محافظة الأنبار. وترجع هذه الأزمة إلى سوء الصيانة وقلة إمدادات الوقود المكرر واستخدام الوقود الثقيل بدلا من الغاز الطبيعي في محطات تربينة الغاز وأعمال التخريب وأخيرًا وليس آخرًا، عدم القيام بالإصلاحات الضرورية وتعزيز طاقة توليد الحرارة. ونتيجة لذلك أصبحت محطات معالجة المياه ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات تعتمد على المولدات الحرارية في معظم الأوقات، ولكن حتى الدعم الآلي يتعطل بانتظام من جراء الاستخدام المفرط والنقص الحاد في الوقود المكرر •

الإنساني

النساء ربيع العالم [ملف]

يترافق هذا العدد من مجلة الإنساني مع الاحتفالات بيوم المرأة العالمي وأعياد الربيع. ولعل الارتباط بين المرأة والحياة الجديدة هو ما دفعنا إلى تخصيص ملف هذا العدد لها ولأوضاعها في المنطقة العربية بشكل عام وفي مناطق النزاع بشكل خاص. هي إضاءة بسيطة على ما تعانيه النساء في هذه المنطقة كما على بعض التجارب الإيجابية لنساء استطعن أن يحدثن فرقا في مجتمعاتهن.

اللوحة بإذن محيي الدين

هل هُنّ فعلا ضحايا عاجزات؟

بياتريس ميجيفان–روغو *

كم رأينا من نساء يبكين حالهن ويرفعن أيديهن للسماء في رجاء صامت يوما بعد يوم وعلى مدار أعمال العنف التي تخطف منهن إلى الأبد أطفالا وأزواجا وإخوة وآباء؟ كم رأينا من نساء يبحثن بلا هوادة عن عزيز مفقود حتى يحصلن في النهاية على جواب؟

تواجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر باستمرار خلال النشاطات اليومية التي تضطلع بها لمساعدة السكان المتضررين من جراء العنف والحرب في جميع أرجاء العالم، حالات لنساء يتمتعن بالمرونة بالرغم من المعاناة التي يعشنها. وسيكون – في الواقع – من الخطأ ألا نرى فيهن سوى صورة الضحايا العاجزات.

ويظهر ذلك أثناء أكثر النزاعات دموية التي وقعت خلال الثلاثين عاما الأخيرة حيث نجد النساء لا يتحملن بشكل مباشر التبعات التي تخلفها النزاعات فحسب بل يحملن على كواهلهن أحيانا عبء تلبية احتياجات أسرهن. فالنساء يتعرضن لكافة أنواع العنف ويطردن من منازلهن وقراهن وكثيرا ما يكن في المواجهة مضطرات لتحمل مسؤولية أسرهن المادية منها والنفسية.

وفي ظل هذه الاستنتاجات، تولي اللجنة الدولية اهتماما خاصا بحماية النساء في أوضاع الحرب حيث تأخذ في الحسبان نوعية الدور الذي يقمن به واحتياجاتهن الخاصة. ففي أفغانستان، تمكّن اللجنة الدولية منذ سنوات الأمهات الوالدات حديثا من الحصول على الرعاية المناسبة وذلك من خلال دعم النساء اللواتي يعملن في المجال الطبي داخل مستشفيات الولادة. وفي سيراليون، سمحت المشروعات الاقتصادية الصغيرة لأكثر من مائة ألف امرأة بالحصول على إمكانيات تساعدهن على تلبية احتياجات أسرهن بطريقة مستدامة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأيضا كولومبيا، تدعم اللجنة الدولية عملية توفير الرعاية الصحية والنفسية والاقتصادية لضحايا العنف الجنسي من النساء. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق، فتستطيع الآن آلاف الزوجات والأمهات والبنات والأخوات زيارة أقاربهن المحتجزين.

والدرس المستفاد من هذه التجربة، والأمثلة عديدة، هو كيف أنه من الضروري فهم واحترام قيم وثقافة الآخر. ويسري ذلك أيضا، وعلى وجه الخصوص، على دور النساء في البلدان العربية والمسلمة. فالاتصالات المتميزة التي أجريها مع نساء من المنطقة تذكرني بذلك كل يوم، فمن الخطأ الشديد والخطير محاولة تحليل أوضاعهن من زاوية القيم النسائية الغربية والعلمانية. بل على العكس، ينبغي تشجيع الحوار البناء القائم على التواضع والاحترام بين رؤى قد تختلف أحيانا في ما بينها حول مكانة المرأة ودورها في المجتمع.

فاللجنة الدولية تود العمل بشكل أكبر لصالح هؤلاء النساء ومعهن. فغالبا ما يكن المفتاح والنواة الأساسية للنشاطات التي تضطلع بها اللجنة الدولية لصالح أكثر ضحايا النزاعات ضعفا، لاسيما عندما يعملن سويا في إطار شبكات أو رابطات نسائية ●

(*) بياتريس ميجيفان–روغو Béatrice Mégevand-Roggo هي مديرة عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ICRC

مقابلة مع مسؤولة وحدة حماية النساء في اللجنة الدولية

النساء لسن ضحايا فحسب .. هنّ أيضا شجاعات !

اختارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر المفقودين والنساء كقضيتين أساسيتين للعمل خلال العام 2008. ويشكل تدوين الانتهاكات المختلفة لحقوق النساء والتخفيف من آثار العنف ضدهن في زمن النزاعات مسؤولية وحدة حماية النساء في اللجنة الدولية. فما هي أهم هذه الانتهاكات وكيف السبيل إلى وقفها؟ عن ذلك تجيب فلورانس تيرسيه

● هل يمكن لك أن ترسمي صورة عامة حول وضع النساء في مناطق النزاع؟

يصعب التعميم، فالنساء يواجهن العديد من التحديات والمخاطر في أوقات النزاع، فقد يتعرضن للعنف أو يفرقن عن عائلاتهن، أو ينزحن من بيوتهن أو يفقدن أقرباءهن.

مصيرهن يرتبط بما يحدث لرجالهن. وعادة ما يكون الرجال غير موجودين أثناء الحرب، فهم إما مشاركون في القتال أو محتجزون أو هاربون أو قتلى. وفي العديد من هذه الحالات، يترك الرجال النساء وراءهن ليصبحن المعيلات الرئيسيات لعائلاتهن بحيث يكون عليهن أن يكفلن بقاء أفراد عائلاتهن سواء من الأطفال أو كبار السن، مع افتقارهن في العادة إلى التدريب أو الموارد اللازمة للقيام بذلك. ومع ذلك، فمن الخطأ تقديم صورة للنساء كضحايا فحسب، إذ عادة ما تظهر النساء شجاعة وبأسا ومرونة في التعامل مع أوضاعهن وتلبية احتياجات عائلاتهن.

كذلك فعند التحدث عن النساء في النزاعات، يجب ألا ننسى أنهن لسن في جميع الأحوال جزءا من السكان المدنيين، فإن عدد النساء اللاتي يشاركن في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة حول العالم يتزايد يوما بعد يوم.

● تعملين كرئيسة لوحدة خاصة بحماية النساء داخل اللجنة الدولية، هل يمكنك أن تحدثينا عن هذه الوحدة وأولويات عملها؟

انصب اهتمام العالم في التسعينيات على النزاعات في البلقان والإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا حيث كانت النساء تتعرض للعنف الجنسي بشكل منهجي واستخدم ذلك كأسلوب من أساليب الحرب. وقد وجدت المنظمات الإنسانية بما فيها اللجنة الدولية أنها تفتقر إلى القدرة على الاستجابة إلى طبيعة وحجم مثل هذه الانتهاكات التي تتعرض لها النساء، كذلك أقرت المنظمات بأن الحالات الطارئة المعقدة تؤثر •••

ICRC

النساء لسن ضحايا فحسب .. هن أيضًا شجاعات !

بشكل مختلف على الرجال والنساء وأن احتياجات النساء عادة ما تغفل. وإذ أدركت ذلك أخذت اللجنة الدولية عهدا على نفسها بأن تعزز الاحترام الواجب للنساء والفتيات مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنسي، وأن تقوم بتقدير وتلبية احتياجات النساء والفتيات بشكل ملائم. وقد أنشئت وحدة النساء والحرب في العام 1999 لتيسير الوفاء بهذا الالتزام وأولويتنا هي تحليل أدوار واحتياجات النساء في النزاعات المسلحة وكفالة استجابة اللجنة الدولية بشكل كاف لهذه الاحتياجات عن طريق تقديم التدريب والتوجيه على سبيل المثال. ونحن نهتم بأن تنخرط النساء بشكل منهجي في التخطيط للبرامج وتنفيذها لكفالة وصول الأنشطة لكامل السكان. وإضافة إلى ذلك، طورت وحدتنا اتصالاتها مع شبكات النساء النشطة في السياق الذي نعمل فيه، كما يسرت اتصالاتها معها من أجل الوصول إلى فهم أفضل لاحتياجات النساء وللاستخدام الأمثل لدوائر النفوذ والتي هي في العادة غير مرئية على عكس محاوري البعثات المعتادين.

حماية النساء جزء من حماية المدنيين

● لماذا التعامل مع النساء كفئة ينبغي حمايتها أثناء الحرب؟ وما الذي يفرقهن عن بقية المدنيين؟

تنص قواعد القانون الدولي الإنساني صراحة على وجوب احترام جميع الأشخاص غير المشاركين في العمليات العدائية أو الذين كفوا عن الاشتراك فيها، سواء من المدنيين أو الجرحى أو المحتجزين، وهذا الالتزام مستمد من مبدأ الإنسانية العالمي. فإذا لم تكن النساء مشاركات في العمليات العدائية، ينبغي حمايتهن لا لأنهن نساء بل لأن كل غير المشتركين في العمليات العدائية يجب أن يتمتعوا بهذه الحماية.

وفي ما يتعلق بالشق الثاني من السؤال، فإن العديد من المشاكل التي تواجه المدنيين أثناء الحرب تتشابه بالنسبة للرجال والنساء والصبيان والفتيات، فجميعها تتعلق بالصعوبات الاقتصادية وخطر التعرض للعنف أثناء النزاع. ومع ذلك، فقد تختلف طبيعة المخاطر. على سبيل المثال، فإن النساء يكن أكثر عرضة للعنف الجنسي بينما يتعرض الرجال للاختفاء القسري والقتل التعسفي والحرمان من الحرية. وبالتالي، لا يمكن القول أن إحدى فئات المدنيين أكثر استضعافا من الفئة الأخرى، بل نقول إن الفئات المختلفة عرضة لمخاطر مختلفة.

● كيف يتناول القانون الدولي الإنساني قضايا النساء وما هي أهم نقاط الحماية التي يكفلها لهن؟

مثلهن مثل بقية الأشخاص المكفولين بالحماية، بمعنى غير المشاركين أو الذين كفوا عن المشاركة في العمليات العدائية، ينبغي أن تتمكن النساء من العيش دون خشية التعرض للإرهاب أو سوء المعاملة وانتهاك حقوقهن. وبالإضافة إلى هذه الحماية العامة، ينص القانون الدولي الإنساني على أحكام خاصة تتعلق بحماية النساء، في ما يتعلق بالأساس بصحتهن واحتياجاتهن من حيث الصحة والنظافة ودورهن كأمهات. تتضمن اتفاقيات جنيف وبرتوكولاها الإضافيان 42 نصا تتناول النساء على سبيل الحصر، وسأشير هنا فحسب إلى حماية المحرومات من حريتهن في ما يتعلق بالنزاع. كذلك يجب حماية النساء، مثلهن مثل المحتجزين من الرجال، من سوء المعاملة ويجب أن يتم تزويدهن بما يكفي من طعام ومياه وملبس ومأوى وعناية طبية. كذلك، ينص القانون الدولي الإنساني على وجوب احتجاز النساء في مقار منفصلة عن الرجال، على أن تخضع هذه المقار إلى إشراف مباشر من قبل نساء.

وأخيرا، أود أن ألقي الضوء على أحد أحكام القانون الدولي الإنساني الذي يتصل بشكل مباشر بالنساء، وهو النص بحظر العنف الجنسي. فالاغتصاب يعتبر جريمة حرب عند ارتكابه من قبل حملة السلاح ضد المدنيات وينبغي منع حدوثه.

عنف متعدد الأشكال

● بناء على خبرة اللجنة الدولية في مختلف مناطق النزاعات، ما هي أكبر انتهاكات القانون الدولي الإنساني الدولي التي تواجهها النساء؟

أولت وسائل الإعلام مؤخرا الكثير من الاهتمام للعنف الجنسي المرتكب في إطار النزاعات المسلحة. والحقيقة أن العنف الجنسي هو أحد أكثر الانتهاكات التي تواجهها النساء والفتيات تواترا وفظاعة، وأحد أكثر الانتهاكات التي تخلف آثارا نفسية يصعب التغلب عليها، ولكننا يجب ألا ننسى الانتهاكات الأقل دراماتيكية والتي لا تحصل على تغطية مماثلة من الإعلام بينما تؤثر بشكل هائل على حياة النساء. ففي حالة النزوح على سبيل المثال، ينبغي على أطراف النزاع أن تتخذ كل التدابير الممكنة التي تكفل استقبال المدنيين المعنيين في ظل ظروف مرضية في ما يتعلق بالمأوى والصحة والنظافة والأمان والغذاء. ولكننا لاحظنا مع ذلك في العديد من السياقات، أن أطراف النزاع لا تضع الوفاء بهذا الالتزام على قائمة أولوياتها، ويترك ذلك للمنظمات الإنسانية التي تقدم العون للنازحين.

● ما الذي ينبغي القيام به لتحسين وضع ضحايا العنف من النساء أثناء النزاع المسلح؟ وماذا تفعل اللجنة الدولية إزاء هذه الانتهاكات؟

للعنف أشكال عدة أثناء النزاعات، فكما ذكرت آنفا، يحظر القانون الدولي الإنساني التعرض للمدنيين بالهجوم. وهكذا فإن الوضع يمكن أن يتحسن من البداية إذا احترمت أطراف النزاع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما الالتزام الخاص بحماية النساء من التعرض للعنف الجنسي.

ويوثق موظفو اللجنة الدولية في الميدان بشكل عام ما يزعم من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ويرفعون تقارير بها إلى السلطات لحثها على اتخاذ ما يلزم من تدابير. ونحن نقوم بذلك في شكل حوار ثنائي سري نسعى إلى القيام به مع جميع أطراف النزاع.

ولكي يحترم القانون الدولي الإنساني، يجب أولا معرفته. وهكذا تقدم اللجنة الدولية دورات لنشر القانون الدولي الإنساني متى احتاجت السلطات إلى ذلك، كما تقوم بتوعية حملة السلاح بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. كذلك تقدم اللجنة مواد تعليمية حول القانون الدولي الإنساني إلى القوات والجماعات المسلحة كما تساعدها على إدراج القانون الدولي الإنساني بشكل ملائم في لوائحها.

وفي ما يتعلق تحديدا بالعنف الجنسي، تذكر اللجنة الدولية مرارا وتكرارا السلطات وحملة السلاح بحظر الاغتصاب وبأنه يعتبر جريمة حرب. كما تقدم اللجنة إضافة إلى ذلك العلاج الطبي لضحايا العنف الجنسي وتقوم بمعالجة جروحهن وتزويدهن بالعقاقير التي تحول دون انتقال الأمراض المنقولة جنسيا إليهن. كما تقدم التدريب النفسي للمتطوعين المحليين ليتمكنوا من تقديم المشورة والدعم النفسي للضحايا ولكي يلعبوا دورا وسيطا بين الضحايا وعائلاتهم.

● هلا لاحظت أية اختلافات في طبيعة الانتهاكات من إقليم لآخر وفقا للخلفيات الثقافية والاجتماعية؟

دعني أولا أؤكد ما يلي: تعاني النساء من الانتهاكات في الحروب في جميع السياقات الاجتماعية والثقافية، ولا تختلف هذه الانتهاكات كثيرا من مجتمع إلى آخر. فالنساء اغتصبن على

نطاق واسع في كل من البوسنة ورواندا على سبيل المثال. وهن لا يخطرن، في جميع أنحاء العالم، بمصير أحبائهن المفقودين، رغم أن القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان يعطيهن الحق في المعرفة. هذه التجارب مؤذية بغض النظر عن المكان الذي تعيش فيه. ولكن يمكن لعوامل اجتماعية وثقافية أن تفاقم من آثار هذه الانتهاكات. وإذا أخذنا الاغتصاب كمثال، فإنه يتسبب في معاناة بدنية ونفسية لكل ضحية تتعرض له. ولكن إذا كانت الضحية تعيش في مجتمع يمكن فيه أن تتخلى عنها أسرتها إذا اكتشفت موضوع الاغتصاب وأن يرفضها مجتمعها، فإن ذلك يضيف إلى محنتها عزلة اجتماعية وصعوبات اقتصادية. وهناك مثال آخر هو أن الألم النفسي الذي تعانيه النساء اللاتي لهن أقارب مفقودون هو نفسه في جميع أنحاء العالم، ولكن في المجتمعات التي تكون الملكية وحضانة الأبناء حكرا على الرجال، يكون وضع النساء بعدهن أشد صعوبة.

المفقودون وتغير أدوار النساء في العائلة

● لماذا اختارت اللجنة الدولية النساء والمفقودين موضوعين أساسيين لهذا العام؟

بصفة عامة، لا يحظى موضوع المفقودين باهتمام كبير. وفي النزاعات الدائرة في العالم، يشكل الرجال نحو 90 بالمائة من المفقودين. فهم الذين يقتلون في المعارك، أو يقتلون بعد وقوعهم في الأسر، أو يخطفون، أو يحتجزون دون إمكانية الاتصال بأقاربهم. والنساء اللاتي يتركهن هؤلاء الرجال لسن ضحايا مباشرين بهذا المعنى، ولكنهن يعانين من اختفاء رجالهن. فهناك عشرات الآلاف أو ربما مئات الآلاف من النساء في العالم فقدن الصلة بابن أو أب أو زوج في نزاع مسلح ويحتجن دعما. نريد توجيه الاهتمام إلى محنتهن هذه، التي تحدث كثيرا، ويشاهدها عديد من الأطراف مثل السلطات، ومنظمات المعونة ووسائل الإعلام.

● ما هو برأيك دور النساء في الحالات التي يكن فيها جزءا من أسرة شخص مفقود؟ وكيف يؤثر ذلك عليهن؟

هؤلاء النساء مثلهن مثل باقي أفراد أسرة الشخص المختفي، يواجهن ألما نفسيا رهيبا. لا

ICRC

فلورانس تيرسيه

يمكن لهن المرور بفترة حداد، مما يحول دون تقبلهن لموت أحبائهن. فهن يقضين سنوات في انتظار الأخبار، ويتأرجحن دائما ما بين اليأس والرجاء، ويتمسكن بأهداب أي بارقة أمل، ويرفضن قبول الواقع الأكثر احتمالا من أن أقاربهن قد توفوا، إذ يشعرن بأن ذلك خيانة شخصية لهم. وبعد فترة من الزمن يشعرن بالإنهاك بسبب القلق الدائم من ناحية، والطاقة الرهيبة التي تبذل في عملية البحث، والاستماع إلى الشائعات، أو وضع الثقة في أشخاص مشكوك فيهم يلوحون بمعلومات (كالمنجمين مثلا).

إن اختفاء الزوج أو الأب أو الابن لا يعد صدمة عاطفية فحسب، بل إن له أبعادا اقتصادية وقانونية أيضا. فغالبا ما يكون المفقودون المعيلين الرئيسيين للأسرة. وتصبح النساء في غيابهم المعيلات والمسؤولات بمفردهن عن تأمين حياة جميع أفراد الأسرة. وغالبا ما ينقصهن الإعداد والتدريب اللازمان للقيام بهذا الدور.

بالنسبة للتبعات القانونية، فرغم أن زوجة المفقود تعاني من نفس المشكلات التي تعانيها الأرملة، إلا أن حالتها تكون أصعب لأن وضع الزوج يكون في أغلب الأحيان غير معترف به رسميا، وكذلك وضعها هي والأبناء. ونظرا لغياب شهادة وفاة، لا يحق لهؤلاء النساء الحصول على المساعدات المالية والعملية التي تمنح للأرامل. ويكون حقهن في إدارة الممتلكات أو الحصول على الإرث أو حضانة الأبناء والحصول على أي مميزات أخرى، وأيضا أملهن في الزواج مرة ثانية، كلها أمور غير مضمونة.

● كيف تساعدهن اللجنة الدولية؟

تهدف كثير من أنشطتنا إلى الحيلولة دون اختفاء الأشخاص في النزاعات. فعلى سبيل المثال، عندما يفقد أفراد العائلة الصلة مع بعضهم البعض في الاضطرابات أو العنف، تتيح لهم اللجنة الدولية إمكانية إعادة الصلة عن طريق شبكة أخبار الأسرة التابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. كما تساعد الزيارات التي نجريها لأماكن الاحتجاز وتسجيل المحتجزين ورصد أحوالهم على منع حالات الاختفاء أيضا.

إننا موجودون، ونذكر دائما الأطراف المتحاربة بواجبها في اتباع التدابير اللازمة لمنع الاختفاء، ونحثها على توضيح مصير المفقودين. وعندما تعلم اللجنة الدولية باختفاء أحد الأشخاص، تحاول معرفة الظروف التي فقدت فيها أسرته الاتصال به، وتبدأ في البحث في جميع الأماكن التي ربما تجد فيها معلومات عنه، كالمستشفيات والسجون ومخيمات النازحين ودور العبادة.

أما في ما يتعلق بالنساء اللاتي لهن أقارب مفقودون، فغالبا ما تسبق أنشطتنا لهن عمل تقييم لاحتياجاتهن التي تختلف من بلد إلى آخر. وسوف أذكر بعض الأمثلة، فمن أجل وضع قانوني أفضل لزوجات المفقودين، تصدر اللجنة الدولية شهادات تمكنهن من الحصول على مساعدات الخدمات الاجتماعية أو التعويضات. كما تساعدهن على خوض الإجراءات الإدارية اللازمة لتوضيح الوضع القانوني لهن ولرجالهن المفقودين، والحصول على المساعدات.

وإذا كانت النساء يواجهن وضعا غير مستقر بعد غياب معيل الأسرة، يمكن لهن الاستفادة أيضا من مشاريع توليد الدخل والمساعدات المادية الطارئة. وتدعم اللجنة الدولية النساء اللاتي يكوّن جمعيات أو جماعات لتعزيز نشاطهن في مواجهة السلطات، وإيجاد مصدر مشترك للعزاء والتشجيع والترابط والتغلب على المشكلات المتعلقة بالأمن والحواجز الثقافية والاجتماعية التي تقف في طريقهن.

ولمعالجة التجربة المؤلمة التي يمر بها هؤلاء النساء، تعمل اللجنة الدولية أيضا على إنشاء شبكات محلية يعمل فيها اختصاصيون نفسيون واجتماعيون، لتنظيم مناقشات جماعية، وعقد جلسات استشارية، تجري في أغلب الأحيان في إطار مؤسسات الأسرة.

إن ترك قضية المفقودين دون حل تعوق المصالحة الاجتماعية وتقف في طريق التقدم نحو سلام دائم. لابد أن تتخذ تدابير من أجل منع الاختفاء وتوضيح مصير المفقودين ودعم من تركوهم، ليس فقط من قبل المنظمات الإنسانية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، بل أهم من ذلك من قبل جميع السلطات والأطراف في النزاع ●

هكذا يتحدثن عن أنفسهن

تبدو قصص النساء العربيات مختلفة على السطح لكنها في الواقع تتشابك وتتشارك في الكثير من المعاناة والقضايا التي يحلمن بإنجازها. فيما يلي ثلاث قصص لثلاث نساء ناشطات في مجال حقوق المرأة في السودان والبحرين والكويت تشكل ربما نماذج للكثير من الناشطات في العالم العربي اللواتي مازلن يناضلن لنيل حقوقهن، تليها ثلاث قصص لنساء عاملات في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

حرية المرأة في تعليمها

ولدت بلقيس يوسف بدري في العام 1948 في أسرة كانت رائدة في مجال التعليم ولاسيما تعليم البنات في السودان. حصلت بلقيس بدري على الدكتوراه في العام 1978 في العلوم الاجتماعية من جامعة «هال» في بريطانيا. وهي اليوم مديرة معهد الدراسات النسوية والجندرية والتنمية في جامعة «أحفاد» للنساء في مدينة أم درمان في السودان.
للدكتورة بدري عدد كبير من الكتب والدراسات في مجال الدراسات النسوية والجندرية.

د. بلقيس بدري (السودان)

■ ما الذي جعلك تهتمين بقضايا حقوق المرأة وتصبحين ناشطة ملتزمة في هذا المجال؟

عوامل عديدة جعلتني أهتم بقضايا وحقوق المرأة، أولها نشأتي في أسرة تهتم بقضايا تعليم المرأة، فقد تربيت في أسرة تؤمن بحرية المرأة ولكن عندما واجهت المجتمع من خلال دراستي الجامعية والحياة العملية اتضح لي بأن ليس هذا حال كل النساء وبأن معظمهن لم يحظين بحرية الحركة والتفكير والتعبير والاختلاط مع الرجال. الشيء الآخر هو عندما قدمت رسالتي الماجستير والدكتوراه اللتين أدخلتاني بصورة غير مباشرة في موضوع حقوق المرأة. فقد كان موضوع الماجستير عن الرمزية في الطعام، لكن هذا الموضوع جعلني أتناول مسألة الاختلافات بين المرأة والرجل بدرجة كبيرة وكيف أن النساء «درجة ثانية» حتى في الطعام. وأثناء الدكتوراه، تناولت موضوع القوة داخل العلاقة الزوجية، والسلطة الأكبر لدى الرجل وتحايل النساء ليجدن جزءًا من هذه السلطة وجزءًا من الحرية في مؤسسة تشمل الاثنتين معا. من هنا تكون لدي إدراك كبير بهذه القضايا.

■ ما هي أهم التحديات المرتبطة بمجتمعك وعاداته التي واجهتك في عملك؟

هناك أشكال مختلفة من المعوقات، لا أستطيع القول بأننا لم نستطع الخروج إلى المجتمع والتحدث في الندوات والتليفزيون والإذاعة، أو حتى التصويت لم نواجه مثل هذه العوائق فالجيل الذي سبقنا في الستينيات وما قبلها فتح أمامنا هذا الطريق. العائق الكبير كان في حساسية المواضيع التي تناولناها مثل ختان الإناث وحق المرأة في الاستمتاع بحياتها الزوجية والجنسية. لقد كانت هذه المواضيع غريبة على مجتمعنا في ذاك الوقت في السبعينيات. أكثر المعوقات التي كانت تواجهنا منذ أن بدأنا إلى الآن سياسية بالدرجة الأولى. فعندما بدأنا في نهاية السبعينيات، أسسنا جمعية «بابكر بدري» العلمية للدراسات النسوية، وحتى منتصف الثمانينيات كانت فترة حكم شمولي ولم تكن قضايا المرأة وتنمية المرأة في الريف ذات أولوية لدى الحكومة آن ذاك وكان هنالك رفض من بعض الجهات لأن تُفتتح حتى ورشة عمل لمناقشة هذه القضايا. ولم يكن المسئولون يريدون طرح قضايا تنمية الريف المتكاملة وقضايا متكاملة لتنمية المرأة من كل جوانبها بطريقة متجددة. هذه هي المشكلة الأساسية، فالظروف السياسية في فترات الديمقراطية المتقطعة تعطينا البراح لمناقشة القضايا الأساسية ولكن الديمقراطية لا تستمر فترات طويلة. أما في بداية نظام الحكم الحالي فقد تم حل جميع الجمعيات بما فيها جمعياتنا النسوية، واضطررنا لإعادة عملية التسجيل وكانت هناك الكثير من المضايقات إلى العام 2000 حين حصل بعض الانفراج. التحدي الآخر هو عند وجود حظر وعقوبات دوليين على النظام، فهذا يضعف التعاون الدولي التنموي فلا نستطيع الحصول على دعم من المؤسسات الدولية والأجنبية لإنشاء برامج تنموية ما أدى إلى انحصار عملنا في رفع الوعي من خلال ورش العمل والمحاضرات.

■ كيف أثر هذا العمل على شخصيتك؟

أنا أحب هذا العمل ومؤمنة بأهمية الاستمرار والالتزام به ويرجع ذلك لتأثري بالمواضيع المختلفة التي كنا نعمل فيها من تنمية المرأة وختان الإناث وتعليم البنات وزواج القصر إلى حقوق المرأة السياسية. كل هذا جعلني أهتم بنشر هذه المواضيع وثقافة تمكين المرأة والاهتمام بحريتها من خلال عملي كأستاذة جامعية.

■ هل تعتقدين أنك تمكنت من خلال عملك من إحداث تغيير ما في بلدك وكيف ذلك؟ وما هي التطورات التي حصلت في هذا المجال خلال السنوات العشر الماضية؟

يمكنني القول بأن هناك نجاحات تمت مثلًا عندما بدأنا مناقشة موضوع ختان الإناث في العام 1979 كان هذا موضوعًا مسكوتًا عنه بصورة كبيرة. وقد تبنت الحكومة السودانية هذا العام إستراتيجية لمحاربة ختان الإناث والقضاء عليه بحلول العام 2015 وهذا بحد ذاته إنجاز بعد أن كان الموضوع يحارب من قبل جهات كثيرة داخل وخارج الحكومة كموضوع "أجنبي" ودخيل على السودان. النجاح الثاني هو في مجال العمل السياسي والضغط في مسألة نسبة تمثيل النساء في البرلمان. فقانون الانتخابات الجديد يعطي النساء حق تمثيل بنسبة 25٪ في البرلمان. الشيء الآخر هو موضوع اتفاقية "سيداو" و"البروتوكول الأفريقي لحقوق المرأة" وأعتقد بأننا في الطريق الصحيح لبلوغ النجاح، فقبول هذه الاتفاقيات وسط المجموعات المؤثرة في ازدياد، في حين أن الحزب الحاكم هو الوحيد الذي لم يقبل هذه الاتفاقية.

■ ما هي أهم القضايا التي تواجه المرأة وحقوقها في بلدك؟ ما الذي يبقى في حاجة للإنجاز؟

التحديات التي ما زالت تواجهنا في تزايد. فتفشى الفقر وسط شرائح عديدة أكبرها شريحة النساء واللاتي أصبحن ربات أُسر ومسئولات عن أسرهن زاد بدرجة مباشرة. وهذا ما أجده مؤلمًا، فبعد ثلاثين عامًا من العمل نجد أن تحدياتنا قد زادت. وأعتبر كل النجاحات التي ذكرت هي مجرد بداية، فإذا تناولنا إستراتيجية منع الختان فهي بداية مشوار وكذلك نسبة التمثيل في البرلمان الذي يحتاج لكثير من العمل والجهد لإقناع النساء بترشيح أنفسهن بالأعداد الكافية. فالموضوع ليس ببساطة مسألة تصويت كما كان من قبل، يجب على المرأة أن تعد نفسها وتتحدث وتخاطب وتؤدي كل ما يجب على مرشح سياسي أن يفعله، بالإضافة إلى مواجهة أي رفض يمكن أن تواجهه من قبل أسرتها أو المحيطين بها، ليس لشيء إلا لأنها امرأة. وإذا أجرينا عملية حسابية بسيطة سنجد أن كل حزب يحتاج إلى 550 امرأة ناشطة سياسيًا لبلوغ نسبة الـ25٪ على المستوى القومي وعلى مستوى الولايات والمحليات. أما المواضيع الأخرى مثل التنمية والتعليم فحلها يكمن في أن تلتزم الحكومات بعمل ضخم وتزيد الإنفاق على التعليم وعلى الصحة.

الإشكالية الأخرى هي عدم وجود ثقافة الإيمان بقبول الآخر والتسامح ورفض التطرف وتقبل الديموقراطية والمبادئ الإنسانية والحرية الفردية إذا لم نستطع تطبيق هذه القيم في أنشطتنا ونشرها وسط المجتمع وتعليمها للأجيال الجديدة فإن السلام الذي أنجزناه، سيكون عرضة للخطر... ●

قانون عادل للأحوال الشخصية

حصلت منيرة فخرو على الدكتوراه من جامعة كولومبيا بنيويورك في التخطيط والإدارة والسياسة الاجتماعية. وعملت فترة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ثم انتقلت إلى جامعة البحرين حيث عملت كأستاذ مشارك للتنمية الاجتماعية وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة البحرين. كما عملت كأستاذ زائر في جامعة كولومبيا في العام 1996–1997 وفي جامعة هارفرد للعام الدراسي 1998–1999. وهي عضو في «المجلس الأعلى للمرأة» كما أنها عضو في «جمعية العمل الوطني الديمقراطي» وهي أول جمعية سياسية في البحرين.

منيرة فخرو (البحرين)

■ ما الذي جعلك تهتمين بقضايا حقوق المرأة وتصبحين ناشطة ملتزمة في هذا المجال؟

أنا لم أقرر أن أكون ناشطة في هذا المجال ولكني وجدت نفسي منساقة للدفاع عن حقوق المرأة. لا أذكر بالتحديد السبب الرئيسي الذي شكل اهتماماتي ولكني أحسست بالتفرقة منذ الصغر، وشاهدت خلال رحلتي في الحياة مآسي كثيرة سببها الظلم الواقع على المرأة، وأعني هنا أية امرأة مهما علت مكانتها وشأن أسرتها. وقد نشأت ضمن أسرة ممتدة يأتي الجد والجدة في الصدارة ثم الآباء وبعدها نحن أبناء وبنات الأسرة وكنت ألاحظ تفضيلًا للذكور على الإناث في المعاملة.

■ ما هي أهم التحديات المرتبطة بمجتمعك وعاداته التي واجهتك في عملك؟

كانت هناك تحديات كثيرة (وأنا هنا أتحدث عن ستينيات القرن الماضي) واجهت النساء بصورة عامة. بدأت حياتي العملية بالتدريس في المدرسة الثانوية الوحيدة للبنات بالمنامة. وعندما خلعت الحجاب أحدث ذلك ضجة كبيرة ولكن والدي وقف في صفي ولم يلق بالًا لمن اعترض. التحدي الآخر كان عندما بدأت في قيادة السيارة قبل أن يتم السماح للمرأة بالقيادة رسميًا وكان مسموحًا بذلك فقط للأجنبيات في البحرين. وقد اعترضني شرطي المرور وكشف حقيقتي وكانت مشادة طويلة بيني وبين المسؤولين في ●●●

المرور. بعد ذلك سمح للمرأة بالقيادة وكنت ضمن أوائل السائقات. وإجمالاً أستطيع القول أنني عندما أرى تحديات ظالمة تواجهني أو تواجه الآخرين –لا فرق– أتصرف بصورة عفوية للدفاع ولتبيان الحقيقة.

كيف أثر هذا العمل على شخصيتك؟

جعلت من هذا العمل تخصصي الدراسي وهدفي في العمل وفي الحياة العملية وفي خدمة المجتمع. كان موضوع أطروحة الدكتوراه هو «المرأة والعمل في مجتمع البحرين وما هي الوسائل والبرامج التي تساهم في زيادة عمالتها». حضرت أهم مؤتمرات المرأة التي عقدت في كوبنهاغن ونيروبي وبيكين ونيويورك. وكتبت دراسات عدة حول هذا الموضوع. وفي نهاية المطاف تكونت لدي قناعة بأن تحرير المرأة مرتبط إلى حد كبير بممارستها السياسة. وفعلاً دخلت مضمار السياسة وخضت الانتخابات الأخيرة التي جرت في البحرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، إلا أن الحظ لم يحالفني...

هل تعتقدين أنك تمكنت من خلال عملك من إحداث تغيير ما في بلدك وكيف ذلك؟ وما هي التطورات التي حصلت في هذا المجال خلال السنوات العشر الماضية؟

الفرد الواحد لا يستطيع إحداث تغيير يذكر ولكنه يساهم في التغيير. والتغيير في المنطقة حدث لأسباب عدة أهمها وجود النفط الذي سهل عملية الإنفاق على التعليم وإنشاء البنية التحتية والدخول في الحداثة والاتصال بالعالم المتقدم. وعندما أستعيد ذكرياتي منذ أربعة عقود أرى مساهمتي –مع آخرين– في جوانب كثيرة من التغيير الذي حصل. كنا من أوائل الطالبات اللاتي أرسلن في بعثات خارج بلدهن لنيل شهادة جامعية وكنا أول مدرسات مؤهلات يلتحقن بالتدريس وكنا مثالاً لبنات جيلنا. وعندما مرت الأيام اعتقدت أني قد انتهيت من اقتحام الأحداث واكتفيت بالتدريس الهادئ المنظم والانكباب على البحوث والدراسات. وبينما كانت الأحداث السياسية تتفاعل في التسعينيات انتظرت الأجيال الجديدة الشابة أن تبادر إلى خوضها ولما طال انتظاري وجدت نفسي في خضم الأحداث حتى تم توقيفي عن العمل في التدريس في منتصف التسعينيات. ذهبت بعدها للاستزادة من العلم في الولايات المتحدة. وعدت إلى عملي بعد تولي جلالة الملك شؤون الحكم في البحرين.

ما هي أهم القضايا التي تواجه المرأة وحقوقها في بلدك؟ ما الذي يبقى في حاجة للإنجاز؟

القضية الأهم هي محاولة إصدار قانون متقدم للأحوال الشخصية. إذ إنه حتى هذه اللحظة تبقى البحرين دون قانون ينظم أحوال النساء خاصة في قضايا الطلاق وحضانة الأبناء. وتعاني المرأة الأمرين من عدم وجود هذا القانون وتبقى الأحكام التي تصدر رهينة بما يريده القاضي الذي ليس لديه ما يسترشد به لإصدار حكمه سوى أحكام عامة للشريعة. كذلك فإن عدم حصول المرأة على بيت من الإسكان الحكومي هو أيضا من القضايا التي تواجه المرأة البحرينية إذ تبقى الأولوية للرجل كونه «رب أسرة»، وأحيانًا تطرد المرأة من مسكنها في حالة الطلاق أو في حالة زواج الزوج من أخرى، والتي قد يسكنها في مسكن الزوجة الأولى، وما يتبع ذلك من مآسٍ بالنسبة للأبناء.

ولكن لا بد من الاعتراف بأن الكثير قد تحقق خاصة بالنسبة لتعليم المرأة وتوظيفها. وقد أثبتت المرأة وجودها في شتى المجالات، إنما بقي الكثير الذي لم تحققه، مثل دخولها وزارتي الدفاع والداخلية وترقيتها في مناصب عليا في هاتين الوزارتين. كذلك على المرأة أن تسعى لإيجاد قانون متقدم للأحوال الشخصية وأن تحاول إقناع رجال الدين ورجال السياسة بأهمية هذا القانون ●

ما الذي جعلك تهتمين بقضايا حقوق المرأة وتصبحين ناشطة ملتزمة في هذا المجال؟

بداية النضال كانت بعد الانتهاء من الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية والعودة بعد الحصول على شهادة الدكتوراه. فبعد رجوعي بأسبوعين فقط في العام 1990 حصل غزو الكويت. آنذاك شاركت في فريق نسائي لتوعية المجتمع ورفع الروح الوطنية وشد الأزر والهمم والتوعية من الحرب الكيماوية. وكان دورنا يتمحور في توعية النساء وتدريبهن على الإسعافات الأولية والتمرين على كتابة منشورات تدعم العصيان المدني. وكانت مهمتنا الرئيسة كنساء هو الحفاظ على الأسرة متماسكة مترابطة صحية بقدر المستطاع وبالموارد المحدودة جدا وخاصة مع نقص المياه والأغذية في الفترة الأخيرة...

ومن خلال عملي في فريق العمل البيئي الكويتي التطوعي مع مجموعة من المتخصصين في علوم البيئة والبترول قمنا بدور فاعل في توعية الناس من مخاطر الملوثات النفطية جراء حرق آبار النفط على مدى عشرة أشهر وكان لنا الدور الرئيس في مساعدة متخذي القرار في تسريع عملية إطفاء الآبار حماية للإنسان والبيئة والتي أخذت منا ما يقارب التسعة أشهر.

وبعد التحرير انضممت إلى عدد من جمعيات النفع العام ومنها: القضية الأولى مع أهالي الأسرى والمفقودين في العراق والقضية الثانية قضية المرأة في الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ومنذ ذلك الحين وأنا أخدم في قضية المرأة.

ومع تحرير الكويت توقعنا أن تحصل المرأة الكويتية على كامل حقوقها المدنية والسياسية والوطنية مباشرة ودون أي مطالبة أو عناء إلا أن رفض المجتمع لفكرة منح المرأة كل حقوقها الوطنية وخاصة السياسية منها، والتصدي لفكرة بروز المرأة مع الرجل في مستوى واحد وبالتحديد في أول انتخابات بعد التحرير في العام 1992 خلق لدي إستراتيجية شخصية بالدخول في مجال العمل في حقوق المرأة، ومنذ ذلك الوقت وأنا أعمل تطوعا من خلال العديد من اللجان وجمعيات النفع العام وآخرها في شبكة المرأة الكويتية والتي أمثلها كأمينة عامة. وناضلنا حتى تم تغيير قانون الانتخاب الكويتي في 16 مايو/أيار 2005. وما زلنا نعمل من أجل هذه القضية لمزيد من الحقوق.

ما هي أهم التحديات المرتبطة بمجتمعك وعاداته التي واجهتك في عملك؟

ومن أهم التحديات التي واجهتني وبالتحديد من واقع تخصصي لإصلاح الواقع العلمي والبحثي والتكنولوجي والبيئي والصحي في البلاد، هو محاولة الارتقاء الشخصي في مجال التخصص جنبا إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي

حق المرأة في العمل السياسي

فاطمة العبدلي (الكويت)

حصلت فاطمة العبدلي على درجة الدكتوراه في علوم الصحة البيئية والصناعية من جامعة ميتشغان – آن آربر. عضوة في «اللجنة التنفيذية للمرأة العالمة» – نساء دول العالم الثالث – منظمة المرأة الكويتية. تعمل حاليا كبيرة الاختصاصيين في مجموعة الصحة والسلامة والبيئة في شركة نفط الكويت. ترشحت للانتخابات البرلمانية الكويتية في العام 2006.

والاجتماعي في المجتمع والتي من شأنها تفعيل نهضة الكويت وإعادتها على خريطة التنمية العربية والخليجية.

كيف أثر هذا العمل على شخصيتك؟

إن عملي مع أهالي الأسرى منذ التحرير وحتى إعلان شهادتهم بعد تحرير العراق كان خير مصدر لتقنين شخصيتي والتي زادتني فخرا وانتماء لهذا الوطن.

فهذه الفترة كونت شخصية فاطمة الطموحة الجريئة الصبورة الهادفة للتغيير، وذات النظرة الإستراتيجية في التخطيط والصبر على الموارد المحدودة، المعتمدة على الكفاءة في الأداء لأنها هي الباقية، وعدم استخدام عمل الآخرين للوصول إلى المآرب الشخصية، والمحاولة الجادة للوصول للهدف برغم وجود المصاعب. وبهذه الروح تقدمت لتجربتي الانتخابية في يونيو/حزيران 2006 بعد 15 عاما من تحرير حبيبتي الكويت، في حملة انتخابية منظمة تحت شعار «بصمة التغيير».

ففي العام 2000 كنت ضمن أول مجموعة قدمنا أول قضية في المحكمة ضد وزير الداخلية لرفضه السماح للمرأة بالتسجيل في القيود الانتخابية وكان ذلك في 8 مارس/آذار 2000 يوم المرأة العالمي. وفي 8 مارس/آذار 2005 كنت من المحركين الأساسيين للثورة الزرقاء التي طُردنا بسببها من مجلس الأمة، ولكنها كانت العامل الرئيس في استمرار هذا المد الأزرق الذي ساعد في تعديل قانون الانتخاب الكويتي في 16 مايو/أيار 2005 وهي الذكرى السادسة للمرسوم الأميري في عهد الراحل المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح بشأن إعطاء المرأة كامل حقوقها السياسية.

إن عملي في مجال البيئة والصحة والأبحاث أصبح كالدم في شراييني، فدائما هذه المواضيع تشغل الكثير من وقتي وفكري، إلى جانب عملي التطوعي من أجل خدمة الإنسان والمرأة بالتحديد.

وقد أهلني العمل التطوعي لنيل جائزة المرأة العربية المتميزة لعام 2007 في مجال الحقل العام. كما أنني تشرفت بالترشيح في أول انتخابات للمرأة الكويتية في يونيو/حزيران 2006 من ضمن كوكبة من النساء اللاتي قررن خوض التجربة لأول مرة، وبتحدٍّ صعب جدا وذلك لقصر الوقت بعد حل مجلس الأمة في مايو/أيار 2006 والتحدي الأصعب وهو رفض العادات والتقاليد لهذه الخطوة الجريئة.

هل تعتقدين أنك تمكنت من خلال عملك من إحداث تغيير ما في بلدك وكيف ذلك؟ وما هي التطورات التي حصلت في هذا المجال خلال السنوات العشر الماضية؟

كما تبين أعلاه بأنني كنت ومازلت إحدى الناشطات الكويتيات اللاتي أحدثن التغيير على الخارطة السياسية وذلك بتغيير قانون الانتخاب الكويتي، وبعدها وبالتحديد في الحملة المكثفة أثناء انتخابات مجلس الأمة العام 2006.

ما هي أهم القضايا التي تواجه المرأة وحقوقها في بلدك؟ ما الذي يبقى في حاجة للإنجاز؟

حققت الكويت تقدما أكثر من معظم دول الخليج من حيث تحسين وضع المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين. وللنساء في الكويت نسبة مرتفعة من المشاركة في قوة العمل مقارنة بدول الخليج الأخرى تصل إلى 40٪، كما أن النساء يتمتعن بحماية لا بأس بها حيال التمييز ضدهن. والقضية الرئيسة موضع القلق العالمي في هذا الصدد هي عدم تمتع المرأة بالمساواة في العديد من المناصب القيادية والإشرافية وخاصة البرلمانية، وحال المرأة الكويتية ليس بأفضل من أخواتها العربيات بصورة عامة والخليجيات بصورة أخص.

وقد صدّقت دولة الكويت على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" في العام 1994، وتحفظت على ما يتعارض منها مع الشريعة الإسلامية، كما رفضت أيضا قبول مرجعية آليات حل النزاع العالمية التي نصت عليها هذه الاتفاقية.

بصورة عامة ما تزال المرأة الكويتية تواجه درجة معينة من عدم المساواة في عدد من السلوكيات في المجتمع الكويتي، ومنها القانونية فيما يتعلق أساسا بقانون الأحوال الشخصية. لكن النساء حققن مؤخرا تقدما على مستوى القيادة العليا للدولة، فللمرة الأولى في تاريخ الكويت تمّ تعيين امرأة، هي الدكتورة معصومة المبارك في منصب وزيرة التخطيط والتنمية الإدارية في 12 يونيو/حزيران 2005. وأعيد تعيينها وزيرة للصحة في الوزارة التي تشكلت في 25 مارس/آذار 2007. كما عينت وزيرة ثانية للتربية والتعليم العالي هي السيدة نورية الصبيح التي تشارك في الحكومة للمرة الأولى، لتكون نسبة المرأة في مجلس الوزراء منصبين من بين 16 وزيرا. وكما كان قبلها تعيين امرأتين أخريين في 5 يونيو/حزيران 2005 في عضوية المجلس البلدي المؤلف من 16 عضوا.

وأخيرا وليس آخرا، تحتاج المرأة الكويتية إلى الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار بصورة تتناسب مع نسبتها السكانية حتى تستطيع التأثير على ما لا يتماشى مع الحقوق الوطنية لها وخاصة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية، والرعاية السكنية، والحقوق الوظيفية، والحقوق الاجتماعية والمدنية، وحقوق المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي... ●

كريستين رشدان (لبنان)

كريستين لبنانية، زوجة وأم لفتاتين جامعيّتين. درست اللغة الفرنسيّة وآدابها، وانتسبت للجنة الدولية للصليب الأحمر في بيروت في سن التاسعة عشر وكانت لا تزال تتابع تحصيلها الجامعي. استمر عملها مع اللجنة الدولية أكثر من ثمانية وعشرين عاما، انطفأت خلالها حروب واندلعت أخرى. تعمل اليوم في قسم تتبع المفقودين في اللجنة الدولية في بيروت.

الانفتاح على الآخر

■ ما هي أهم التحديات التي تواجه النساء العربيات العاملات في دول تشهد نزاعات مسلحة؟

رغم التقدم الملحوظ ولكن البطيء في هذا المجال، ما زالت المرأة العربية بشكل عام تعاني من عقدة المجتمع الذكوري والنظرة الدونية إليها، مع أنها نصف المجتمع والجناح الثاني الذي لا يمكن للطائر أن يحلق إلا معه وبه. أنا هنا لا أتكلم عن وطني لبنان، حيث تتمتع المرأة بكامل حريتها وحقوقها تقريبا. لكن بشكل عام، ما زال على المرأة العاملة أن توفّق بين حياتها الخاصة والعائلية وحياتها العمليّة، وخصوصا طموحاتها التي غالبا ما تتخلّى عنها لترضي عائلتها. والأمر يزداد صعوبة في الدول التي تشهد حروبا ونزاعات، فهذه الأوضاع المضطربة لا تسمح للفرد ككلّ وللمرأة بشكل خاص بأن تنمّي شخصيّتها وثقافتها وتطلق العنان لطموحاتها لمستقبل أفضل لها ولأطفالها وتنهل من طبيعتها السلميّة المعطاءة كزوجة وأمّ أفكارا وطروحات للحدّ من العنف ولتطوير المجتمع. تزداد مسؤولية المرأة والضغوط مع اندلاع النزاعات، خصوصا في مواجهة الأخطار وفي تأمين القوت. لن أنسى الليالي الطوال التي كنّا نقضيها في الملاجئ أو مداخل البنايات للاحتماء من القصف العشوائي أو النزوح مع عائلتي من منطقة إلى أخرى أكثر أمانا... ثم الالتحاق بالعمل في الصباح التالي، وكأن شيئا لم يكن... فهل يبقى أي وقت للمرأة للتفكير بنفسها وبطموحاتها أو بكيفية إصلاح العالم في زمن الحرب؟ ربما هي الأقوى في الحروب، لكنها تعطي الأولوية للحياة وتأمين المأكل والمشرب والعلم وضروريات الحياة لعائلتها والقيام بواجباتها المهنيّة.

■ ما هي التحديات التي تواجهك كسيدة تعملين في المجال الإنساني؟

العمل في المجال الإنساني يرضي الفرد على الصعيد الشخصي، ويرضي نظرته لنفسه من ناحية قدرته على التفاعل مع مصاعب الآخرين وعطائه. إلاّ أنّ هذه القدرة على العطاء سيف ذو حدّين، فكلما زاد عطاؤنا زاد غرورنا من جهة، وزادت رغبتنا في المزيد من العطاء من جهة أخرى... وكلّ هذا يكون على حساب الفرد أولا، فنتخطى الحدود المسموح بها للعطاء على حساب الصحة الجسدية والفكرية، وعلى حساب العائلة التي غالبا ما تعاني من الغياب أو الإهمال غير المتعمد.

ومع ذلك لا أعتقد أن التحديات التي تواجه العمل في المجال الإنساني في أيامنا الحاضرة تقتصر على المرأة حصرا بل على كل العاملين في منظمات المساعدة الإنسانية في مناطق النزاعات المسلحة بسبب التهديدات المختلفة التي تواجههم. ولكن أعتقد أن أصعب التحديات بالنسبة للمرأة في هذا المجال هو كيفية الوصول إلى الضحايا والتعاطي مع مشاكلهم في بعض المجتمعات المتشددة، وخصوصا في مجال زيارات السجون.

■ كيف يمكن لعادات وتقاليد المجتمع الذي تعملين فيه أن تؤثر على عملك؟ وكيف تتعاملين معها؟

لا يخفى على أحد بأن لبنان هو من البلدان العربية الأكثر انفتاحا في محيطه والأكثر تنوعا من ناحية الثقافات والأديان والطوائف والتقاليد. ولقد كان لنشأتي في هذا الجو المنفتح على الحرية وقبول الآخر، وترعرعي في منزل يحترم الاختلافات، في مبنى مختلط الجنسيات والطوائف بقي صامدا بأهله وتعايشه على خطوط التماس، الأثر الأكبر في تكوين شخصيتي المنفتحة، المستقلّة، المتقبلة للاختلاف. فأنا المسيحية المارونية ابنة الأشرفية، بقيت على مدى عشرة أعوام أجتاز خطوط التماس والمعابر القديمة والمستحدثة للوصول إلى المكتب في الجهة الغربية من العاصمة المشطورة، مع مراعاتي لعادات المجتمع اللبناني ككل في طريقة اللباس والتصرف واللياقة تجاه المدنيين والعسكريين والضحايا، خصوصا أنني أمثل منظمة إنسانية لها تاريخها الطويل في العمل الإنساني المشرّف. ومن الممكن في بعض الأحيان التعامل مع بعض المواقف بما يخدم الهدف الذي نسعى إليه. فقد طُلب مني ذات مرة بأن أضع الحجاب لمقابلة أحد رجال الدين فوافقت لأن ذلك كان ليخدم قضيتي.

■ ما هي أهم الأحداث التي واجهتها خلال عملك وكيف أثرت عليك؟

لا مجال هنا لذكر 28 عاما حافلة بالأحداث والحروب والمآسي والأفراح أيضًا، مع ما لها من تأثيرات مؤلمة ومبهجة. واجهت حروبا صغيرة ودموية وأخرى كبيرة. واجهت بلدا وعاصمة مقطعي الأوصال. واجهت الحقد والاقتتال الأخوي لأبناء الوطن الواحد. رأيت قوافل النازحين وأشلاء الجثث ومجازر صبرا وشاتيلا وقانا... وشهدت حرب تموز 2006 ودمارها الاقتصادي والنفسي... رأيت أسراب المهاجرين برا وبحرا وجوا ومن ضمنهم أفراد من عائلتي.

عشت الحرب بأبشع مآسيها وبأدق مراحلها، لكنها لم تخل من بعض الأوقات الجميلة. استمتعت كثيرا بالصداقات التي نسجتها مع المندوبات والمندوبين أصبحوا أصدقاء لي وأغنوا مسيرتي وما زلت على تواصل معهم منذ 28 عاما. فقدت الأمل مرارا، وتراجعت إرادتي للعطاء أحيانا، لكن القدرة على التأقلم مع كافة الظروف والأمل وحب الحياة، وخصوصا دعم عائلتي وحاجات الضحايا المتزايدة، كانوا يعيدوني إلى الطريق القويم.

■ هل هناك من أحداث كان لها تأثير إيجابي أو سلبي على حياتك الشخصية؟

أكثر ما أثر وما يزال يؤثر في نفسي سلبا هي قضية المفقودين وكيفية التعاطي معها والإهمال والتقصير من قبل مسؤولي الدولة في حلها. أعرف زوجات وأمهات وأبناء ينتظرن منذ 33 عاما عودة الحبيب أو إعلان الوفاة... معظم الأمهات صديقاتي، لكن نظرتهن الحزينة ولومهن المبطن للتقصير ينمي فيّ مرارة العجز، بالرغم من أنني ما قصرت يوما عن مد يد العون لتأمين تواصل أم مع ابنها الأسير أو في جمع شمل عائلة أو في إعادة جثمان شهيد. كم من ليلة راودني كابوس المفقودين، لاسيّما وأن الموظفين المحليين لم يكونوا مهيئين ولم يتلقوا الوقاية النفسية اللازمة للتعاطي مع هذا الملف الشائك.

إيجابية حياتي ككلّ هي الغنى والتنوع والانفتاح على الآخر وعدم مجانيّة العمل الإنساني. وأفتخر بأن ابنتاي ودون أي توجيه مسبق مني، بل بالعكس، اختارتا طوعا العمل الإنساني ●

تسهيل الحناني (اليمن)

تعود أصول عائلة تسهيل الحناني، (يمنية في السابعة والعشرين من العمر) إلى عدن، غير أنها عاشت في صنعاء ودرست علوم الأحياء في جامعة صنعاء. وعملت في وظائف مختلفة بعد تخرجها منها مدرسة لغة انكليزية في معاهد لغة وكومبيوتر. بدأت العمل في بعثة اليمن في اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2003.

احترام التقاليد يسهّل العمل

■ ما هي التحديات التي تواجهك كسيدة تعملين في المجال الإنساني؟

قبل أن أبدأ العمل في اللجنة الدولية قلت لأهلي أن هناك وظيفة في الصليب الأحمر غير أن بعض أقربائي نصحوني بألا أذهب فهم كانوا يعتقدون أن هذه المنظمة هي منظمة دينية. لكن أهلي دعموني في قراري ونصحوني بأن أجرب العمل. أما أنا فكنت أعتقد أن المنظمة تابعة للأمم المتحدة ولكن عندما ذهبت عرفت الحقيقة. وتبين لي أن معظم الموظفين فيها هم من اليمنيين.

■ كيف يمكن للمجتمع الذي تعملين فيه أن يؤثر على عملك؟ وكيف تتعاملين مع العادات والتقاليد؟

بالطبع فإن ثقافة وعادات المجتمع تؤثر كثيرا لاسيما وأن المجتمع اليمني بشكل عام هو مجتمع محافظ خاصة في شماله. إذ مازال من الصعب أن تخرج المرأة وتعمل ولاسيما في العمل الانساني الذي يتطلب احتكاكا مباشرا مع الناس بالمقارنة مع غيره من الأعمال. وهو ما لا يتقبله المجتمع كثيرا. ففي صعدة مثلا عندما فتحنا مجالا للتقديم على إحدى الوظائف كان جميع المتقدمين من الرجال ولا امرأة واحدة! غير أن الوضع مختلف في العاصمة صنعاء حيث المجتمع أكثر انفتاحا. ●●●

إلى ذلك يأتي إلى اللجنة الكثير من العاملين من دول مختلفة وينبغي على أي منهم قبل أن يأتي أن تكون لديه فكرة عن ثقافة الناس في اليمن. ونحن نطلب من الجميع ألا يتكلم في المواضيع الدينية لأي سبب من الأسباب لأن هذا الموضوع قد يثير حساسيات لاسيما أن الكثير ممن نتعامل معهم هنا هم من عائلات المحتجزين في غوانتانامو حيث تقوم اللجنة الدولية بنقل الرسائل بينهم وبين أبنائهم. فحتى الذين يعرفون حقيقة اللجنة الدولية وعملها لديهم أحيانا حساسية بعض الشيء على الاسم.

حتى الآن أكثر ما أواجهه خلال عملي هو أن الكثير من الناس الذين عملوا مع اللجنة الدولية يتجنبون ذكر الاسم الكامل لها أو ذكر كلمة "صليب" ويفضلون التحدث عنها بوصفها "اللجنة". والبعض الآخر من الناس عندما أقول لهم أنني أعمل في "الصليب الأحمر" يصححون لي ويقولون "الهلال" فأبدأ بشرح الفروقات لهم.

ولكن من المهم دائما أن أحافظ على التوازن بين عملي والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع. ومن الضروري دائما أن أحفظ المسافة مع الناس فيما أقوله أو أفعله ذلك أن النساء العاملات هن تحت المجهر دائما ولو صدر من أي منهن أي تصرف غير مقبول سيتم تعميم ذلك على جميع النساء العاملات.

في الماضي مثلا كان يمكن أن يؤثر عمل اليمنية مثلا على حظوظها في الزواج لأن الكثير من الرجال يفضلون أن تكون زوجاتهن ربات بيوت لكن الأمر تغير اليوم.

ما هي أهم الأحداث التي واجهتها خلال عملك وكيف أثرت عليك؟

نحن في اليمن كنساء نرتدي جميعنا الحجاب، فهذا الأمر من تقاليدنا الاجتماعية. غير أن ذلك لم يمنع قريب أحد المحتجزين من أن يقول لي في إحدى المرات أنه يفترض بي أن أغطي وجهي وألبس النقاب! فاضطررت للدخول معه في نقاش حول قضية الحجاب والنقاب.

إلى ذلك فالمجتمع في صعدة حيث نقوم بأهم عملياتنا، محافظ جدا، وبالتالي علينا التعامل مع هذا الواقع خلال العمل. فغالبية النساء في ذلك المجتمع لا يظهرن على الغرباء، وبالتالي فإن وجود امرأة تعمل هناك قد يكون صعبا. لذلك علينا أن نتفهم الوضع الاجتماعي هناك كثيرا خلال عملنا ونتعامل معه بحذر وبالكثير من الاحترام.

أما بشكل عام فالأوضاع تغيرت في اليمن بالنسبة لعمل النساء وأصبحن مطلوبات في الوظائف. ومع ذلك فمازال المجتمع يفضل ألا تعمل المرأة في بيئة غالبيتها من الرجال. بالنسبة إلي لم يكن في الأمر مشكلة لأن عائلتي دعمتني.

هل هناك من أحداث كان لها تأثير إيجابي أو سلبي على حياتك الشخصية؟

لا يمكنني أن أقول أن أي أحداث أثرت على حياتي الخاصة. ولكن عندما تعملين مع رجال في مجتمع غير متعود على ذلك، يبدأ الرجال بإعطاء الأوامر في حين أنهم غير متعودين على أن يتلقوا أوامر من السيدة، فهم حساسون جدا على هذه النقطة ويرفضون الأوامر من النساء.

إلى ذلك كانت أولوية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن خلال العام الماضي هي في ضمان حصول أولئك الذين شردهم القتال في منطقة صعدة الشمالية على المساعدة الطارئة. ويعمل فريق تابع للجنة الدولية في صعدة بالتعاون مع الفرع المحلي للهلال الأحمر اليمني على تلبية احتياجات النازحين عن طريق توزيع الغذاء والمياه ومواد الإيواء وغيرها من المواد الضرورية مثل الصابون والبطانيات. كما يتم أيضًا توفير الرعاية الطبية للنازحين.

كذلك فإن مكتبي في الطابق نفسه الذي يقع به مكتب قسم البحث عن المفقودين وبالتالي كثيرا ما ترد علينا عائلات فقدت أحباءها والكثير من اللاجئات الصوماليات. وأوضاعهن المأساوية لا تؤثر علي فقط كوني امرأة مثلهن لأن أي إنسان سوف يتألم لحالهن، لكن في الوقت نفسه تحاولين البحث عما يمكن أن تفعليه لمساعدة من هو محتاج.

لكن بشكل عام فإن عملي مع اللجنة الدولية هو عمل مجزٍ ومرضٍ بسبب الدور الإنساني الذي تقدمه والذي يجعلك تشعرين أنك تحدثين فرقا إيجابيا في حياة الناس.

ففي مرة استطاع قسم البحث عن المفقودين أن يجد ابنة إحدى العائلات الصومالية فإذا بالأم والأب يحضرون إلى المكتب غداء لكل العاملين فيه احتفالا!. كذلك بدأنا منذ فترة بتقديم خدمة لأهالي المحتجزين في غوانتنامو بحيث يستطيعون التحدث مع أبنائهم عبر الهاتف. وكثير منهم لا يعلمون شيئا عن هؤلاء منذ أكثر من ست سنوات. ومن المتعة رؤية العائلات تحضر إلى المقر بكل أفرادها كبارا وصغارا لتجتمع مع أبنائها. ومع ذلك هناك أيام حلوة وأيام مرة عندما تكونين عاجزة عن المساعدة ●

تحدي الحواجز لتقديم العون

كيف بدأت العمل في هذا المجال؟

لقد رغبت دومًا في العمل في المجال الإنساني، وبسبب ظروف عائلتي الاقتصادية لم أتمكن من التفرغ تمامًا للأعمال التطوعية الإنسانية حيث كان لي بعض النشاطات مع المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الطفل. وعندما سمحت لي الفرصة للانضمام إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم أتردد مطلقًا وأصبحت ضمن طاقم هذه المؤسسة الإنسانية منذ العام 1984. وأنا أعمل في الميدان منذ العام 1988 حيث إني مساعدة ميدانية ضمن فريق اللجنة الدولية في رام الله.

ما هي التحديات التي تواجهك كسيدة تعملين في المجال الإنساني؟

قد تكون التحديات التي تواجهني هي التحديات نفسها التي تواجه أي امرأة عاملة في المجتمع الشرقي المحافظ، حيث إن النظرة إليها لا زالت كأم ومربية قبل أن تكون ذات وظيفة مؤثرة في المجتمع. ولكنني وأخريات مثلي استطعنا إلى حد كبير أن نجعل المجتمع يتقبل النظرة الجديدة للمرأة كأم وربة عمل.

كيف يمكن لثقافة المجتمع الذي تعملين فيه أن تؤثر على عملك؟ وكيف تتعاملين مع العادات والتقاليد؟

في الآونة الأخيرة أصبح المجتمع الفلسطيني منفتحا على مستوى تبادل الثقافات في العالم مما أفسح المجال أمام الجنسيات الأخرى في التغلغل في هذا المجتمع في إطار تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية حيث أصبح لدى الثقافات الأخرى احترام للرأي الفلسطيني ومبادئه التعددية والسياسية والفكرية والثقافية. وكوني فلسطينية وأعمل في مؤسسة إنسانية أتعامل فيها مع جنسيات مختلفة مكنني ذلك من تبادل الآراء والمفاهيم والخبرات المتعددة مما ساعد أيضا في التقريب بين الثقافات.

ما هي أهم الأحداث التي واجهتها خلال عملك وكيف أثرت عليك؟

حظيت المرأة العربية في معظم أحقاب التاريخ العربي بقدرٍ جيدٍ من الاحترام والتقدير فكانت فاعلةً مؤثرةً في أحداث عصرها، واليوم مع اشتداد الأزمات في المجتمع الفلسطيني وازدياد الضغوطات يزداد دور المرأة أهميةً وخاصة في المجالات الإنسانية، العلمية والنضالية. بالنسبة لي أهم التحديات تلك التي تعيق عملي الإنساني وذلك من خلال إقامة الحواجز وعرقلة تقديم المساعدات في معظم الأحيان والممارسات والانتهاكات اليومية من قبل الاحتلال.

سهى طبة (فلسطين)

تنتمي سهى متري طبة (مصلح)، إلى عائلة مقدسية بسيطة ومثقفة. ترعرعت ونشأت بين أسوار البلدة القديمة في القدس الشريف، مما ساعدها على سهولة التعايش مع الثقافات العربية الإسلامية والمسيحية. من خلال الاطلاع على هذه الثقافات والديانات تمكنت من إنشاء علاقات احترام متبادل على أسس إنسانية تجمعها قواسم مشتركة لا يفرقها اختلاف الجنس، أو الدين أو العرق.
سهى متزوجة وأم لابنتين وولد. ابنتها الكبرى بدأت طريقها بنفسها بعد إنهائها التعليم الجامعي والأخرى لا تزال تتابع دراستها الجامعية، أما الولد فهو لا يزال على المقاعد المدرسية.

ومن الأحداث التي واجهتها في العمل وتركت أثرا سلبيا حادثة شهدتها حيث كانت امرأة مسنة تحاول الوصول إلى القدس لأدائها فروض الصلاة عبر تسلقها خلسة فتحة في الجدار الفاصل مما أدى إلى سقوطها وإصابتها وتم نقلها في سيارة الإسعاف لعلاجها.

أما الحادثة الإيجابية فكانت أثناء قيامي بزيارة لأحد السجون الإسرائيلية عندما طلبت مني والدة أحد المعتقلين بطلب الإذن من إدارة السجن لالتقاط صورة لهما معا وكم كان المشهد مؤثرا عندما هرول المعتقل مسرعا وارتمى في أحضان والدته يقبل كفيها، وجنتيها، عينيها وعنقها باكيا على صدرها. وكم كنت سعيدة عندما أخبرتني لاحقا أنها ولأول مرة منذ ثمانية عشر عاما تمكنت من احتضان ولدها.

هل هناك من أحداث كان لها تأثير إيجابي أو سلبي على حياتك الشخصية؟

إن عملي أثر إيجابيا في أنه ساهم مساهمة فعالة في جعل أفراد أسرتي يشاركوني المسؤولية منذ نعومة أظفارهم مما مكنهم من اتخاذ قرارات ذات مسؤولية في سن مبكرة وأيضا إبداء تفهم وتعاطف كبير مع القضايا والمواقف الإنسانية.

لكن في المقابل حال عملي دون التفرغ الكامل لأسرتي ومشاركتهم اهتماماتهم بشكل أكبر، وجعل الوقت الذي أقضيه معها قليلًا. كما أدى إلى عدم وجود الوقت الكافي للاستمتاع برفقة الأهل والأصدقاء ●

العمل مع النساء في مناطق النزاعات

نجاحات وإحباطات

تستعرض هذه الباحثة والعاملة الأميركية في المجال الإنساني بعضا من تجربتها مع النساء واختبارها لحالهن من خلال برنامج للمنح الصغيرة أشرفت عليه في عدد من الدول الإفريقية التي شهدت أو تشهد نزاعات ولاسيما في دارفور في السودان.

REUTERS

نيكول وايدشايم*

حئت إلى الدراسة النظرية لحقوق الإنسان بعد أربعة أعوام من الخبرة الميدانية في تقديم المساعدات الطارئة إلى المجتمعات التي مزقتها الحروب. كنت أعمل بشكل أساسي في السودان، ولكني عملت أيضا في إثيوبيا ورواندا. وأدى بي هذا المزج بين الدراسة والممارسة إلى البحث الدائم عن تطبيقات وأمثلة ملموسة وعملية داخل برامج العمل الإنساني وتصميمها، يمكن فيها إدراج حقوق الإنسان، أو استخدامها لوصف المبادئ الإرشادية وتطويرها. في الحروب وفي أعقاب وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أين تكون القيمة الحقيقية لهذه المعاهدات والاتفاقيات؟ وكيف يمكن أن تقدم للناجين من الانتهاكات نماذج لبرامج تقوم على الحقوق، للبدء في غرس الحقوق من جديد في بيئة منتهكة لها؟

بعد العمل في دارفور لما يقرب من العامين، كنت خلالهما أدير برنامجا للمنح الصغيرة للنساء المتضررات من العنف، اكتشفت بعض الإجابات عن الأسئلة السابقة، وتعلمت بعض الدروس الجديدة شديدة الأهمية في مجال الإغاثة الإنسانية. إن غرس أو استعادة حرية الاختيار من خلال العمل المتواصل، من الاستجابة المباشرة ومعالجة الناجين من العنف، إلى التعافي الشخصي والمجتمعي لتغيير المناخ المنتهك للحقوق، هو الذي يجعل أي برنامج قادرا على المساعدة في إعادة غرس الكرامة والتعافي. إن توفير حرية الاختيار هو أحد الأشكال الحقيقية للتمكين واستعادة الكرامة. فإعادة بعضٍ من سيطرة المرء على بيئته، البيئة التي انفلتت بوحشية من نطاق السيطرة، هي بمثابة إعادة قوتك وكرامتك الإنسانية. فحرية الاختيار لا ينبغي أن تكون رفاهية في أوقات السلم، أو للأمم المتقدمة أو الديمقراطيات فحسب، بل هي عنصر أو مبدأ أساسي من مبادئ المساعدة الإنسانية، والإغاثة من أجل التنمية، وحماية حقوق الإنسان، والعدل والمصالحة. والاختيار ليس فرضا غربيا على ثقافات غير غربية وليس نهجا نسويا. بل إن إعطاء النساء المتضررات من العنف فرصة الاختيار الحقيقي يعد واحدا من أفضل سبل مواجهة الفرض الثقافي للمساعدات التي تجري بهيمنة غربية.

دارفور: تغير أدوار النساء

بدأت في دارفور بالسودان في أوائل العام 2005 برنامجا صغيرا للمنح للنساء المتضررات من النزاع، كان البرنامج يجري بشراكة مع منظمات المجتمع المدني وجماعات المرأة في دارفور، وتموله واحدة من أكبر البلدان المانحة على مستوى العالم. لقد جلبت الحرب معاناة شديدة كان على نساء دارفور تحمل وطأتها، ولازلن حتى الآن يتحملنها. ولقد وجدت ضحايا العنف أنفسهن مسؤولات عن أسر ممزقة جريحة، في الوقت الذي صرن فيه معوزات فقيرات بسبب النزوح والعنف ومساعدات الإغاثة الدنيا في مخيمات النزوح المنتشرة في غير نظام. وأضحت النساء أحيانا العائل الوحيد لأسرهن بعد وفاة الأزواج وأفراد الأسرة من الذكور. ولم تنعكس السرعة التي تغير بها حالهن على وضعهن في المجتمع، أو النظم الاقتصادية، أو المناخ الثقافي، فهذا الوضع الجديد لم يولد بدافع الاختيار، بل فرضته الضرورة. وتباينت، بطبيعة الحال، درجة قبول النساء لمسؤولياتهن وأدوارهن الجديدة. إضافة إلى ذلك، ولأسباب عديدة من بينها الغضب الدولي، والخزي الثقافي والتابو المحيطان بالاغتصاب، وقيادة الغرب للاستجابة الإنسانية، أصبحت قضية الاغتصاب والعنف الجنسي واحتياجات النساء من المساعدات والحماية قضية محملة بشحنات سياسية. وزاد هذا المناخ المشحون سياسيا من صعوبة تحقيق الاستجابة الفعالة والوصول إلى جميع النساء المستهدفات. ورغم ما فرضه الوضع ككل من ضغوط معقدة، ورغم احتياجات الإغاثة والحماية، أمكن عمل برامج في بعض الأماكن. كانت للنساء احتياجات ملحة ومتعددة من جانب، ووضع اجتماعي جديد يجري ترسيخه في مخيم النازحين بعد الفراغ الذي تركته السلطة الذكورية من جانب آخر.

كان شيء واحد واضحا، وإن لم يكن هكذا دائما لماكينة العمل الإنساني، وهو أن النساء، النازحات كبعضهن البعض، والقادمات من الفئة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية نفسها تقريبا، لم يكنَّ كتلة أو جماعة عامة واحدة من التفكير وطريقة الشعور. فقد تبين النجاح الكبير الذي يحققه توفير فرص الاختيار عند تقديم المساعدة، من حيث إمكانية الوصول إلى النساء من جميع المشارب ووجهات النظر من ناحية، والوفاء باحتياجاتهن المختلفة في فترات ما بعد الصدمات والأزمات من ناحية أخرى. ●●●

(*) Nicole Widdersheim ناشطة تعمل في المجال الإنساني مع منظمة «أوكسفام»

علاوة على ذلك، فقد خضع قبول الذكور لتركيز البرامج على النساء في المخيمات لدرجات متباينة من المقاومة في مختلف المخيمات. استجاب العاملون في المجال الإنساني في دارفور بما هو واضح وممكن. في ظل هذا المناخ المقيد والمفتقر إلى الأمان، اتضح، في وقت قصير، أن وجود خيارين أو ثلاثة ليس جيدا بالقدر الكافي. فقد أرادت بعض النساء تدريبا للمهارات، وأراد البعض الآخر دروسا لمحو الأمية، واحتاجت أخريات إلى مهارات توليد الدخل، والبعض أراد كليهما. ورأت كثيرات أن برامج توليد الدخل وتدريب المهارات تحقق فائدة اجتماعية من حيث تبادل المعلومات، والخبرات والمساعدة على التعافي، أكبر مما تحققه في الحصول على مهارات جديدة لتوليد الدخل. ورأت بعض النساء أن هذا لا بأس به، بينما لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لأخريات طلبن مهارات للأعمال التجارية والتسويق. وبقيت بعض النساء الأخريات بعيدا عن هذه البرامج، واستكشفن هذه الخيارات في حذر، ونقلنها للإناث في أسرهن أو لمجتمعهن الجديد من النازحين.

النجاح يرتبط بتنوع الخيارات

كما قدمت بعض البرامج إرشادا قانونيا إضافيا، وإمكانية الحصول على المساعدة القانونية. وأرادت النساء الغاضبات العدالة في الواقع، أردن فهم ماذا بقي من النظام القانوني لدارفور، وكيف ينتفعن بقاعدته الأساسية، المساعدة القانونية والالتزام الكامل بتولي قضية من قضايا العنف الجنسي من خلال نظام المحاكم. (كان ذلك أمرا شديد الصعوبة ولا يمثل القاعدة، ولكنه كان متاحا في بعض المواقع، كما كان حيويا لإعادة ترسيخ الاختيار والكرامة والعدالة. وكان أيضا بداية للتغيير المراد بشدة في هذه البيئة المنتهكة للحقوق). أرادت نساء أخريات عرض قصصهن على موظفي حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ليس إلا. ومع تقدم البرامج في بعض المخيمات، أصبحت النساء المشاركات قائدات ومديرات للمراكز ومسؤولات اتصال مع الاتحاد الأفريقي لكفالة مرور آمن للنساء لمناطق جمع الحطب، وأصبحن مصادر أساسية لتنسيق المعلومات في العمل الإنساني ووضع البرامج. كانت المحصلة العامة لهذا الوضع هي أن تطبيق نظام القياس الواحد لا يصلح لكل النساء في دارفور، وأن الهيئات والمنظمات الإنسانية تظل قادرة، حتى في ظل أكثر البيئات تقييدا، على الإبداع والاستجابة للنساء وأرواحهن التواقة إلى العدالة والتعافي، في جميع أشكالها.

في المخيمات التي يسهل الوصول إليها ، المخيمات القريبة من المدن الرئيسية والأكثر أمنا، أخفقت الهيئات الإنسانية، أحيانا تحت ضغط النقد الشديد، في التنسيق بين برامج النساء، مما نتج عنه وجود كثير من الخيارات في بعض المخيمات، بينما لم يكن لدى البعض الآخر، في المواقع الأقل أمنا، سوى برنامج وحيد أو لا شيء على الإطلاق. ورغم ما مثله هذا الوضع من إشكالية، إلا أنه أدى إلى السيناريو الذي أصفه هنا، حيث كان أمام النساء مجال للاختيار بين البرامج والخيارات التي تلائمها وتلائم خبراتها الشخصية خير ملاءمة. كان ينبغي، في الواقع، توسيع فرصة الاختيار هذه أمام جميع النساء ضحايا العنف في دارفور، ولكن القيود الأمنية وتلك المتعلقة بإمكانية الوصول، والتمويل، وتنسيق العمل الإنساني، جعلت هذا الأمر صعبا.

إن توفر برامج متنوعة أمام النساء في أوقات الطوارئ لا يمكّن النساء ويقدم لهن فرصة الاختيار والكرامة فحسب، بل إنه ضرورة ميدانية أيضا تضمن حصول النساء – اللاتي جعلتهن الحرب عائلات لأسرهن ورائدات المجتمع بحكم الواقع – على الخدمات التي يطلبنها للاضطلاع بدورهن الجديد، ورعاية أسرهن بأفضل وجه ممكن، وأن يصبحن طرفا مساهما في المجتمع وعنصرا لبناء السلام واستعادة الأوضاع في البلاد.

يمكن، من الناحية الميدانية، أن تؤدي محدودية فرص الاختيار إلى اغتراب عدد من النساء، ومفاقمة التوتر الثقافي والمجتمعي، والمخاطرة بوصول العمل الإنساني إلى السكان برمتهم. كما يمكن توجيه الاتهام للبرنامج، عن حق، بالاستعمار الثقافي أو اتباع نهج أبوي. فضلا عن ذلك، فإن إيجاد مساحة لاختيار البرامج ومناقشتها وتقييمها وقت الطوارئ له الأهمية والحيوية نفسها التي له وقت استعادة الأوضاع وتنمية المجتمع ككل. وكما يعلمنا المثل الصيني؛ تولد الفرص من خلال الأزمات. وفي دارفور، حيث لم يكن للنساء صوت تقريبا (ولا يزال)، فمن خلال الاضطراب الاجتماعي الناتج عن العنف والنزوح وجدت النساء صوتا جديدا وفرصا ومهارات جديدة.

إحباط وحاجة للأمن

بعد قضاء ما يقرب من العامين من العمل مع النساء الناجيات من العنف الجنسي في دارفور، من العام 2005 إلى العام 2007، وجدت نفسي محبطة إحباطا شديدا، لعلمي أن النساء أنفسهن يجلسن في المخيمات نفسها اليوم. أتفكر في كيف عملنا معا لقدح زناد أفكارنا لتوليد الدخل، وتسويق منتجاتهن، والمهارات الأخرى التي يحتجنها لمواصلة حياتهن وتحسينها. ولكن ماذا يمكن عمله عندما يظل الاحتياج شديدا للأمن الغائب، والأمر ليس بيدهن تغييره. أعتقد أن برنامج المنح الصغيرة وغيره من برامج المهارات الأخرى المماثلة، كانت لها آثار متباينة، ولا تزال مهمة لتعافي النساء وتنميتهن في دارفور. ولكن يواجه الجميع في دارفور، من النساء إلى المسؤولين عن البرامج، تحديات رهيبة، وسوف يتضاءل بمرور الوقت الأثر الذي تحقق ما لم يتم التوصل بسرعة لحل سياسي يضع حدا للنزاع. إلا أني أعتقد أن هؤلاء النسوة علمنني شيئا، هو أنهن حتى في مثل هذه البيئة المحاصرة والمحزنة فهن

هؤلاء النسوة علمنني شيئا، هو أنهن، حتى في بيئة محاصرة ومحزنة، هن تواقات للتعلم، وجديرات بالتنمية المتواصلة.

تواقات للتعلم، وجديرات بالتنمية المتواصلة، وأن مجرد تقديم الخدمات الأساسية ليس بالأمر الكافي ولا الجيد في مثل هذه الأحوال.

إن مجتمع العمل الإنساني لديه الموارد ويتعين عليه التمسك بدرجة معينة من الإبداع والالتزام عند العمل في بيئات مقيدة كهذه. يمكنك إطلاق أي اسم على البرامج أو وضعها تحت أي فئة مثل: «تنمية المرأة، البرامج النفسية الاجتماعية، توليد الدخل، الطوارئ أو العدالة الانتقالية»– وينبغي على الممولين تمويل هذه الأنماط من البرامج على مدار السنين وليس على أساس المنح الطارئة قصيرة الأمد. إن النساء الناجيات من العنف الجنسي يحتجن إلى برامج وخدمات متنوعة، وإلى كرامة اختيار ما يردنه ويبغينه، وهن يستحققن ذلك ●

ICRC

رحلة الموت الصومالي
من بصاصو إلى خليج عدن

رحلة الهروب عبر البحر من الصومال إلى اليمن تتكرر مأساتها التراجيدية يومًا بعد يوم. والإحصائيات لعدد الضحايا تبدو مخيفةً! لكن المأساة تلاحق أيضا من يصلون إلى اليابسة وما تتعرض له النساء على وجه الخصوص يظهر أنهن أكثر المتضررات من مغامرة الانتقال إلى الضفة الأخرى بحثا عن الأمان.

REUTERS

جلال الشرعبي*

تبدأ الرحلة المؤلمة للاجئين الصوماليين عبر البحر إلى اليمن من ميناء بصاصو عبر المحيط الهندي إلى خليج عدن في قوارب غير صالحة للنقل الآدمي، حيث يُحشر أكثر من 120 نازحًا في قارب لا يتسع لأكثر من 40 شخصا. ويتم وضع النساء مع الرجال في أوضاع عمودية متراصة.

تقول **جميلة** (25عامًا): «**إن لدى المهربين رمحًا حديديًا مدبب الرأس ويقومون بإدخاله في أحشاء أي امرأة تحاول التذمر من الوضع أو رفض الأوامر**» وتتابع: «**لا أستطيع نسيان المشهد المأساوي لاغتصاب أختي أسماء (20 عاما) من قبل اثنين من المهربين وسط ذهولنا وأمام أعيننا جميعًا، وعندما تذمرنا بالبكاء أدخلوا الرمح الحديدي في أحشائها ثم ألقوا بها في البحر!**». تضيف **جميلة**: «**كنت مع أمي التي انهارت وأغمى عليها من هول المشهد فأختي أسماء كانت قبل اغتصابها تشتكي من الجوع، فوجدت نفسها أمام وحوش بشرية أفقدوها عذريتها وحياتها أمام أعيننا جميعا**».

يدفع الصوماليون مبلغ 50 دولارا أميركيا للمهربين عن كل شخص يرغب في الهرب، ويتعرضون وسط البحر لأخذ ما لديهم من المال –إن وجد– في رحلة تمتد لأربعة أيام. خلال هذه الرحلة لا يجد الكثيرون منهم الطعام ولا يسمح لهم بأخذ أي حمولة إضافية. تقول **جميلة** أنها رأت بأم عينيها كيف «**ألقي بعشرة أشخاص في البحر بعد أن شعر المهربون أن هناك ثقلًا على المركب دون أن يأبهوا وكأن هؤلاء الأشخاص مجرد نفايات آن الأوان للتخلص منها!**»

أثناء العبور في رحلة الموت، كما يطلقون عليها، من غير المسموح للنازحين الصوماليين برفع أصواتهم أو حتى الاهتمام بنظافتهم الشخصية. تقول **جميلة** التي كانت تتحدث بحرقة: «**إن الروائح المزعجة التي نتنفسها تصبح هينة أمام هول المشاهد العنيفة التي يتعرض لها اللاجئون – نساء ورجالا – من ضرب وإهانة واغتصاب ومن ثم إلقاء في عرض البحر. وصراخ الرجال والنساء والأطفال يكسر عتمة وصمت الليل والخوف مما هو آت ويجعل الساعات تمر ببطء وكأنها جبال جاثمة على صدورنا**».

كانت **جميلة** تعمل مدرسة متطوعة لمادة اللغة العربية في مدينة جوهر على بعد 95 كيلومترا شمال العاصمة الصومالية مقديشو، لكنها الآن خادمة في أحد المنازل بمدينة تعز اليمنية براتب شهري يبلغ عشرة آلاف ريال يمني، أي ما يعادل خمسين دولارا أميركيا. تقول **جميلة**: «**قبل الوصول إلى الساحل اليمني في بير علي بمحافظة حضرموت – المكلا (جنوب اليمن) يطلب المهربون من الجميع الاستعداد للقفز في الماء على مسافة بعيدة جدا من الساحل، وهنا تبدأ الكارثة الأخرى حيث يغرق العديد منهم ويصبحون غذاء لأسماك القرش!**» تلتقط **جميلة** أنفاسها وتضيف: «**غرقت أمي مع الذين غرقوا. أما أنا فأنقذني أحد قوارب الصيد كما أنقذت هذه القوارب آخرين بعد أن سمعوا صيحاتنا عند بزوغ الفجر**».

تلفتت **جميلة** كثيرا حولها بحثا عن أمها حتى أغمى عليها وسقطت في النهاية بجسد متهالك، وعيون حمراء، وثياب مبللة ورأس مكشوف في قارب الصيد غير قادرة على تحمل الإرهاق.

موت في البحر وتيه على اليابسة

في مخيم اللاجئين الصوماليين في اليمن، يشكو الجميع من غياب الخدمات الصحية والتعليمية وانتشار الأمراض. يقول المستشار **حسين حاجي** نائب القنصل الصومالي في عدن: «**إن اللاجئين بحاجة لاهتمام المجتمع الدولي. فالمرضى منهم لا يجدون فرصة للعلاج أو الرعاية والاهتمام، ما أدى إلى وفاة العديد منهم**».

لقد خلق انهيار الدولة في الصومال في مطلع تسعينيات القرن العشرين مأساة شعب يتعرض الآن للهلاك في البر والبحر. وتبدو المرأة الصومالية الخاسر الأكبر في نزيف الدم اليومي الذي يترك آثاره من المحيط الهندي وحتى خليج عدن.

تروي **قمر** قصتها المؤلمة مع المهربين والدموع في أحداقها. هي امرأة صومالية لديها خمسة أبناء بينهم ثلاث إناث، تعرضت •••

(*) مدير تحرير صحيفة «النداء» التي تصدر في اليمن

رحلة الموت الصومالي من بصاصو إلى خليج عدن

ابنتها البكر للاغتصاب على أيدي المهربين ثم ألقوا بها في البحر لتلتهمها أسماك القرش. تعاني **قمر** من أزمة نفسية نتيجة لذلك، وقد راجعت عددا من الأطباء بدعم من خيرين لكنها لم تنس تلك الطريقة الوحشية التي راحت ضحيتها ابنتها خديجة ذات الستة عشر ربيعا. وهي فقدت اثنين من أولادها أيضا في الصومال عند الرحيل، وتحاول البحث عنهم بمساعدة «اللجنة الدولية للصليب الأحمر».

تقول مندوبة الحماية في بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمرفي اليمن **كاسندرا فارتل** إن «**الكثير من الصوماليين فقدوا أهاليهم في رحلتهم المضنية عبر البحر الأحمر. واللجنة الدولية تسعى جاهدة لإعادة الروابط العائلية للأسر عبر برنامجها «البحث عن المفقودين» وأعمال البحث الرامية إلى التعرف على أماكن وجودهم وجمع شملهم مع أسرهم. لكن المهمة تبدو صعبة «فنحن نبحث عن إبرة في كومة قش! إذ يعتمد المهربون طرقًا متعددة للوصول إلى اليمن قادمين من ميناء بصاصو شمال شرق الصومال، وقبل الوصول يقوم المهربون بإلقاء النازحين الصوماليين على مسافة بعيدة من السواحل اليمنية والنتيجة أن الكثير منهم يتعرضون للغرق فيما آخرون يصلون فاقدي الوعي بثياب مهترئة تمامًا**».

يؤكد رئيس الجالية الصومالية في اليمن **مادكوس دولدر** أن «**النساء أكثر الضحايا المتضررات من عملية النزوح اليومي، والمنظمات المعنية لا زالت بحاجة لبذل المزيد من الجهد لتقديم الرعاية والدعم للاجئين الصوماليين**».

كما يضيف مسؤول قسم البحث عن المفقودين في بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، **محمد حرسي** إن «**إعادة الروابط بين أفراد الأسر المشتتة والبحث عن المفقودين حقق نتائج إيجابية لكن الطريق لا يزال طويلا**».

حاجة لتدخل المجتمع الدولي

في صنعاء وتحديدًا في حي «الصافية» تتجمع المئات من الأسر في بيوت سكنية بدائية تفتقر لأبسط ضرورات الحياة. إذ تعيش كل أسرة في غرفة صغيرة تحتوي على مستلزمات المعيشة البسيطة. وكثيرا ما تعمل اللاجئات الصوماليات في اليمن كخادمات ومتسولات وهو ما عرّض أطفال الكثيرات منهن للحرمان من الدراسة، بل إن كثيرات منهن يحتجزن أطفالهن في المنازل من الصباح وحتى عودتهن في المساء من العمل. وفي هذا الوضع الصعب مر على بعض الأطفال شهور دون أن يروا الشمس. في المقابل قامت أخريات باستئجار مكان متواضع لجمع العشرات من هؤلاء الأطفال بحيث تشرف على رعايتهم صوماليات مقابل أجر لا يتجاوز الـخمسة دولارات للطفل الواحد.

وتشكو العديد من اللاجئات الصوماليات من تعامل المنظمات الإنسانية المعنية باللاجئين في اليمن، ويتهمنها بالتقصير. في المقابل يعيد مسؤول العلاقات الخارجية في المفوضية السامية للاجئين **عبد الملك عبود** ذلك إلى «**شح الإمكانيات الذي حال دون قيام المفوضية بما هو مطلوب منها بشكل كامل**».

وطبقًا لإحصائيات المفوضية فإن 38 قاربًا وصلت خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام 2007 إلى اليمن وعلى متنها 3800 شخص، غرق منهم 38، فيما 134 مازالوا مفقودين. وبحسب المفوضية لقي 1400 لاجئ صومالي حتفهم غرقًا في البحر خلال العام 2007 وفقد المئات. وفي شهر يناير/كانون الثاني من العام الحالي 2008 غرق في البحر ما يزيد على 200 لاجئ، فيما العشرات هم في عداد المفقودين.آخر الإحصائيات تتحدث عن غرق 37 صوماليا، بمحاذاة مدينة شبوه جنوب اليمن في 20 فبراير/شباط الماضي ومن بينهم 12 امرأة.

يقول المستشار **حسين حاجي** إن «**الطريقة غير الإنسانية التي يتعامل بها المهربون مع اللاجئين النازحين الصوماليين تحتاج لتدخل المجتمع الدولي لإيقاف هذا العبث بالكرامة الإنسانية**».

REUTERS

مهاجرون صوماليون يتوجهون إلى قارب في ميناء «بصاصو»، ليقلهم إلى اليمن أو السعودية هربًا من الفقر والموت.

يعيش آلاف اللاجئين الصوماليين في مخيم تم إعداده في «خرز» جنوب اليمن، لكنه يفتقر إلى الكثير من الخدمات وخاصة الصحية منها. ويتزاحم في المخيم ما يزيد على 8000 لاجئ يتخذونه في الغالب نقطة ترانزيت عند وصولهم، قبل الانتقال إلى المدن اليمنية للعمل في غسل السيارات.

يشير **علي عبده أواري**، وزير التعاون الدولي والشؤون الاجتماعية الصومالي في ولاية «بونت لاند» التي يخضع ميناء بصاصو لسيطرتها، ويعد أكبر منفذ للتهريب في الصومال: «**إن الحد من عمليات التهريب يحتاج لدعم إقليمي ودولي**».

وفي هذا الصدد تقول الحكومة اليمنية أنها لم تعد قادرة على توفير الخدمات للاجئين الصوماليين، وأنها تحتاج لمساندة المجتمع الدولي. وطبقا لتصريحات وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء الدكتور **رشاد العليمي**، فإن عدد اللاجئين في اليمن تجاوز نصف المليون، «**وترتب على ذلك أعباء مالية وصحية واجتماعية تتحملها اليمن جراء هذا النزوح الأفريقي**».

وفي لقاء مع الرئيس الصومالي **عبدالله يوسف أحمد** في العاصمة مقديشو، عبر عن شعوره «**بالأسى والحزن من جراء هذا الألم اليومي الذي يتعرض له الشعب الصومالي على يد مهربي البشر الذين حولوا البحر إلى جثث تطفو وأجساد تنهشها أسماك القرش**».

إنه الموت الصومالي في رحلة السفر الشاقه من بصاصو إلى خليج عدن، فهل يسمع العالم صرخاتهم: ياموت انتظر! ●

الجزائر

عملية إنقاذ للنساء اللاتي «يواجهن أوضاعًا صعبة»

مر أكثر من خمسة عشر عاما على إنشاء جمعية وطنية أطلق عليها اسم «إنقاذ النساء اللاتي يواجهن أوضاعا صعبة». وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية قرر إنشاءها في العام 1991 مناضلون من المجتمع المدني، رجال ونساء من آفاق مختلفة يجمعهم الحرص على مستقبل وضع النساء والحفاظ على نواة الأسرة في الجزائر. وبالرغم من قلة إمكانياتهم إلا أنهم يعملون بحمية وعزم لا يهتزان. كما أن لديهم خبرة كبيرة في مجال العمل الاجتماعي. وقد أقسموا على عمل المستحيل لبلوغ هدفهم وهو «تمكين المرأة من استعادة كرامتها كاملة».

درست السيدة **مريم بلالا** (الرئيس الحالي) في المعهد العالي لإعداد شباب القادة. وعملت في العديد من الهيئات المعنية بالشباب ولديها خبرة عريضة بالحركة التعاونية في الجزائر. ومن منطلق تعاطفها الشديد مع الأوضاع التي تعيشها المرأة في الجزائر، انضمت لجمعية «إنقاذ النساء اللاتي يواجهن أوضاعا صعبة» كمناحة ثم كعضوة في الجمعية وجرى بعد ذلك انتخابها أمينا عاما لها في العام 1995. وهي الرئيس الحالي للجمعية منذ العام 1999. كما تمثل الجزائر في عضوية اللجنة المعنية بـ «نوع الجنس والتنمية» التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

عمل الفنان : حسن فؤاد

وتشير السيدة **مريم بلالا** إلى أن مهمة الجمعية وأهدافها لها أبعاد اجتماعية وإنسانية في نفس الوقت. فهي تهدف، من الناحية الأدبية، إلى مساعدة النساء والأطفال دون أي تمييز قائم على العرق والجنسية والدين والاتجاه السياسي وهو ما يسمح للجمعية بالتطرق لمواضيع حساسة تعود للماضي القريب الذي عاشته الجزائر (كالأسر التي وقعت ضحية للإرهاب ومشكلة الأشخاص المفقودين وكذلك المهاجرين،...إلخ).

وتعمل الجمعية على عدة محاور قبلية أو بعدية. فهي تعمل على نشر القوانين المعنية بالمساواة بين الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتستقبل النساء اللاتي يواجهن وأطفالهن أوضاعا صعبة (المنبوذات والمطلقات والأمهات غير المتزوجات وضحايا جميع أشكال العنف) وتقدم لهم الدعم المعنوي. وأخيرا، تُمكن النساء من إعادة إدماجهن في المجتمع من خلال الدورات التدريبية وفصول محو الأمية وورش العمل الإنتاجية.

ومن هذا المنطلق، تعمل المنظمة على وضع مجموعة من الأنشطة التي تمتد من تقديم المساعدات العاجلة وحتى إعادة الإدماج في المجتمع وذلك خلال ثلاثة مراكز؛ يقع المركز الأول في الجزائر وهو مخصص لاستقبال واستضافة النساء اللاتي يتعرضن لكافة أنواع العنف ويعانين من صعوبات اقتصادية شديدة سواء كان بصحبتهن أطفال أم لا؛ وهو يوفر لبعض السيدات الملجأ والحياة الكريمة حتى وإن كان لبعض الوقت. وتقع المراكز الثلاث الأخرى في باتنة والجزائر حيث يجري الاستماع لمشاكل النساء وتوفير المساعدات القضائية والنفسية لهن ومساندة أسر الضحايا الذين تعرضوا لإصابات بدنية خلال العقد الأسود وكذلك معالجة الإشكاليات القضائية الأخرى المتعلقة بوضع النساء في الجزائر بهدف مساعدتهن جميعا على التخلص من الآثار العكسية لقانون الأسرة والخروج من الأوضاع الصعبة التي عاشتها بعضهن في الآونة الأخيرة. وقد تولى اثنان من هذه المراكز منذ إنشائهما ما يقرب من 29 ألف حالة لضحايا من النساء تعرضن لكافة أنواع العنف.

ولا يتوقف العمل عند هذا الحد بل يشمل تنظيم بعض الندوات ولقاءات مع فئات مختلفة من الجمهور بهدف تعبئة المجتمع المدني والسلطات السياسية المختصة من أجل معالجة الإشكاليات المتعلقة بوضع المرأة في الجزائر.

ترى كثير من النساء اللاتي التقيت بهن خلال تجربتي هذه أن العالم ينهار من حولهن وأن هذه الجمعية بما تقوم به من عمل تضامني تعد آخر باب يمكنهن طرقه من الاحتفاظ بالبقية الباقية من الأمل ●

عمل الفنان: رشيد آيت قاسي

العنف المجتمعي ضد المرأة خارج النزاعات المسلحة

تعتبر ظاهرةُ العنف من الظواهر التي تعاني منها المرأة في كل دول العالم إلا أنها تختلف من مجتمع إلى آخر بحسب المفاهيم السائدة ووعي المجتمع المحلي، ودرجة عدالة القيم الاجتماعية، وسيادة مبدأ القوانين وحقوق الإنسان. وقد بذلت حركة حقوق الإنسان في الكثير من الدول العربية، والمنظمات الدولية جهودًا كبيرةً للحد من ظاهرة العنف التي أصبحت عنوانًا بارزًا لانتهاك حقوق المرأة في البيت والشارع والعمل، الأمر الذي دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1993 إلى إصدار إعلانها العالمي الداعي إلى القضاء على العنف البدني والنفسي والجنسي الموجه ضد النساء، وإلى رفع الظلم وإزالة الممارسات والأفعال تجاه المرأة. ومع هذا بقيت الظاهرة ماثلةً في كل المجتمعات، وتعذَّر الحدُّ من مخاطرها، بل تنامى مفعولها وتصاعدت آثارُها السلبيةُ الواقعة على جهود التنمية وجهود إرساء معايير العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يتطلب المزيد من حملات التوعية وتسليط الضوء على هذه الظاهرة ومعالجتها معالجة جذرية.

ويمكن تعريف العنف استنادا إلى «التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية حول العنف والصحة» العام 2000 بأنه «**الاستعمال المقصود للقوة الفيزيقية بالتهديد أو الممارسة الفعلية ضد الذات أو شخص آخر أو جماعة أو مجتمع والذي ينتج منه ضرر أو جرح أو يقصد به الضرر أو الموت أو الضرر النفسي أو الحرمان...**

ويتضمن العنف كلَّ أشكال العنف البدني والعقلي والأذى وسوء المعاملة والإهمال».

وبحسب تعريف أقره الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر/كانون الأول 1993، ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعرفت الجمعية العنف ضد المرأة «**بأنه أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أي أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة**».

أشكال العنف ضد النساء

والعنف ضد المرأة هو العنف القائم على نوع الجنس وقد عرفه بعضهم أنه كلُّ فعل أو قول أو ممارسة للرجل سواء كان فردًا أو جماعة تجاه المرأة ينطوي على شكل من أشكال التمييز المستند إلى مرجعيات ثقافية تقليدية. ويأخذ العنف أشكالًا عديدة منها العنف المادي «الجسدي» بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف المعنوي الذي من أشهر صوره السخرية والاستهزاء والتحقير والمعاملة الدونية والتعذيب النفسي وحرمان المرأة من الحقوق التي وجبت لها شرعًا وقانونًا.

لا ينحصر العنف ضد المرأة في المجتمعات التي تواجه أزمات أمنية أو نزاعات مسلحة، بل يمتد أيضا إلى المجتمعات التي تعيش حالات استقرار أمني واجتماعي، إنما يكون بأشكال مختلفة، بعضها يبدو مسلما به ومقبولا ثقافيا من قبل هذه المجتمعات ونسائها.

ومن أهم أنواع العنف الممارس ضد المرأة في منطقتنا العربية العنف الأسري والاجتماعي ومن مظاهره:

- **النظرة الدونية للمرأة.**
- **حرمان البنات من التعليم.**
- **الزواج غير المتكافئ في العمر.**
- **شرعية تعدد الزوجات.**
- **الحرمان من الميراث رغم حقها الشرعي.**
- **الزواج المبكر.**
- **حرمان الزوجة من زيارة الأهل.**
- **عدم السماح للمرأة بمزاولة الأنشطة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية.**
- **ختان الإناث.**
- **التهديد بالطلاق.**
- **تفضيل الذكور على الإناث.**
- **الإنجاب المتكرر والمتعدد.**
- **هجر الزوجة.**
- **ضرب المرأة.**

وقد أكد «**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2006**» على ضرورة القضاء على أمية المرأة العربية بحلول العام 2015، وأشار إلى أن النساء العربيات يحتجن إلى ضمانات لحمايتهن مدى الحياة من سوء المعاملة البدنية والذهنية. كما أكد على أن أكثر من 585 ألف امرأة يلقين حتفهن كل عام بسبب الزواج المبكر ومضاعفات الحمل، وتحدث معظم هذه الوفيات في البلدان النامية، بالإضافة إلى النزف والالتهابات التي قد تحدث بعد الوضع وعسر المخاض والألم الشديد الذي لا يطاق لساعات طويلة بسبب عدم اكتمال حوض الأم كفاية.

وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية على أن «**نهوض المرأة العربية ينبغي أن يتجاوز مجرد التجميل الرمزي الذي يسمح بصعود نساء**

نهاد أبو القمصان*

عربيات متميزات إلى مواقع قيادية في مختلف مجالات النشاط البشري خاصة في مؤسسات الدولة وينبغي أن يمتد ذلك إلى تمكين القاعدة العريضة من النساء العربيات كافة».

أسباب ثقافية واقتصادية وسياسية

ويرجع السبب الرئيسي في هذه المعاناة إلى هيمنة ثقافة الاستبداد على عقول الناس وتصرفاتهم، حيث غدا كل فعل مستبد بالمرأة رمزا للرجولة وفخرها. وقد يكون الأمر مفهوما لو ظلت الممارسات الاستبدادية محصورة ضمن أفراد الفئة الشعبية المهمشة نظرا لوضعها الاجتماعي والثقافي الذي يجعلها أكثر تمسكا بالتقاليد والأعراف التي ورثوها عن أجدادهم. كذلك يمكن إرجاعها إلى غياب القانون أو عدم فعاليته في حالة وجوده، وهو ما يعد أيضًا أحد مظاهر العنف ضد المرأة.

لكن يمكن إرجاع أسباب العنف ضد المرأة إلى أمور عدة منها:

(1) أن تعتبر المرأة نفسها أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك،

(2) الأسباب الثقافية: كالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع به من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين، المرأة والمُعنِّف لها. فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف، وجهل الآخر بهذه الحقوق من طرف ثان قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود. بالإضافة إلى ذلك فإن تدني المستوى الثقافي للأسر وللأفراد، والاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين، بالأخص إذا كانت الزوجة هي ذات المستوى الثقافي الأعلى، قد يولد التوتر وعدم التوازن لدى الزوج كردة فعل له، فيحاول تعويض هذا النقص باحثا عن المناسبات التي يمكنه فيها الانتقاص من زوجته واستصغارها بالشتم أو الإهانة أو حتى الضرب.

(3) الأسباب التربوية: قد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، إذ تجعله ضحية له فتشكل لديه شخصية ضعيفة وتائهة وغير واثقة، وهذا ما يؤدي إلى جَبْل هذا الضعف في المستقبل بالعنف، بحيث يستقوي على الأضعف منه وهي المرأة، وكما هو المعروف فإن العنف يولد العنف. ويشكل هذا القسم من العنف نحو83 بالمائة من الحالات.

وقد يكون الفرد شاهدا عيانا على العنف كالذي يرد على الأمهات من قبل الآباء، بحيث ينشأ على عدم احترام المرأة وتقديرها واستصغارها، ما يجعله يتعامل معها بشكل عنيف.

(4) العادات والتقاليد: هناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين وتحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى مما يؤدي إلى تصغير وتضئيل الأنثى ودورها، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره. حيث يعطى الحق دائما للمجتمع الذكوري للهيمنة والتسلط وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر، وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه إذ إنها لا تحمل ذنبًا سوى أنها ولدت أنثى.

كما أن الأقوال والأمثال والتعبيرات التي يتداولها الناس في المجتمع عامة، بما في ذلك النساء أنفسهن، تبرز مدى تأصّل هذه الثقافة، بحيث تعطي للمجتمع ●●●

(*) محامية مصرية ورئيسة «المركز المصري لحقوق المرأة».

مقتطف من عمل للفنان : **محمد الزواوي**

(5) الأسباب البيئية: فالمشكلات البيئية التي تضغط على الإنسان كالازدحام وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان وغيرها، بالإضافة إلى ذلك ما تسببه هذه البيئة من إحباط الفرد، بحيث لا تساعده على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب، تدفعه دفعا نحو العنف الذي ينفجر غالبا في من يراه أنه أضعف منه (المرأة).

(6) الأسباب الاقتصادية: فالخلل المادي الذي يواجهه الفرد أو الأسرة، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة حيث يكون من الصعب الحصول على لقمة العيش، من المشكلات الاقتصادية التي تضغط على الآخر فيكون عنيفا ويصب كل غضبه على المرأة. أضف إلى ذلك النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة، إذ إنه من يعول المرأة، فلذا يعطي لنفسه الحق في تعنيفها وذلك عبر إذلالها وتصغيرها من هذه الناحية. ومن الطرف الآخر تقبل المرأة بهذا العنف لأنها غير قادرة على إعالة نفسها أو إعالة أولادها.

(7) عنف الحكومات والسلطات: وقد تأخذ الأسباب نطاقا أوسع ودائرة أكبر عندما يصبح بيد السلطة العليا الحاكمة، وذلك بسن القوانين التي تعنّف المرأة أو تأييد القوانين لصالح من يقوم بتعنيفها، أو عدم نصرتها عندما تمد يدها لأخذ العون منهم.

فمهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة ترصد نسبة 7٪من جميع النساء اللاتي يمتن ما بين سن الخامسة عشرة والرابعة والأربعين في جميع أنحاء العالم بحسب التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

الخروج من دائرة العنف

إذا كان من الأسباب الرئيسة للعنف هو تقبل النساء له، فمن المؤكد أن الخروج من هذه الدائرة لن يأتي إلا برفض النساء وكسر ثقافة الصمت والتعبير عما يلاقينه من عنف والتمسك بحقوقهن برد العنف عبر الطرق القانونية.

إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى قوة كبيرة من النساء لا بد من بنائها عبر العديد من الآليات كنشر الوعي والعمل معهن لبناء ثقتهن بالذات، فضلا على ضرورة توفير الاستقلال المادي وإعادة النظر في مناهج التعليم والمواد الإعلامية والمنظومة القانونية والسياسات الحكومية التي مازالت تتعامل مع النساء كتابع للرجل، وكمواطن من الدرجة الثانية، ومن ثم تغض الطرف عن الانتهاكات التي تواجهها النساء ●

دراسة حول أوجه التشابه والاختلاف بين الدول العربية

حفيظة شقير *

العنف المسلط على النساء .. قانونا

ما هو وضع النساء القانوني في العالم العربي؟ وهل مازالت القوانين تميز بين حقوق وواجبات المواطنين بناء على جنسهم؟ تقدم هذه الدراسة نظرة قانونية على العنف المسلط على النساء في بعض المجتمعات العربية وهو عنف تبرره أحيانا قوانين مدنية. وتعرض الدراسة بشكل أساس لهذه القوانين انطلاقا من منطقة المغرب العربي ولا سيما تونس، وبالمقارنة مع دول عربية أخرى. •••

عمل للفنان : حسن فؤاد

تعتبر النساء العربيات في أذهان أصحاب القرار من الفئات التي تحتاج إلى حماية، حماية عائلية من طرف الأب ثم الزوج ثم الأطفال وبصفة عامة العائلة؛ حماية اجتماعية نظرا لطبيعة المجتمع الأبوي الذي يقوم على امتيازات الذكورية وبسبب العقليات التمييزية السائدة القائمة على دونية النساء. فكرست النصوص القانونية الإقليمية والمحلية هذه العقلية واعتنت خاصة بالمرأة كأم وزوجة وبنت فلم تعتبرها قادرة على تحمل المسؤوليات خارج البيت العائلي وممارسة مواطنتها بالقيام بنشاطات سياسية ولا على مواجهة الحروب والأزمات.

لكن الواقع الحالي يبين أن النساء العربيات أصبحن قادرات على القيام بكل الأدوار في كل الفضاءات العامة والخاصة وفي حالات السلم والحرب، ولم يعد أحد يشك بأن النساء العربيات يؤدين دورا هاما في تنمية البلاد العربية، ويساهمن مثلهن مثل الرجال في تطوير المجتمعات العربية، ولو أنهن يشكون من العنف والتمييز السائدين واللذين يكتسيان صبغة جنسوية.

فلا يمكن أن نفهم وضع النساء في هذه المجتمعات دون الرجوع إلى العادات والتقاليد التمييزية ودون التأكيد على دور الدين أحيانا في تركيز هذا العنف التمييزي، والتي تترجمها للواقع المعاش بعض القوانين فتبقي على جوانبه السلبية ولا تشمل الجوانب الإيجابية التي يتجاهلها المجتمع أو يتوخى موقف الصمت تجاهها. وهو ما يمثل عنفًا يشرعه القانون ويكتسي عدة مظاهر.

كيف يبرز العنف في القانون؟

العنف بفعل القانون أو العنف القانوني هو العنف المنظم والمقنن، ويمكن أن يرجع إلى غياب الديمقراطية، وينتج عن وجود قانون مقيد للحريات مثل ما يقع في بعض الدول فيما يتعلق بممارسة الحريات العامة، كحرية تكوين الجمعيات، وحرية الانضمام إلى الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية أو حق التعبير والتظاهر السلمي. كما يمكن أن يمارس العنف على أساس الجنس، أي على أساس الانتماء إلى جنس النساء وعلى أساس الجسد النسوي لأن الجسد هو أساس التمييز بين الجنسين وفي هذا الإطار، يبرز العنف إما بتقنين التمييز وتحديد مفهومه أو بإعطاء شرعية قانونية للتمييز والعنف. والتمييز، بحسب ما جاء في النصوص

والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة العربية، وخاصة في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية الخاصة بإلغاء كل مظاهر التمييز المسلط على النساء الصادرة سنة 1979، هو تضييق وتقييد حقوق الإنسان للنساء على أساس الجنس في كل المجالات الحياتية، ومن أهدافه الحد من الاعتراف بهذه الحقوق وبتمتع النساء بها وممارستهن لها في أحسن الظروف وعلى أساس المساواة بين الجنسين.

والتمييز هو عنف يقف عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والديمقراطية والسلم وأمام تمتع النساء بحقوقهن ويشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية.

وعندما يصدر القانون يضفي على العنف صفة قانونية ويصبح بذلك العنف شرعيا ومحميا من قبل المشرع والقضاة الذين يسهرون على تطبيق القوانين. لذا يعتبر العنف القانوني من أهم وأخطر أنواع العنف الممارس ضد النساء لأنه يعبر عن اختيارات الدولة ويترجم نظرتها تجاه النساء ومدى تمسكها بالعادات والتقاليد التمييزية.

بإيجاز يمكن القول أن العنف بفعل القانون يكمن في أن يضع المشرع قوانين وأحكاما تميز بين النساء والرجال في التمتع بالحقوق، أو تبيح للرجال القيام بسلوكيات أو أفعال موجهة ضد المرأة تتسم بالاضطهاد والقهر.

لذا تجسد القوانين السائدة، بصمتها أو بتكريسها للتمييز، العنف الاجتماعي المسلط على النساء وتعتبر في حد ذاتها عنفا تجاه النساء وحقوقهن. فالعنف نتاج للنظام الأبوي السائد وللعلاقات غير المتساوية بين النساء والرجال.

تكريس العنف بالقانون

تنتج القوانين المعمول بها العنف بترسيخها لبعض الأحكام التمييزية وبعدم تناول بعض القضايا والأوضاع الحساسة. ويتم بهذه الصفة العنف إما بفعل القواعد القانونية وإما نتيجة لصمت القانون.

وتحمل بعض القوانين الوضعية مظاهر التمييز بين الجنسين بالرغم من كل الحقوق التي أقرتها.

(1) الرجل رئيس العائلة: هذا ما نجده في تونس منذ إصدار مجلة الأحوال الشخصية في 13 أغسطس/ آب 1956 . فمؤسسة رئاسة العائلة لا تزال قائمة في كل الدول العربية باستثناء المغرب التي عوضت منذ العام 2004 السلطة الأبوية بالسلطة العائلية، والجزائر التي حددت منذ العام 2005 واجبات الزوجين بالتعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأطفال وحسن تربيتهم والتشاور في تسيير شؤون العائلة...

وتنظيم العائلة تحت سلطة الرجل هو تجسيد للنظام الأبوي القائم وهو أقصى مظهر من مظاهر التمييز لأن العائلة تصبح قائمة على سلطة الرجل، بصفته صاحب القول الفصل. فهو الذي يختار محل الزوجية لأن محله هو محل العائلة وعلى المرأة أن تلتحق بهذا المحل وتساكن زوجها وألا تغادره وإذا ما غادرته تصبح ناشزا ويكون بإمكان الزوج طلب الطلاق على هذا الأساس. واسم الرجل هو اسم العائلة إذ لا يمكن للمرأة أن تعطي اسمها لزوجها وأطفالها.

كما أن جنسية الأطفال هي جنسية الأب إذ تنص المادة 6 من قانون الجنسية التونسي على أن التونسي هو بدرجة أولى الطفل الذي يولد من أب تونسي، وبصفة استثنائية يمكن للطفل أن يتحصل على جنسية أمه إذا ولد من أم تونسية وأب مجهول الجنسية، أو لا جنسية له، أو إذا ولد بتونس من أم تونسية وأب أجنبي. كما يمكن للطفل أن يحصل على الجنسية التونسية للأم بالتجنس عندما يولد خارج البلاد من أم تونسية وأب أجنبي، لكن بشروط تقوم خاصة على موافقة الوالدين وبعد تقديم تصريح مشترك من أمه وأبيه.

(2) تعدد الزوجات: تواصل التشريعات في تكريس تعدد الزوجات في كل الدول العربية باستثناء تونس. إذ حرم المشرع منذ العام 1956 بصفة قطعية تعدد الزوجات في الفصل 18 من مجلة الأحوال الشخصية ونص على ضرورة معاقبة الرجل الذي يتزوج بأكثر من واحدة.

ويعتبر إلغاء تعدد الزوجات في تونس من أهم المكاسب التي تحصلت عليها المرأة منذ الاستقلال اعتمادا على قاعدة دينية تعتبر العدل مبدأ أساسيا في العائلة من شأنه أن يحمي كرامة المرأة وأن يحد من العنف الذي يمكن أن يسلط على النساء.

(3) جرائم الشرف: هي جرائم ترتكب في حق النساء من قبل أطراف العائلة وهي منتشرة في بعض الدول المشرقية مثل الأردن ولبنان وفلسطين وسوريا.

ففي الأردن، مثلا، لا يوجد في قانون العقوبات ما يسمى بجريمة الشرف لكن هنالك مواد قانونية تتحدث عن العذر المحل تحول منذ العام 2001 إلى عنف مخفف في القتل. فالمادة 340 من قانون العقوبات الأردني تقضي بأن «يستفيد من العذر المخفف من فوجئ بزوجته أو إحدى أصوله أو أخواته حال تلبسها بجريمة الزنى أو في فراش غير مشروع فقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو قتلهما معا»...

وتقول الإحصائيات أن 75٪ من جرائم الشرف تقوم على مجرد الاشتباه أو لحرمان المرأة من الميراث. وجريمة الشرف هي تمييز حقيقي يقوم على فكرة أن النساء أقل قيمة من الرجال، ويجسد العادات والتقاليد التمييزية، وهو من أبشع مظاهر العنف المسلط على النساء لأنه مقنن ومشرع. فالقانون في هذا الإطار يشرع لقتل النساء، والاعتداء عليهن من قبل أطراف العائلة، ودون اللجوء إلى القضاء. وهو بالتالي يمثل انتهاكا لكرامة النساء ومخالفة لكل النصوص والمبادئ الإنسانية التي تعتمد إنسانية النساء.

(4) العنف الناجم عن التمييز في الإرث: كل التشريعات العربية ومنها التشريع التونسي لا تزال قائمة على التمييز في الإرث باسم قدسية القواعد الدينية واستحالة تطويرها رغم مساهمة النساء في تسيير العائلة والإنفاق عليها على قدم المساواة مع الرجال بصفة عامة.

تلك هي بعض مظاهر التمييز المسلط على النساء قانونيا وهي مظاهر استعملت من قبل معظم الدول العربية لتبرير التحفظات التي قدمتها في شأن بعض أحكام الاتفاقية الدولية الخاصة بإلغاء كل مظاهر التمييز المسلط على النساء ولتفضيل القوانين المحلية التمييزية والقواعد الدينية على مواد الاتفاقية الدولية القائمة على المساواة.

العنف الناتج عن صمت القانون

يكتسي هذا العنف عدة مظاهر منها:

(1) زواج المسلمة بغير المسلم: يمكن أن نعتمد في هذا الصدد قضية الزواج بغير المسلم من قبل بعض النساء العربيات وخاصة في تونس، حيث لم يتعرض المشرع في مجلة الأحوال الشخصية إلى زواج التونسية المسلمة بغير المسلم، وذلك عكس المشرع المغربي أو الجزائري اللذين منعا زواج المسلمة بغير المسلم بصفة صريحة.

ففي المغرب منعت المدونة منعا باتا زواج المغربية المسلمة بغير المسلم. وفي الجزائر اقتضت المادة 31 من قانون الأسرة أنه «لا يجوز زواج المسلمة بغير المسلم».

وبحسب ما ورد في الفصل 14 من مجلة الأحوال الشخصية التونسية فإن «موانع الزواج قسمان: مؤبدة ومؤقتة. فالمؤبدة تنتج عن القرابة أو المصاهرة أو الرضاع أو التطليق ثلاثا. والمؤقتة فهي التي تتعلق بحق الغير بزواج أو عدة».

هكذا نلاحظ غياب المراجع القانونية فيما يتعلق بديانة الزوج. ويمكن تأويل صمت المشرع في اتجاهين: الاتجاه الأول يعتبر أن سكوت المشرع يجب أن يفهم أنه يحيل إلى القاعدة الإسلامية التي تمنع زواج المسلمة بغير المسلم، خاصة أن المشرع استعمل لفظة «الموانع الشرعية» على أنها رجوع إلى الشرع وليس إلى القانون الوضعي، أما الاتجاه الثاني فيعتبر أن أحكام مجلة الأحوال الشخصية كافية في حد ذاتها، وواضحة ولا تحتاج في تفسيرها إلى الرجوع إلى التشريع الديني ولا إلى أحكام أخرى. وكانت الدولة التونسية قد صادقت على مجموعة من الاتفاقيات الدولية ومنها الاتفاقية الدولية المبرمة في نيويورك حول الموافقة على الزواج والسن الأدنى للزواج وتسجيل عقود الزواج. كما أن الدستور التونسي في الباب الأول المتعلق بالأحكام العامة يعترف بحرية المعتقد ويحمي حرية الرأي مقتضيا أن «الجمهورية التونسية تضمن حرية الفرد وحرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية». وكذلك لم يعتبر الدستور التونسي القرآن والسنة مصادر أساسية للتشريع كما هو الحال في بعض الدول العربية مثل مصر أو الجزائر.

(2) الاغتصاب الزوجي: يعرف الاغتصاب بكونه مواقعة رجل لامرأة دون رضاها ويعاقب عليه بالإعدام وبالسجن. هذا ما تقتضيه المادة 227 من القانون الجنائي التونسي. فكل علاقة جنسية تكون فيها المرأة في حالة إجبار من قبل الرجل تشكل اغتصابا. إذ إن توفر رضا المرأة شرط أساسي لتكييف العلاقة الجنسية على أنها اغتصاب أو نفي الاغتصاب عنها.

وإذا ما ضاجع الزوج زوجته بدون رضاها ودون رغبتها هل يعتبر هذا الفعل اغتصابا أم لا؟

عمل للفنانة : باية محيي الدين

يبرز العنف ضد النساء إما بتقنين التمييز وتحديد مفهومه أو بإعطاء شرعية قانونية له.

في51 دولة عبر العالم وآخرها الهند منذ العام 2005، أصبح تعاطي الجنس دون احترام حرية الزوجة وحقها في المتعة الجنسية يعتبر اغتصابا، لكن لا نجد مثل هذه القاعدة في الدول العربية بل بالعكس، فإن القانون الأردني مثلا استثنى من الاغتصاب من واقع زوجته بإكراه.

ويمكن أن تفسر برئاسة الزوج على العائلة وتعتبر حقًا من حقوق الزوج الناتج عن سيطرته الكاملة على الأسرة. وهو ما يخول له إخضاع الزوجة إلى رغباته وتعاطي علاقة جنسية ولو بالقوة. بينما في الواقع يمكن أن تتحول هذه العلاقة غير المرغوب فيها إلى اغتصاب مسكوت عنه ومخفي وخاصة غير معاقب عليه.

يعتبر الاغتصاب من أبشع أنواع التمييز والعنف الممارس على النساء لأنه لا يلحق فقط ضررا بجسد المرأة بل له كذلك انعكاسات نفسية ومعنوية واضطرابات اجتماعية من المحتمل أن تصاحب الضحية طول حياتها. فبالرغم من كل العواقب النفسية والمعنوية والاجتماعية التي يخلفها الاغتصاب الزوجي فإن المشرع لم يتطرق إليها. وقد اعتبره «الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة» عنفا بدنيا وجنسيا ونفسيا يمارس على المرأة في إطار الأسرة». وهو عنف ناتج عن غياب أحكام قانونية تحمي الزوجة من كل علاقة جنسية غير مرغوبة.

(3) الحقوق الإنجابية والجنسية: لا نجد أي أثر لهذه الحقوق في التشريعات العربية المتعلقة بالصحة وتكتفي السلطة المعنية بالاهتمام بالصحة الإنجابية والجنسية.

هكذا، يمكن أن نلاحظ أن العنف القانوني هو في نهاية الأمر عنف وتمييز اجتماعي يجسده القانون ولا يمكن أن يلغى إلا بتطوير العقليات وخاصة بتبديل عقلية التمييز بعقلية المساواة ●

(*) أستاذة القانون في كلية الحقوق جامعة تونس.

النساء : «شقائق الرجال» أم «ناقصات عقل ودين»؟

أبرزت مجمل التقارير الدولية الهنات العديدة الموجودة في العالم العربي في مجال المساواة بين الجنسين. بل وقد أرجعت تقارير التنمية الإنسانية للسنوات الماضية والصادرة عن الأمم المتحدة التعثر في مسيرة التقدم في منطقتنا إلى ثلاثة نواقص رئيسية وهي نقص إنتاج المعرفة، نقص الحريات ونقص المساواة بين الإناث والذكور.

د.إقبال الغربي*

ارتكزت التقارير الدولية التي تتناول حال النساء في العالم على العديد من المؤشرات ذات الدلالة نذكر منها، على سبيل المثال، نسب الأمية المتفشية لدى النساء وضعف نسب حضورهن في مواقع صنع القرار وضروب من التمييز واللامساواة لم تعد تتلاءم مع عصرنا الراهن ولم تعد تتلاءم مع مبادئ الكرامة والمساواة والحرية.

ويجسد عجز بعض المجتمعات عن استيعاب المرأة ككائن حر وراشد متاهات وتعثرات الحداثة عندنا. لأن الحداثة تعني بامتياز حق الفرد رجلا أو امرأة في أن يكون مالكا لجسده ولعقله.

ولعله من الطبيعي أن نتساءل عن الدور الذي لعبه الدين في تحديد شرط المرأة في ديار الإسلام. ولا شك أن العودة النقدية إلى أصول موقفنا ونصرتنا للمرأة تسمح بتأسيس وعي ديني تجديدي حداثي وتحرري. وتمثل هذه العودة النقدية ضرورة معرفية اليوم لكي نتمكن من الارتقاء من موقف تمجيد الذات إلى نقدها، من موقع المسلمات اليقينية إلى موقع التجربة التاريخية، من مستوى المطلق إلى مستوى النسبي.

ولن يتحقق ذلك إلا إذا تجاوزنا موقفين عقيمين:

الموقف التمجيدي الذي يقدم وضعية المرأة في البلدان المسلمة بطريقة وردية وملائكية ويطلق صيحات الظفر ويقف عند مسلمة أن «الإسلام كرم المرأة»؛ والموقف التشويهي الذي يسعى، في إطار «صناعة الآخر»، إلى تعميم القوالب الجاهزة والمركزية الإثنية ويثبت واقع النساء المسلمات في مجموعة من البديهيات الخادعة والتبسيطات الساذجة التي تجسد النموذج النمطي للمرأة المشطوبة دورا وجسدا وصوتا في ملتها.

لاشك أن الإسلام أتى ليؤكد على قيم العدل والمساواة. فقيمه السمحاء جاءت لتذكر الإنسانية بأنها خلقت من نفس واحدة، لا أفضلية ذاتية للناس بعضهم على بعض. فالبشر نساء ورجالا كأسنان المشط لا تراتبية لأحد على أحد إلا بالتقوى. ومن ناحية العقيدة: حطّم الإسلام المعتقد القائل بأن **حوّاء** (الرمز الأنثوي) هي جالبة الخطيئة، أو النظرات الفلسفية القائلة بأن المرأة هي رجل مشوّه. فأكّد الإسلام أن **آدم وحوّاء** كانا سواء في الغواية أو العقاب أو التوبة وأن الفروق الفسيولوجية بين الرجل والمرأة لا تنقص من قدر أي منهما. فهي طبيعة كل منهما المميزة والتي تتيح له أن يمارس الدور الأمثل من الناحية الاجتماعية.

وقد ترددت هذه المعاني السامية في القرآن الكريم وفي الأحاديث النبوية الشريفة. ولم تقف المساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام عند الخلق بل تجاوزتها في جمع النوع الإنساني، ذكرا وأنثى، في التكاليف الشرعية أي في العبادات وفي الجزاء والعقاب.

كما سن الإسلام العديد من القوانين التي تصون كرامة المرأة وتمنع استغلالها جسديا أو عقليا. وأقر الدين الجديد حق المرأة في الانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فللمرأة حرية التملك والتصرف في أملاكها وحق اختيار ومبايعة أولياء الأمر من خلال مؤسسة الشورى.

وفي هذا الإطار نذكر كيف ولى **رسول الله** ﷺ **سمراء الأسدية** منصب الحسبة على مكة المكرمة، ونصب **عمر بن الخطاب الشفاء**

(*) أستاذة في جامعة الزيتونة – تونس

بنت سليمان محتسبة على المدينة المنورة والتي كانت في ذلك الوقت عاصمة الدولة الناشئة. وقد كان **للشفاء** سوط تضرب به الغشاشين من التجار على ذمة مؤرخي الإسلام. والحسبة في الإسلام من أرقى الوظائف السياسية فهي صنع قرار بامتياز، وكما يعرفها **الماوردي** «**أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله**». وقد رخص الرسول الكريم لـ **أم ورقة** إمامة الصلاة في قبيلتها.

أما المفسر الجليل **الإمام الطبري** فقد قال «**يجوز تولى المرأة القضاء وتقضي في جميع الأحكام**». كما أقر لها رائد السلفية الحديثة **رشيد رضا** بجميع الحقوق السياسية اقتداء بالسنة النبوية قائلا «**لقد تولت المناصب وبايعت الرسول وحضرت مجالسه وجادلته وقاتلت معه أعداءه وأسهم لها الرسول بسهم رجل ...**».

المرأة كان لها أدوارها المؤثرة في صناعة التاريخ الإسلامي بمنأى عن الرجل. فنرى المرأة محاربة (حتى تعجب **خالد بن الوليد** من مهارة أحد المقاتلين قبل اكتشافه أن ذلك المحارب امرأة) ومفتية وحافظة للميراث الإسلامي (فـ**زينب بنت أم سلمة** درست فحول الفقهاء الفقه ورووا عنها الحديث) وأيضا صانعة سلام. وفي هذا السياق لا بد أن نشيد بدور السيدة **أم سلمة** (ر) في درء الفتنة التي كادت تتبع صلح الحديبية.

ويروي لنا الإمام البخاري كيف استشار النبي ﷺ زوجته أم سلمة (ر) في موقف عصيب، في مفاوضات الحديبية بعدما كتب معاهدة صلح مع خصومه احتوت على شروط مجحفة ومذلة للمسلمين تعكس موازين القوى في تلك الفترة، وبعدها أمر المسلمين بأن يقوموا ينحروا هديهم ويحلقوا؛ لأنهم لن يذهبوا إلى مكة في ذلك العام، امتنعوا ولم يقم منهم أحد، تعبيرا عن تمردهم. فيروي **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه ذلك فيقول: «**فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله** ﷺ **لأصحابه: « قوموا فانحروا ثم احلقوا». قال: فوالله ما قام منهم رجل. حتى قال** ﷺ **ذلك ثلاث مرات. فلما لم يقم منهم أحد دخل** ﷺ **على أم سلمة رضي الله عنها فذكر لها ما لقي من الناس. قالت له أم سلمة رضي الله عنها : يا نبي الله، أتحب ذلك؟ اخرج ثم لا تكلم أحدًا منهم كلمة حتى تنحر بدنك وتدعو حالقك فيحلقك، فخرج النبي** ﷺ **فلم يكلم أحدًا منهم حتى فعل ذلك؛ نحر بدنه ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضًا**»

وهكذا انتهت أزمة سياسية بالغة الخطورة بفضل إشارة امرأة كاملة عقل ودين.

اليوم يتم تعتيم هذه الأحداث المهمة ويتم إخفاء الحديث الشريف «**النساء شقائق الرجال**» ويقع إعلان وتعميم «**ناقصات عقل ودين**». والكل يعرف أن النصوص تحمل في طياتها الالتباس والغموض فهي تستحضر وتستدعى تارة في بعض الأحيان وتخضع لآلية النسيان والكتمان تارة أخرى. كما أنها تعكس المعنى ونقيضه على حد السواء عندما نخضعها إلى تقنيات المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ والعام والخاص. فالسلطة الذكورية سعت إلى امتلاك ناصية اللغة وقامت بتدوين التاريخ كما تريد تاريخًا ذكوريًا بامتياز عمل على استئصال أي دور للأنثى، فصنعت الفوارق وأنتجت الامتيازات الضرورية لاستتباب النظام البطريقي القائم على سيطرة الكبير على الصغير والسيد على العبد ورب العمل على العامل والذكر على الأنثى.

الإسلام أتى ليؤكد على قيم العدل والمساواة ولتذكّر قيمه السمحاء الإنسانية بأنها خلقت من نفس واحدة، لا أفضلية ذاتية للناس بعضهم على بعض.

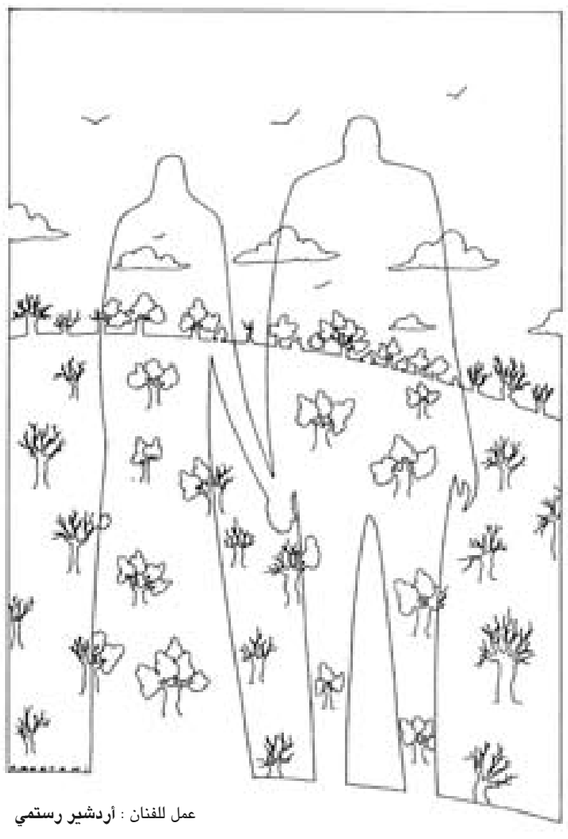

عمل للفنان : **أردشير رستمي**

إن ذاكرتنا الجمعية وتصوراتنا الثقافية ليست بريئة، فهي نظام تأويل وليست نظام تفسير، علما أن التأويل هو إسقاط الملاحظ رأيه وتخيلاته الخاصة على الموضوع سواء كان نصا أو وحيا، أما التفسير فهو توضيح لحقائق. إذن التأويل هو الذي يحكم علاقتنا بالآخر ويوجه ويقنن السلوكيات والاتصالات الاجتماعية. ويعمل هذا اللا وعي الجماعي كترسانة ضوابط وكنظام معرفي بتداخلاته الوجدانية والاجتماعية لفهم العالم والتحرك فيه. ومن هنا أتت ضرورة إعادة قراءة وتفكيك تراثنا، الثري والمعقد، لمصالحته مع قيم عصرنا الكونية قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لمنع التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأقليات ومدونة احترام حقوق الطفل الأممية... ●

عمل للفنان :
فتحي حسن

الآثار النفسية للحرب على النساء

«تتحمل النساء في الواقع القسط الأكبر من وطأة المآسي التي تسببها النزاعات المسلحة» هذا ما يقوله د. **مروان غرز الدين** الطبيب اللبناني المتخصص في علم النفس. فالمرأة في أغلب المجتمعات – إن لم يكن كلها – هي الرابط الذي يمسك الأسرة بعضها ببعض، ويضمن بيئة صحية داخلها. وعندما تتعرض النساء للصدمة بسبب الحرب، فإن ذلك يفقدهن قدرتهن على الإمساك بزمام الأمور، وبالتالي يفقدهن صحتهن النفسية، فتعاني الأسرة كلها من ذلك، أكثر مما تعانيه إذا وقع الأثر نفسه على الرجال.

يقول **غرز الدين** إن «**الحروب توقع الفوضى في الحياة العادية على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتؤثر على السكان برمتهم بغض النظر عن أجناسهم. وتؤدي هذه الفوضى إلى فقدان الشعور بالسيطرة على الأمور، ويصبح المستقبل في علم الغيب، تملؤه المفاجآت التي تكون في معظمها وبيلة ومأساوية، ويمسي المرء غير قادر على توقع أي شيء لحياته، مما يتسبب في النهاية في المرض والاضطراب النفسي**».

وتتأثر النساء تأثرا أكبر من غيرهن بما يواكب الحرب من تصدعات، فعندما يذهب الرجال إلى جبهة القتال، يكون على النساء تولي مسؤوليات إضافية تجاه أطفالهن وأسرهن، وهي مسؤوليات مهولة أثناء الحرب وبعدها. فهن يربطن الأسر والمجتمعات ببعضها البعض من خلال قيامهن بدور رئيسي في إنتاج الطعام والأنشطة الاقتصادية والعناية بالأطفال وباقي أفراد العائلة. كما يخاطرن بحياتهن بالعبور وسط حقول الألغام وتحت القصف والقنابل بشجاعة للبحث عن الطعام والمياه وغيرهما من الاحتياجات الضرورية لبقاء أسرهن.

في بعض البلدان التي مزقتها الحرب والتي تشكل النساء فيها الأغلبية الكبرى من السكان، ربما لا يبقى غير عدد قليل من الرجال، فتجد النساء أن عليهن تولي دوري الأم والأب معا، بالإضافة إلى معالجة جراحهن النفسية الخاصة والعميقة.

ومن أشكال المعاناة التي تتحملها النساء في حالات النزاع المسلح آلام النزوح وفقدان البيت والممتلكات وفقدان الأقارب أو اختفاؤهم غير الطوعي والفقر والحرمان من المساعدة الطبية وتفرق العائلة والتفكك، بالإضافة إلى تعرضهن لأعمال الاستعباد والانتهاك الجنسي والاغتصاب.

وقد جرى، تاريخيا، التقليل من شأن الاغتصاب، إذ نظر إليه على أنه جانب مأسوف له ولكنه حتمي في الحروب. وتشجع تحركات السكان وانهيار السيطرة الاجتماعية اللتان تحدثهما النزاعات المسلحة أعمال الاغتصاب والدعارة وأيضا الاسترقاق الجنسي لخدمة المقاتلين.

ويضيف **غرز الدين**: «**ولكن أصبح استهداف النساء في الحروب الحديثة تكتيكا من تكتيكات الحرب بسبب دورهن المهم داخل بنية الأسرة. فالاغتصاب معترف به الآن كسلاح معتمد من أسلحة الحرب يستخدم لإذلال وإضعاف الروح المعنوية للعدو، وترويع السكان. وهو تعبير جنسي عن العدوان، ويعد، عند اقترافه أثناء الحرب، أكبر فعل يرمز إلى إذلال كرامة الذكور من الأعداء**».

تشير الأرقام الرسمية، على سبيل المثال، إلى أن أكثر من 20 ألف امرأة وفتاة اغتصبن أثناء حرب البلقان في العام 1992. وفي رواندا، في الفترة ما بين أبريل/نيسان من العام 1994 وأبريل/نيسان 1995، اغتصبت نحو 16 ألف فتاة وامرأة. وهكذا، لا يمكن معاملة الاغتصاب بوصفه مجرد ناتج ثانوي مأسوف له من نتائج الحرب، بل هو انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وتعاني النساء، إضافة إلى ذلك، من عجز مزدوج مقارنة بالذكور والمقاتلين بسبب عدم المساواة المتعلقة بجنسهن. فغالبا ما يسيطر الرجال على الخدمات الصحية المتاحة في الطوارئ، ويجري تكييفها لخدمة العسكريين، لذلك لا تستفيد كثير من النساء والفتيات، لأسباب ثقافية أو دينية، استفادة كافية من هذه الخدمات، رغم احتياجهن لها. كما أنه في مخيمات اللاجئين المكتظة، يتحكم الرجال في توزيع الطعام وغالبا ما يرجئن تقديمه للنساء لأسباب ثقافية أو دينية. فعلى سبيل المثال، عانت نسبة كبيرة من سكان كابول في العام 1995 من سوء التغذية، وكانت النسبة أعلى بين الفتيات والنساء، لأن الذكور في كثير من العائلات يقدم لهم الطعام أولا، وبالتالي لا يجد النساء في أغلب الأحيان إلا بقايا الطعام ليأكلنه.

وتجدر الإشارة إلى أن النساء عادة ما يكنّ أكثر احتياجا للرعاية الصحية بسبب نوعهن، وهو ما لا يتوفر لهن بدرجة كبيرة أثناء الحروب. إن نقص الغذاء والمأوى والمياه النقية تعرض القدرة الإنجابية للنساء والفتيات للخطر. فوضع طفل، على سبيل المثال، في غياب الرعاية المناسبة والنظافة اللازمة يعرض المرأة إلى خطر كبير للإصابة بالتلوث والالتهابات والأمراض والوفاة.

والأمهات المرضعات اللاتي يعانين من سوء التغذية أو خلاف ذلك بسبب الجوع والإنهاك والصدمات، تقل قدرتهن على تغذية أطفالهن، أو على الاحتفاظ بحملهن.

ويلاحظ دكتور **غرز الدين** قلة الأنظمة التي تدعم النساء اللاتي يعانين من آثار نفسية من النزاع على مستوى المجتمع، وأن أغلب الهيئات الحكومية لا تعد المساعدة النفسية جزءا من عملها. ويقول: «**تتطلب معالجة صدمات ما بعد الحرب تطوير أنظمة يجري تهيئتها لتناسب القضايا المتعلقة تحديدا بالنوع، لاسيما قضايا النساء، ولكن للأسف فإن الأنظمة الوقائية، إن وجدت، تكون موجهة أكثر نحو الذكور والأطفال**». لكنه يشير إلى «**أن الدمار الواقع على حياة النساء والفتيات يتزايد في الحرب الحديثة، لاسيما في المجتمعات التي تعاني بالفعل من عدم المساواة بين الرجل والمرأة**» ●

سمر القاضي *

هل تعاني النساء أكثر من الرجال في حالات النزاع؟ وهل هن فئة مجتمعية أكثر ضعفا بسبب جنسهن؟ يكاد خبراء علم النفس يجمعون على أن تجربة النساء مع الحرب والنزوح تختلف عن تجربة الرجال بسبب التقسيم النوعي للأدوار والمسؤوليات.

(*) مسؤولة الإعلام في اللجنة الدولية للصليب الأحمر ببيروت

فخورة بأني امرأة !

لطالما كنت مدركة أنني امرأة، أو بنت أو شابة، أيًا ما كان المسمى.. لطالما عرفت أنني مختلفة عن الجنس الآخر. فمنذ نعومة أظافري وأنا لا أستطيع اللعب في الشارع مع الأولاد لأني بنت، وبالطبع لا يمكن أن أتعلم كرة القدم لأني بنت، ولا يصح أن أترب ملابسي لأني بنت. ويجب أن أجلس بطريقة معينة، لاسيما وأنا مرتدية فستانا، لأني بنت.

كبرت قليلا، وأنا الآن لا أستطيع أن أصحب أبي في جولاته لأني بنت. بينما أخي الذي يصغرني بثماني سنوات يمكنه ذلك.. لا أستطيع أن أساعده في تغيير إطار السيارة لأن هذا ليس من عمل البنات، بينما يجب أن أساعد أمي في المطبخ وتنظيف الأطباق وترتيب الغرف لأني بنت. وعندما

سُلاف طه*

حاولت رشوة أخي بخمسة جنيهات لكي يقوم بهذا العمل نيابة عني، ثارت ثورة جدتي: «أتريدين ألا يشب أخوك رجلا؟»

مرحلة المراهقة.. أنا خائفة.. مرعوبة من ألا أكون جميلة. أنتظر بفارغ الصبر أي كلمة إطراء. أفرح «بالمعاكسات» التي تقتلني الآن، وأشعر بكاميرا تتحرك ورائي تراقب مشيتي، نظرتي، ضحكتي. يجب أن أكون جميلة، فعلى البنت أن تكون جميلة كي يعجب بها كل الرجال ويقعوا في غرامها!

كبرت.. اختفت الكاميرا وحلت مكانها نظرات الرجال. أصبحت تطاردني في كل مكان، لا لأني رائعة الجمال، فقد اكتشفت أن الأمر لا علاقة له بالجمال، بل لأني امرأة، صيد، هدف لا غير. حققت نجاحا تلو نجاح في المجال المهني، وكلما حققت نجاحا جديدا كانت التهاني تأتي مصحوبة بالجملة المعتادة: «عقبال ابن الحلال». لم يأت ابن الحلال. لا أعرف أين ذهب أولاد الحلال، فأنا لا أجد حولي سوي رجال اكتفوا بما زرعته فيهم أمهاتهم من نخوة كاذبة، يرغبون في تحقيق ذواتهم بقهري والهيمنة عليَّ. والباقون عازفون عن الزواج خوفا من الارتباط والمسؤولية. أو لا يفترض أن يكون الرجال أكثر تحملا للمسؤولية؟!!

كان عليَّ أن أعمل جاهدة لكي أخلص نفسي من الرغبة الإنسانية في أن أرى الفخر في عيون أهلي، فرغم كل ما أنجزته ثمة حزن في عيني أمي، وحدث ولا حرج عن أعين الناس. كان عليَّ أن أعمل جاهدة لكي أتصالح مع نفسي وأرضى عنها ولا أعبأ برضا الناس. إنها عملية صعبة، أنجح فيها أحيانا ولا تسعفني قواي أحيانا أخرى.

ورغم كل شيء، ورغم كل ما واجهته من صعوبات، ومن كل التحديات الصغيرة التي كان عليَّ أن أتغلب عليها واحدة تلو الأخرى، والتي كانت ترجع بالأساس إلى كوني امرأة، لم أتمن يوما أن أكون رجلا. فأنا فخورة بكوني امرأة، فخورة بغريزة الأمومة، بحساسيتي المفرطة إزاء معاناة الناس، بحناني ورقتي، بقوتي وقوة تحملي. جرحت كثيرا بسبب عاطفتي الجياشة وأنوثتي، ولكني تعلمت من كل جرح.. وكل ألم ساعدني على النمو وأضاف إلى حياتي معاني كثيرة. تلك الصراعات الصغيرة هي التي أثرت شخصيتي وأضافت إلى تطوري العاطفي والإنساني، وعززت كياني. لقد جعلتني ما أنا عليه: امرأة. هذه هي هويتي التي أشارك فيها ملايين النساء حول العالم، فمعاناتنا وعاطفتنا وعطاؤنا يجمعنا. وهذه العاطفة هي التي دفعت بالإنسانية للأمام، فلولا الحب الذي تقدمه النساء لشركائهن وأطفالهن ولغيرهن من البشر لما تقدمت المجتمعات الإنسانية ولا تطورت.

دعونا نفخر بهويتنا كنساء، ولتعلمن أن عاطفتنا ليست عيبا كما يزعم الكثيرون، فهذه العاطفة هي إسهامنا الأعظم في التطور النفسي والعاطفي لبني الإنسان ●

(*) ناشطة مصرية في مجال حقوق المرأة

عمل للفنانة :
شلبية إبراهيم

مقابلة مع شيرين أبو عاقلة مراسلة قناة الجزيرة

أجرت الحوار : **ميشيل ميرسييه***

عندما نترك مشاعرنا جانبا دون التجرد من إنسانيتنا

تعود جذور شيرين أبو عاقلة إلى مدينة بيت لحم، لكنها ولدت وترعرعت في القدس، حيث أنهت دراستها الثانوية في مدرسة راهبات الوردية في بيت حنينا. وهي خريجة قسم الصحافة والإعلام في جامعة اليرموك الأردنية. بدأت العمل في الصحافة في العام 1994 عندما أنشئت محطة «صوت فلسطين»، وهي اليوم تعد واحدة من أبرز الوجوه الإعلامية النسائية العربية. وفيما يلي حوار معها حول شؤون وشجون مهنة البحث عن المتاعب بالنسبة لصحافية تعمل في منطقة ترزح تحت الاحتلال. •••

يُطلق على الصحافة اسم «مهنة البحث عن المتاعب» وتصبح هذه الصيغة أكثر حدة عندما يعمل الصحافي في تغطية الحروب والنزاعات المسلحة بل وتتفاقم أحيانًا حين يكون الصحافي .. صحافية في مجتمع شرقي.

■ ما هي الدوافع التي كانت وراء توجهك إلى الصحافة؟

في الواقع، عندما التحقت بالجامعة، درست الهندسة المعمارية لمدة عام، ولكنني لم أكن راضية تمامًا عن اختياري، شعرت، وهذه طبيعتي، بأنني أريد أن أكون في عملي المستقبلي قريبة من الناس ومن حياتهم اليومية. ورسا قراري على الصحافة والإعلام بالرغم من علمي أنه، في تلك الفترة، وأنا أتحدث عن العام 1989، لم يكن في فلسطين أي محطة للراديو أو التليفزيون واقتصرت المصادر الصحفية على صحيفة يومية واحدة. وهذا بالفعل ما جابهته بعد تخرجي، ضآلة فرص العمل في المجال الصحفي. فاضطررت للعمل لفترة في «وكالة غوث اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة (الأونروا). بعد وقت قصير، التحقت بدورة للصحافة المسموعة، وعملت بعدها في محطة «صوت فلسطين» عندما تم إنشاؤها في العام 1994 إثر قيام «السلطة الوطنية الفلسطينية».

بالنسبة لي، كان التحاقي، بأول محطة إذاعية فلسطينية مقامة على أرض فلسطين، مصدرًا للفخر والاعتزاز، وبقيت في عملي هذا أربعة أعوام، كنت خلالها أيضًا مراسلة صحفية، بدوام جزئي، لعدد من المحطات الإذاعية الأخرى مثل راديو «مونت كارلو». كما درّست العمل التليفزيوني في جامعة «بير زيت».

■ انطباعي أنك كنت دائمًا في المقدمة، في المواجهة، وليس خلف الكواليس.. لماذا؟

نعم، في معظم الأحيان. ففي عملي الإذاعي كنت مسؤولة أيضًا عن إعداد البرامج التي قدمتها، وكذلك هو الوضع بالنسبة لعملي في «قناة الجزيرة».

■ أنت تعملين منذ البداية في منطقة يسودها النزاع، ما هو شعورك إزاء هذه الحقيقة؟

حسنًا، هذه هي الصحافة وهذه هي المنطقة التي أعمل فيها. لقد مرت علينا فترات هادئة نوعًا ما في أواسط التسعينيات، ولكنني كنت أعلم دائمًا بأننا نعيش في منطقة ساخنة قابلة للاشتعال في أي وقت. ليس هذا بالشيء البسيط، ولكنه يصبح جزءًا منك، فعندما تسمع بحدث ما في منطقة ما، ينصب تفكيرك حول

(*) Michelle Mercier مندوبة قسم الإعلام التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر في إسرائيل وفلسطين.

سؤال واحد يعبر عن طبيعة عملك: كيف أصل إلى هناك في أسرع وقت ممكن؟

■ كونك تعيشين في ظل الاحتلال، كيف يؤثر هذا على طبيعة عملك؟ هل باستطاعتك الفصل بين عملك وبين حياتك الشخصية؟ كيف تتكيفين مع هذا كله؟

لا أظن أنه باستطاعتنا التجرد من مشاعرنا بشكل تام، ولكن الرسالة الصحفية تفرض عليك نقل وجهات النظر المختلفة على قدر الإمكان. إنني فلسطينية، وكفلسطينية أومن بشرعية قضيتي. ولكنني، أحاول في عملي، أن ألتزم الموضوعية وأنقل إلى المشاهد صورة عن الطرف الآخر بالرغم من الانتقادات التي قد توجه إلينا من قبل البعض. لقد اضطرني عملي إلى المبيت في بعض الأحيان داخل المستوطنات لتغطية الأحداث، كما حدث خلال عملية إخلاء المستوطنات في قطاع غزة. في التقرير الذي أعددته، تعمدت أن أسأل بعض المستوطنين عن شعورهم إزاء ترك المنطقة التي يعيشون فيها. في رأيي، وحتى تكون صادقًا وموضوعيًا، يجب تغطية كافة الأمور ومن كل الجوانب، وهذا لا يضفي عليها بالضرورة الوجه الشرعي أو القانوني. هناك وجهات نظر مختلفة في الجانب الفلسطيني أيضًا وعليَّ أن أقدم تقارير متوازنة بغض النظر عما أشعر به شخصيًا. فإلى حد ما، يجب أن تترك مشاعرك جانبًا في بعض الأحيان، ولا يعني هذا أبدًا أن نتجرد من إنسانيتنا. لقد قمت بإعداد تقارير تروي المأساة الإنسانية، بعيدًا عن الأرقام الجافة، فالرسالة هنا أقوى وأكثر فاعلية.

■ إن ما تقولينه يثير اهتمامي بشكل خاص، فهذا قريب جدًا مما ننادي به في «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» من حيث مبدأ الحياد الذي يبطل في حال الوقوف إلى جانب دون آخر، أليس كذلك؟

هذا، في اعتقادي، صحيح. دع الحكم للمشاهد، فالصورة الواضحة خير دليل على ما يحدث. وهذا ما أحاول عمله عن طريق نقل وجهات النظر الإسرائيلية والفلسطينية، فيما يتعلق بالنزاع، أو وجهات النظر الفلسطينية المختلفة فيما يتعلق بالخلاف الفلسطيني الداخلي.

■ في السنوات الأخيرة، نلاحظ ازديادًا في عدد النساء العاملات في المجال الصحفي، وأحيانًا يصلن حد النجومية، كيف تفسرين ظاهرة النجومية في مجال الإعلام على المستوى الدولي؟ وهل تواجهك بشكل عام أي صعوبات في العمل لكونك امرأة؟

لا أنظر إليها كظاهرة وإنما كشيء طبيعي. كامرأة،

اخترت الصحافة لأنني أردت أن أكون قريبة من الناس ومن حياتهم اليومية

لا أشعر بوجود عوائق معينة إذا توفرت العوامل الضرورية كدعم العائلة أو المجتمع، وتفهم جوانب العمل الذي نزاوله. فمثلاً، خلال الاجتياحات الكبيرة، كما حدث في جنين في العام 2002، اضطررنا إلى المبيت عدة أيام خارج منازلنا، وهذا بحد ذاته قد يشكل معضلة أو عائقًا للكثير من النساء. في بعض الأحيان، وخلال تواجدنا في مدن لا فنادق فيها، استضافنا السكان في منازلهم. أذكر آنذا، أثناء تغطية أحداث جنين، التجأنا إلى المستشفيات للمبيت هناك لعدة ليال، ولا أنسى أن أحد أفراد الطاقم اضطر إلى المبيت في حديقة الحيوان! فلولا دعم العائلة والمجتمع واحترامهم للمهمة التي نقوم بها، لكان مثل هذا الوضع صعبًا على أي امرأة، خصوصًا إذا كانت متزوجة ولها أولاد. شخصيًا، ربما الوضع كان أسهل بالنسبة لي كوني غير متزوجة. ولأن عملنا لا تحدده ساعات معينة، فنحن على أهبة الاستعداد ليل نهار، وهذا بطبيعة الحال يكون على حساب حياتك الاجتماعية.

في فلسطين، هناك العديد من النساء اللواتي يعملن في مجال الصحافة، وفي الحقيقة، لم نشعر أبدًا بأي معاملة خاصة من قبل باقي الزملاء. وبالرغم من هذا كله، ينتابني شعور بالحزن لعدم توفير الفرصة الكافية للمرأة لتبوؤ المناصب الإدارية العالية مقارنة بعدد الرجال في هذه المناصب. طالما أثبتنا مقدرتنا في إنجاز العمل الشاق، فلا داعي لاستمرار حرماننا من حقنا في إدارة المناصب العالية.

■ حسب معرفتك بالوطن العربي الكبير، هل تظنين أن آراءك المتعلقة بعمل المرأة في مهنة الصحافة تلقى آذانًا مصغية؟

نعم، لكن ليس بالشكل الكافي. هناك مراسلات في هذا المجال في لبنان وسوريا والأردن والمغرب وفي أنحاء أخرى في المنطقة، وهنا أيضًا لم أسمع منهن أي شكوى نابعة عن كونهن نساء. ولهذا، يبدو أن الوضع في العالم العربي بشكل عام جيد، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من التغيير والانفتاح خاصة في دول الخليج.

■ هل اضطررت إلى تقديم بعض التنازلات في عملك لأنك امرأة؟

كما ذكرت سابقًا، فإن العمل الصحفي الملتزم يأتي على حساب حياتك الشخصية. فمثلاً، خلال الانتفاضة، بين العامين 2000 و 2004، توقفت نشاطاتي الاجتماعية بشكل تام ولم أعد أفكر إلا في واجباتي المهنية. ولأن الوضع في منطقتنا مليء بالأحداث والتطورات، فإنكِ تجدين نفسك منعزلة، رغمًا عنك، عن أوجه الحياة الأخرى وخاصة الاجتماعية منها. إنها مشكلة العمل الصحفي. لا أدري إن كنت على صواب أو خطأ، ولكن هذا ما حصل بالفعل. على أي حال، إنني أحاول الآن التوفيق بين الواجبات المهنية والحياة الاجتماعية. أحاول، قدر الإمكان، أن أبقي إجازتي الأسبوعية على الأقل لنفسي، وهذا شيء لم أفعله خلال سنوات طويلة.

■ العمل الصحفي الميداني الذي تقومين به يحمل في طياته الكثير من المخاطر التي قد تودي بحياة المراسلين أحيانًا. كيف تعاملت مع هذا الأمر؟

هذا صحيح طبعًا. إن الخوف موجود، ولكن التزامك بنقل صورة شاملة عن الأحداث يدفع بالخوف إلى زاوية ثانوية. حياة الصحفيين الميدانيين معرضة للخطر، وهذا ما حصل بالفعل لعدد من الزملاء الذين وضعوا واجباتهم المهنية فوق أي اعتبار فدفعوا حياتهم ثمنًا لذلك. هناك أوقات تطلق فيها النيران على أي شيء يتحرك خصوصًا في الليل، كما حدث معنا على سبيل المثال في جنين، حيث اضطررنا، بسبب الإغلاق، إلى سلوك طرق فرعية ووعرة ومحفوفة بالمخاطر للوصول إلى المدينة. وعندما نجحنا في ذلك، وجدنا أنفسنا فجأة في خضم المعركة، فالدبابات تطلق قذائفها من كل جانب وأزيز الرصاص يمر من فوق رؤوسنا. هنا، تقع مسؤولية ما قد يحدث لك ولباقي أفراد الطاقم على كتفيك، فإما الاختباء حتى تهدأ الأمور وبالتالي لا توثق الحدث، وإما المجازفة لتحقق ما ذهبت إلى هناك من أجله، وهذا ما يختاره عادة الصحفيون الميدانيون رغم الخطر المحدق. إنه ذلك الشعور الداخلي الذي يصل، مع مرور الوقت، حد الإدمان، شعور ينسيك أي اعتبار سوى أن تكوني جزءًا من الحدث.

■ هل ما زلت ترغبين بالقيام بهذا العمل أم تفكرين في اتجاهات أخرى؟

إنني على يقين بأنني سأستمر في تغطية مثل هذه الأحداث في السنوات القادمة ولكنني في الوقت ذاته، أكرس وقتًا أكثر لتغطية المواضيع الإنسانية من خلال التقارير الوثائقية التي تروي قصصًا إنسانية، سواء هنا أو في أجزاء أخرى من العالم. إنها رسالة يجب إتاحة الفرصة لنا أينما تواجدنا لإيصالها بحيادية تامة إلى المشاهد، كما يجب على جميع الأطراف توفير الحماية لنا كما تنص عليه القوانين والأعراف الدولية، هذه الحماية التي لم تكن، لأسفي الشديد، من نصيب زميلة لنا حاولت من خلال عملها في «قناة الجزيرة» في العراق أن تنقل صورة حيادية لم ترق للبعض، فقتلت ببشاعة. ●

AFP

«شادية الشعب» اسمها معلومة !

محمد بن أحمد

معلومة بنت الميداح مؤلفة وملحنة ومغنية موريتانية لكنها ليست مغنية عادية بل هي «شادية الشعب» الثائرة، ومثال للمرأة العربية الفنانة الملتزمة بقضايا مجتمعها في حياتها وأغانيها والتي حظيت باحترام شعبها والعالم.

«**أشعر** بالتأثر البالغ عند رؤية حالة الضياع التي عليها الأطفال في الشارع كأن أمهاتهم لم يلدنهم! سأستمر في حمل مشعل حقوق المرأة حتى تشارك في تنمية البلاد. وسأناضل من أجل تعليم الفتيات الصغيرات لأن الفتاة المتعلمة أكثر قدرة على إدارة حياتها!». لم ترد هذه الكلمات على لسان قائد سياسي بل قالته معلومة بنت الميداح «شادية الشعب» كما يحلو لأهل بلدها موريتانيا أن يسموها.

ولدت معلومة في الستينيات من القرن الماضي وهي ابنة مختار ولد الميداح، شاعر وموسيقي معروف يقدم ألحانا من التراث يطلق عليه اسم «حكاواتي». شبت معلومة على أغاني والدها التي ملأت وجدانها منذ نعومة أظافرها كما كانت تستمع أيضا للموسيقى الأفريقية والبربرية والعربية والأعمال الكلاسيكية المشهورة. وصاحبت والدها في أعماله الموسيقية منذ سن صغيرة. وعندما شبت ووصلت إلى المراهقة، بدأت في تأليف أغانيها الخاصة حول مواضيع مختلفة كعدم المساواة الاجتماعية والزواج بالإكراه والنبذ والحب... إلخ. وتنحدر معلومة من أسرة من الأسر الموريتانية التي ينتقل فيها الحس الموسيقي من جيل إلى جيل ويرتبط

•••

مستقبلها بطبيعة الحال بالموسيقى. وكان يطيب لها أن تقول: «شعرت مبكرا بحاجتي إلى الحرية. وبدأت ثورتي آنذاك على كثرة المحظورات وعلى النظرة الضيقة لدور الفنان على مدار أجيال وأجيال حيث لم تكن الأغاني تتعدى مدح القبائل وقادتها».

حلم ليلة صيف في قرطاج

التقيت ومعلومة للمرة الأولى في صيف العام 1988 خلال مهرجان قرطاج. وفي هذه الليلة حققت نجاحا ساحقا في أولى حفلاتها في الخارج حيث صعدت على خشبة المسرح وقد ارتدت وشاحا متعدد الألوان وشدت بأغنيتها «حبيبي حبيته» التي شاعت بشكل كبير بعد ذلك. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت هذه الأغنية نشيدا للحب يتغنى به سكان المخيمات في موريتانيا. وقد أثارت حفيظة المجتمع الموريتاني المحافظ دون سابق إنذار بكلماتها التي تقول: «صديقي أحبه. نعم أحببته وترك أثرا في نفسي...». وتعرضت معلومة للانتقادات العنيفة ووصفت بأنها سطحية ومجنونة. إلا أن ذلك لم يحركها قيد أنملة وخرجت على جمهورها من جديد بأغنية تدين الطلاق الذي كثيرا ما يلجأ إليه الرجال في المجتمع الموريتاني للتخلص من الزوجة الأولى والزواج بأخرى أصغر سنا.

وتواصل معلومة صمودها محتفظة بوشاحها ومتحلية بما في قلبها من أمل. فهي شخصية متمردة منخرطة في قضايا بلادها تشدو من أجل مكافحة مرض الإيدز وتحرير المرأة والهجرة والتسامح الديني وغيرها من القضايا. فإذا كانت موسيقاها قد وجدت صدى كبيرا في نفوس الشباب فقد قوبلت بالرفض من قبل السلطات الدينية في بلادها. مُنعت من الغناء تماما في العام 1992 لتغنيها بأغنية سياسية. ورفع هذا الحظر عنها في العام 2003 بعد أن سارت مظاهرة من أجلها ضمت أكثر من عشرة آلاف شخص. وعادت لتشدو من جديد في بلادها وقد فرضت موسيقى خاصة بها. فبعيدا عن

شعرت مبكرًا بحاجتي إلى الحرية. وبدأت ثورتي آنذاك على كثرة المحظورات وعلى النظرة الضيقة لدور الفنان.

♦

♦

على مدار أجيال لم تكن الأغاني في موريتانيا تتعدى مدح القبائل وقادتها.

الفولكلور الخفيف والسطحي تستقي معلومة موسيقاها من التقاليد الحديثة وتؤلفها بطريقة مبتكرة.

نور: ألبوم تقديرا للمرأة

خرج ألبوم معلومة الأخير إلى النور في باريس العام الماضي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يوافق الثامن من مارس/آذار ليؤكد على بعدها الدولي نظرا لصوتها وانخراطها في القضايا المتعلقة بحقوق المرأة. وعلى غرار ألبومها السابق الذي يحمل عنوان «دنيا»، يأتي ألبومها الأخير «نور» ليحرك المشاعر ويطرح على المستمع بطريقة حانية عدة تساؤلات حول الثوابات التي في حياته. فتارة يجد نفسه مسحورا بموسيقى تدغدغ حواسه (أغنية «حبيبي») وأخرى بلا مذياع (أغنية «نور») وأغنية تقترب من موسيقى السود في جامايكا («كازابلانكا») وأخرى تثير الحنين والنقاء (ياما). إلا أن أغنية «نور» تظل أغنية محافظة يحملها صوت قوي ومعبر كصوت معلومة. ونجد بصمتها على جميع أعمالها سواء كانت تتغنى للسعادة أو للحزن أو تتأرجح كلماتها بين الغلظة والنعومة. فإذا استمعت لأحد ألحانها، تقول بتلقائية هذه معلومة!

تتحدث كلمات الأغنيات التي تشدو بها معلومة عن المشاعر الإنسانية وتحمل صورا شعرية وتتكلم عن المرأة الموريتانية والحب والصداقة بين الشعوب... وتكشف بشجاعة عن ارتباطها الصادق بالله الذي يتخطى جميع الديانات. كلمات مؤثرة تحمل رؤية للسلام والإنسانية تتغنى بها أملا في مد الجسور بين الثقافات.

وهي شاركت في أواخر شهر مارس/آذار 2008 في مهرجان الموسيقى التونسية كضيفة شرف. فبعد مرور عشرين عاما، استقبلت قرطاج «شادية البادية» باعتبارها مؤلفة وملحنة ومغنية وكذلك عضوة في مجلس الشيوخ الموريتاني منذ أكثر من عام. ومن الآن وصاعدا، يمكنها دخول المعترك السياسي في الحياة وليس من خلال الأغنيات فحسب... ●

الطائر المعدني

الهادي علي راضي*
الرسم: الناصر الخمير**

تنشر مجلة «الإنساني» قصة «الطائر المعدني» التي فازت بالجائزة الأولى لمسابقة «أفضل قصة إنسانية» والتي نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال العام 2007. وكانت القصة قد نُشرت في جريدة «الوسط» السودانية.

خرجنا كالمعتاد، كل صباح، نتقافز كالعصافير، نطارد الفراشات وصغار الجراد، والشمس ترسل أشعتها الذهبية إيذانًا بالشروق، وببداية يوم جديد. حملنا شراكنا المصنوعة من شعيرات منزوعة من أذيال الخيول والحمير.. كنا نتقن صنعها ونتقن أكثر اصطياد العصافير بها.. دلفنا إلى الدغل المتاخم للقرية، توغلنا إلى داخله آملين بصيد وفير.. ولم نكن نعلم أنه آخر عهدنا بالقرية وبأهل القرية.

سرنا في خط مستقيم.. يتقدمنا «خليل» فهو أكبرنا سنًا، وأكثرنا خبرة بمجاهل الدغل الكثيف، ولأنه كان يحمل فأسًا يبتر بها الأغصان المتشابكة التي كانت تعترض طريقنا. خلفه بخطوات كان يسير «إسحاق» أصغرنا سنًا- صديقي الحميم - إسحاق الأعرج يحمل شركه بيده اليسرى، وباليد الأخرى كان يقبض على نايه الأثير.. وفي المؤخرة كنت أسير، أعلق على عرج «إسحاق» فيتوقف غاضبًا - يشتمني، وأحيانًا يقذف تجاهي بغصن بتره «خليل».. نضحك، نمرح.. سعداء كنا بطفولتنا.

بعد مسير دام زهاء نصف الساعة، شارفنا نهاية الدغل من ناحيته الغربية.. انسللنا منه الواحد تلو الآخر.. استقبلنا وادٍ فسيح، بديع المنظر. جلس «إسحاق» على الرملِ، رمى شركه بجانبه، وضع الناي بين شفتيه وبدأ يعزف لحنًا شجيًا مؤثرًا.

أعداد هائلة من العصافير الملونة تتقافز حولنا، ترُك على الرمل حينًا، وعلى الأغصان أحيانًا.. و«إسحاق» على نايه يعزف.

أعددت مصيدتي بمهارة. حملت غصنًا وغرزته في الرمل، ثم وضعت الشرك تحت ظله بعد أن نثرت قليلا من الذرة عليه.. لم تمض لحظات حتى ركت العصافير على شركي.. وفجأة سمعنا ضوضاء وصخبًا.. ترتفع وتيرته كل لحظة.. لم نتبين في البدء ماهية تلك الأصوات، لكنها كانت آتية من جهة القرية.. ثم تلا ذلك صراخ وعويل، صياح وبكاء...

«إسحاق» رمى نايه وتوقف عن العزف. «خليل» كان يجهز شركه، فقذفه جانبًا وأرهف السمع..

تعالى الصراخ والعويل والضوضاء. اندفعنا إلى داخل الدغل عائدين إلى القرية.. تقدمنا «إسحاق» رغم عرجه.. الأغصان والأشواك تمزق أجسامنا الصغيرة.. وحين اقتربنا من تخوم القرية كان الدخان الكثيف يغطي الأفق ويحجب الرؤية.. الأصوات بدأت تتلاشى رويدًا، رويدًا حتى خمدت.

كنا منهكين.. مذعورين. ومن بين جذوع الشجر المتشابكة شاهدنا أناسًا ملثمين.. يحملون بنادق وفؤوسا. رأيناهم وسط سحب الدخان كأشباح يتحركون في كل الاتجاهات. اختبأت خلف جذع كبير و«إسحاق» يمسك بيدي. «خليل» مرق كالسهم وهو يصيح، ينادي: أمي..أبي.. ثم رأيناه يسقط مشجوج الرأس على بعد أمتار منا. أردت أن أصرخ فخرج صوتي كالفحيح. بللت ملابسي. «إسحاق» وضع إبهامه داخل فمه واستلقى يبحلق في اللا شيء.

الدخان بدأ يتلاشى. رتل الأشباح غادر المكان، ومازلت بمكاني خلف جذع الشجرة و«إسحاق» مازال يمص إصبعه ويبحلق في اللا شيء.

لا أدري كيف حملتني قدماي وخرجت من الغابة الكثيفة؟ مررت بجثة رفيقنا «خليل»- منظر رأسه المشجوج حرك السوائل في بطني، دفعها إلى حلقي، جثوت قربه وتقيأت.

نهضت متثاقلًا، سرت في اتجاه منزلنا - حيث كان منزلنا- أتعثر في الأجساد المتفحمة، ورائحة الشواء والقصب تزكم أنفي.. وقفت حيث اعتقدت أنه مكان منزلنا.. ثمة جثث متناثرة، اقتربت من أحد الأجسام المتفحمة.. حدسي قادني إليه.. تمعنت في بقايا الجسد المحروق - أمي - عرفتها بخلخالها الفضي على رجلها اليمنى. اكتسى الخلخال بالسواد.. جثوت قريبًا منها.. تمددت بجانبها أبكي، والشمس تتوسط كبد السماء حارقة كأنها تواطأت عليّ.. ثم غفوت.

أيقظني كلب ضال كان يحوم في المكان، لامس قدمي فانتفضت مذعورًا.. تذكرت صديقي الحميم «إسحاق» وقفت بصعوبة، مجرجرا قدميَّ .. اتجهت صوب الدغل.. وجدته - صديقي - لم يزل يمص إبهامه وينظر إلى فراغ. إلى لا شيء.

إسحاق رفيقي الحميم.. أفق.. أرجوك تكلم.. لا تحدق هكذا.. كلمني .. فليس لي سواك وليس لك سواي.. خذ هذا الناي. اعزف عليه لحنك الشجي.. أفق يا صديقي الحميم.

لكنه أبى إلا أن يظل في صدمته الأبدية.. الليل موحش والذئاب ترعد الفرائص.. تذكرت جدي وحكاياته في الليالي المقمرة.

أخبرني يومًا - وكنت مستلقيًا على حجره - أنه وأصحابه ذهبوا إلى الصيد، ولما جنّ الليل أشعلوا النار اتقاء للذئاب والوحوش. تذكرته حين آذنت الشمس بالمغيب، بحثت بين أكوام الرماد عن جمرة خابية.. ولما انسدل ستار الليل كنت أضع إسحاق على حجري كطفل رضيع، والنار متأججة أمامنا تدفئنا وتطرد عنّا الوحوش والذئاب.

يومان مرا على هذا المنوال، وصديقي لم يزل يمص إبهامه، مستلقيًا ينظر إلى فراغ.. إلى لا شيء. كنت أقتات من ثمار الشجر والعصافير المشوية.. هو لم يذق طعامًا طيلة هذه المدة.

في صبيحة اليوم الثالث، وبينما كنت أهش الصقور والجوارح عن جثة صديقنا «خليل» تناهى إلى سمعي أزيز، هدير مرعب، مصدره السماء، عدوت صوب الغابة مذعورًا.. احتميت بجذع الشجرة ورفيقي مازال في غيبوبته.. اقترب الصوت كثيرًا، هديره يصم الآذان، ثم هبط قريبًا منّا جسم معدني يشبه طائرًا ضخمًا، له جناحان أحدهما فوق ظهره والآخر صغير على مؤخرته.. طائر أسطوري لم أره من قبل.. صوته مخيف، حط قريبًا منا.. ثم بدأ هديره يخفت.. ويخفت إلى أن صمت تمامًا.

لدهشتي العظمى، انفتح جزء من الطائر المعدني، أطل منه رجل يرتدي إزارًا أبيض بلا أكمام، ثم تلاه آخر وآخرون.. سحناتهم متباينة. أحدهم كان يحمل شيئًا على كتفه ولما هبط واستوى على الأرض حمل الشيء بين يديه، رفعه بمحاذاة عينيه.. ثم خرج ضوء باهر غطى على ضوء الشمس المتكسر على الأجسام المتفحمة. احتضنت رفيقي واستكنت أرتعد خوفًا.

بدأوا يجوبون المكان، يتحدثون، يكتبون على دفاتر كانوا يحملونها.. اقترب أحدهم من مكان النار التي لم يزل دخانها يتصاعد كخيوط رقيقة، دنا أكثر، نادى على رفاقه.. تجمعوا حول مكان النار.. تلفتوا حولهم.. ثم بحذر بدأوا يتوغلون داخل الغابة.

وجدوني والذعر كاد أن يميتني، محتضنًا رفيقي الذي يمتص إبهامه وينظر إلى اللا شيء. ربت أحدهم على رأسي بحنو أزال بعضا من خوفي، ثم برفق سحبني من حضن رفيقي.. سألني عن اسمي.. لم أجبه.. انفجرت باكيًا.. بكيت كثيرا.. كثيرًا جدًا.

قبل أن نحمل إلى داخل الطائر المعدني كان المكان قد ازدحم بالمخلوقات المعدنية السائرة على الأرض. هياكل من معدن تسير على أربع أرجل، مدورة، سوداء اللون. تحمل على ظهرها رجالًا يرتدون زيًا موحدًا - لا يشبه أزياء الذين خرجوا من بطن الطائر المعدني الضخم - فهؤلاء ملابسهم لا تتشابه لكنهم جميعهم كانوا يرتدون إزارًا أبيض اللون بلا أكمام مرسومة على ظهره علامات حمراء.

في جوف الطائر المعدني نمت. رغم الضجيج والضوضاء نمت نومًا عميقًا، ولما صحوت وجدتني داخل غرفة بيضاء تهتز مع الريح، وفي الاتجاه المقابل كان يرقد صديقي الحميم «إسحاق» حوله أشخاص يربطون شيئًا يشبه البالون الصغير أعلى الخيمة، ويثبتون آخره المتدلي في يد رفيقي - يده الطليقة - فالأخرى لم يزل إبهامها داخل فمه، ولم تزل عيناه تنظران إلى الفراغ.. إلى اللا شيء.

غلبني الفضول.. فانسللت خارجًا. الفضاء أبيض.. على مد البصر، بياض ثم بياض.. خيام هرمية الشكل تشبه «القطاطي»[1] وأخرى كالتي خرجت منها - مربعة - والشارة الحمراء مرسومة على كل الخيام.

نساء وأطفال، صبايا وشيوخ، يخرجون أو يدلفون إلى داخل الخيام.. سرت بينهم.. أحدق فيهم.. في وجوه النساء النحيلات.. علني أبصر وجه أمي.. أو وجهًا يشبه وجه أمي ●

(*) صحافي سوداني.

(**) رسام وحكاء ومخرج سينمائي تونسي يعيش في فرنسا.

(1) القطاطي ومفردها قطية بناء على شكل غرفة دائرية الشكل قاعدته السفلية من طين وجزؤه الأعلى مصنوع من القش أو سعف النخيل، وينتشر في القرى السودانية.

لقد كان دور المصلح الشيخ عبد الحميد بن باديس مميزا في مقاومة السياسة الاستعمارية الفرنسية وإحياء مقومات الشخصية الجزائرية لكن مقاومته للاستعمار لم تمنعه من احترام الآخر حتى وإن كان عدوه اللدود.

البعد الإنساني في فكر عبد الحميد بن باديس

محمد العلمي السائحي *

الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889–1940) هو من طينة العلماء الذين فتح العلم أعينهم، وأرهف الدين مشاعرهم، وأنار عقولهم، ففاضوا حنانا وعطفا على الإنسانية، وحملوا بكل مسؤولية همها، ودافعوا عنها دفاع الأبطال، باستماتة ودون هوادة. فهو بسبب كراهيته لما وقع فيه شعبه من بؤس وتعاسة وشقاء، نتيجة للاحتلال الفرنسي لوطنه سنة 1830، كره للإنسانية أن يصيبها مثل ذلك، فها هو يقول في محاضرة ألقاها في جمعية التربية والتعليم الإسلامية تحت عنوان: «لمن أعيش»؟ نشرتها له مجلة الشهاب في يناير/كانون الثاني من العام 1937:

«**فلما عرفنا هذا وأكثر من هذا في الإسلام – وهو الدين الذي فطرنا عليه الله بفضله – علمنا أنه دين الإنسانية الذي لا نجاة لها ولا سعادة إلا به، وأن خدمتها لا تكون إلا على أصوله، وأن إيصال النفع إليها لا يكون إلا من طريقه، فعاهدنا الله على أن نقف حياتنا على خدمته ونشر هدايته، وخدمة كل ما هو بسبيله ومن ناحيته، فإذا عشت له فإني أعيش للإنسانية لخيرها وسعادتها، في جميع أجناسها وأوطانها، وفي جميع مظاهر عاطفتها وتفكيرها، [...]**».

«**أما الجزائر فهي وطني الخاص الذي تربطني بأهله روابط من الماضي والحاضر والمستقبل بوجه خاص، وتفرض عليَّ تلك الروابط لأجله – كجزء منه – فروضا خاصة، وأنا أشعر بأن كل مقوماتي الشخصية مستمدة منه مباشرة، فأرى من الواجب أن تكون خدماتي أول ما تتصل بشيء تتصل به مباشرة، وكما أنني كلما أردت أن أعمل عملا وجدتني في حاجة إليه، إلى رجاله وإلى ماله وإلى حاله وإلى آلامه، كذلك أجدني إذا عملت قد خدمت بعملي ناحية أو أكثر مما كنت في حاجة إليه**».

«**هكذا الاتصال المباشر أجده بيني وبين وطني الخاص في كل حال وفي جميع الأعمال، وأحسب أن كل ابن وطن يعمل لوطنه لا بد أن يجد نفسه مع وطنه في مثل هذه المباشرة وهذا الاتصال**».

«**نعم إن لنا وراء هذا الوطن الخاص أوطانا أخرى عزيزة علينا هي دائما منا على بال، ونحن فيما نعمل لوطننا الخاص نعتقد أنه لا بد أن نكون قد خدمناها، وأوصلنا إليها النفع والخير من طريق خدمتنا لوطننا الخاص**».

«**وأقرب هذه الأوطان إلينا هو المغرب الأدنى والمغرب الأقصى اللذان ما هما إلا وطن واحد لغة وعقيدة وآدابا وأخلاقا وتاريخا ومصلحة، ثم الوطن العربي والإسلامي ثم وطن الإنسانية العام** [...]»

«**فنحن إذا كنا نخدم الجزائر فلسنا نخدمها على حساب غيرها ولا للإضرار بسواها – معاذ الله – ولكن لننفعها وننفع ما اتصل بها من أوطان الأقرب فالأقرب. هذا – أيها الإخوان – وقد فهمتموني وعرفتم سمو فكرة العيش للإسلام والجزائر** [...]».

لقد اختار الشيخ **ابن باديس** خدمة الإسلام والجزائر لأن في ذلك خدمة للإنسانية جمعاء.

ويؤكد هذا البعد الإنساني في فكره حين يقول:

«**إننا نحب الإنسانية ونعتبرها كلا، ونحب وطننا ونعتبره منها جزءا، ونحب من يحب الإنسانية ويخدمها، ونبغض من يبغضها ويظلمها، وبالأحرى نحب من يحب وطننا ويخدمه، ونبغض من يبغضه ويظلمه، فلهذا نبذل غاية الجهد في خدمة وطننا الجزائري وتحبيب بنيه فيه، ونخلص لكل من يخلص له، ونناوئ كل من يناوئه من بنيه ومن غير بنيه**».

ومما ينفي عنه التعصب والانغلاق أنه كان يشجع على الاحتكاك بالغرب، والاستفادة منه، فها هو يقول في مقال نشرته له الشهاب في فبراير/شباط 1925:

«**فإذا أردنا اليوم أن نقتبس منهم كما اقتبسوا منا ونأخذ عنهم كما أخذوا عنا، فعلينا أن نخالطهم، ونخالطهم في ديارهم، حيث مظاهر مدنيتهم الفخمة، في مؤسساتهم العلمية، والصناعية، والتجارية، في أحزابهم على اختلاف مبادئها، في جمعياتهم على اختلاف غاياتها، في عظمائهم أصحاب الأدمغة الكبيرة التي تمسك بدفة السياسة، وتدير لولب التجارة، وتسير سفينة العلم، فالذين يخالطونهم هذه المخالطة، بتمام تبصر وحسن فهم واستفادة، يخدمون أنفسهم وأمتهم خدمة لا تقدر، خدمة تكون أساسا للتقدم والرقي...**».

وبهذا يثبت أن فكر **ابن باديس** لم يخلُ قط من البعد الإنساني، بل أولاه عنايته وآثره باهتمامه، شأنه في ذلك شأن كل عالم فاضل، يرى أن الحياة لا تستقيم على هذا الكوكب الفسيح، إلا بالتآلف والتحاب، الذي يثمر التكامل والتعاون بين جميع البشر، من كل جنس ولون، في كل عصر ومصر ●

(*) مفكر وكاتب جزائري– عضو المكتب الوطني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

ICRC

القاهرة :

نتائج مسابقة اللجنة الدولية لأفضل مقال أو قصة إنسانية

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بداية شهر مارس/آذار نتائج مسابقة "أفضل قصة إنسانية" سبق نشرها في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية الناطقة باللغة العربية.

وحازت قصة "الطائر المعدني" بقلم **الهادي علي الراضي** من السودان على الجائزة الأولى في حين حصلت قصتا "سيما عنبص: قصة امرأة تحاول صنع السلام من ركام الدمار" بقلم **نائلة خليل** من فلسطين، و"الرحيل الأخير" بقلم **علي يوسف النوا** من سوريا على الجائزتين الثانية والثالثة تباعا.

وكانت اللجنة الدولية قد دعت الصحفيين للاشتراك في مسابقتها لاختيار أفضل مقال أو قصة إنسانية منشورة باللغة العربية في وسائل الإعلام المقروءة سواء المطبوعة أو الإليكترونية خلال العام 2007. وتبلغ قيمة الجائزة الأولى ألف فرنك سويسري وكل من الثانية والثالثة 500 فرنك سويسري.

كما يمكن للفائزين الاختيار بين تمويل إحدى المنح الدراسية أو التدريبية أو شراء معدات لازمة لتسهيل عملهم الصحفي.

وكان من شروط الاشتراك في المسابقة أن تلقي الأعمال المقدمة الضوء على الأوضاع الإنسانية المترتبة على نزاع مسلح وموقف القانون الدولي الإنساني تلميحا أو تصريحا من تلك الأوضاع.

وقد تكونت لجنة التحكيم من ممثلين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأكاديميين ورجال إعلام غير مشاركين في المسابقة للاختيار من بين حوالي 200 مقال وقصة قصيرة مقدمة من صحفيي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

غزة :

مساعدات لتفادي فيضان المجاري في خان يونس

تكاتفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر القطري والسلطات المحلية للعمل في فريق واحد من أجل تفادي وقوع الكارثة في مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة. فقد وصل مستوى مياه المجاري غير المعالجة إلى متر فقط من سطح بحيرة هي في الأصل حوض أنشئ لتجميع مياه الأمطار، مهددا بإغراق الشوارع والمنازل في خان يونس التي يقطنها 180 ألف نسمة.

فقد كانت المنازل في المدينة تستخدم تقليديا الحفر لتصريف مياه المجاري التي كان من الضروري ضخها بطريقة منتظمة لتجفيف الحفر. هذه العملية المكلفة دفعت آلاف العائلات، سعيًا إلى توفير المال، إلى القيام بما بدا لها خيارا سهلا للتخلص من المياه المستعملة، فوصلت قنوات الصرف الصحي في منازلها بقنوات تصريف مياه الأمطار، والتي تتجمع في بحيرة بطول ثمانية هكتارات. ولم يفكر أحد في عواقب هذه العملية.

واستمرت الحال هكذا حتى حذرت مصلحة مياه بلديات الساحل وبلدية خان يونس في بداية السنة الجارية من مغبة وقوع كارثة بعد أن وصل محتوى البحيرة إلى 50 ألف متر مكعب من مياه المجاري غير المعالجة. فأعربتا عن تخوفهما من ارتفاع حاد لمنسوب المياه مرة أخرى مع هطول الأمطار المتوقعة خلال فصل الشتاء ما ينذر بفيضان البحيرة وغمر المدينة بمياهها القذرة.

وبفضل الدعم المالي الذي قدمته جمعية الهلال الأحمر القطري، بادرت اللجنة الدولية فورًا بتشييد حوضين جديدين على بعد ثلاثة كيلومترات تقريبًا من البحيرة الموجودة. وسمح ذلك أيضا بتجنب ضخ كميات المياه مباشرة في البحر لما يمكن لذلك أن يسببه من تلوث للمساحة القليلة المتبقية من سواحل غزة التي لم تفسد بعد. ولم يستغرق إنشاء حوضي الصرف الصحي الجديدين إلا أربعة أسابيع وقد استكمل بناؤهما قبل حلول الأمطار الشتوية ودشن المشروع في أواسط شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي.

القاهرة :

دورات تدريبية لشباب الهلال الأحمر

نظمت بعثة القاهرة في «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» بالتعاون مع «الهلال الأحمر المصري» ثلاث دورات تدريبية لشباب الهلال الأحمر المصري في مجال نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف ونشأة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتعقد اللجنة الدولية هذه الدورات سنويا بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري ويشارك فيها شبابه المتطوع من جميع أنحاء الجمهورية وتستمر الدورة الواحدة ثلاثة أيام.

وقد عُقدت هذه الدورات في الفترات من 10 إلى 12 ومن 19 إلى21 فبراير/شباط ومن 1 إلى 3 أبريل/نيسان في مقر الهلال الأحمر المصري بالقاهرة وشارك فيها محاضرون من اللجنة الدولية والهلال الأحمر وبعض المتخصصين من أساتذة الجامعات المصرية.

تناولت الدورات تاريخ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ونشاط اللجنة الدولية، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، والتطوع وأهميته، وأنشطة التقصي ولمّ الشمل، ودور النشر والإعلام في مجال الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ICRC

الجزائر العاصمة :

دورة تدريبية للقضاة واتفاقية مع معهدهم العالي

عقدت بعثة «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» في الجزائر حلقة دراسية للتدريب على القانون الإنساني الدولي بالتعاون مع «المعهد العالي للقضاء» في الفترة من 20 إلى 22 يناير/كانون الثاني 2008 في مقر المدرسة في العاصمة الجزائرية.

وشارك في هذه الدورة 25 قاضيا من 25 ولاية جزائرية وقد ناقشت عدة مواضيع هامة تتعلق بأنشطة الحماية وزيارة السجناء من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجزائر، بالإضافة إلى القانون الدولي الإنساني بشكل عام من خلال متحدثين من اللجنة الدولية وأساتذة في القانون الجزائري.
وعلى هامش الاجتماع تم توقيع اتفاق بين اللجنة الدولية والمعهد في مجالات التدريب والتعليم المستمر والذي من شأنه أن يثري في المستقبل ويعمق معارف القضاة العاملين في المحاكم والطلاب منهم. ويأتي هذا الاتفاق ترجمة للتعاون الجيد بين وفد اللجنة الدولية في مدينة الجزائر والمعهد العالي للقضاء.

الكويت :

ندوتان للصحافيين ومتطوعي الهلال الأحمر الكويتيين

تحت عنوان "القانون الدولي الإنساني والإعلام"، نظمت البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون الخليجي ندوة للصحفيين العاملين في جريدة «الجريدة» في دولة الكويت في الفترة ما بين 4 و6 مارس/ آذار 2008.
وهدفت هذه الندوة إلى تعريف الصحفيين والمراسلين بالقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق في حالات النزاع المسلح.
وتطرقت محاور الندوة إلى التعريف بالقانون الدولي الإنساني، قواعده ومبادئه الرئيسية، نطاق تطبيقه، وآلياته، والأشخاص والأعيان المحمية، وحماية الصحفيين في القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى العلاقة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والإعلام.
يذكر أن البعثة الإقليمية للجنة الدولية قد أجرت ندوات مماثلة للصحفيين في الكويت والإمارات وقطر والبحرين.
وكانت البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون الخليجي قد عقدت بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي ندوة تعريفية مشتركة حول كيفية التعامل مع حالات النزاعات والقانون الواجب التطبيق في مثل هذه الحالات. استمرت ثلاثة أيام وشارك فيها حوالي 30 شخصا من موظفي ومتطوعي الجمعية بالإضافة إلى بعض موظفي البعثة الإقليمية.

ICRC

ICRC

شمال دارفور :

تحصين المواشي في شمال دارفور

تعد المواشي رأس المال الأساسي والوسيلة الرئيسية للحياة لكثير من مجتمعات البدو الرحل، ولكن القتال الجاري أدى إلى تعطل طرق الهجرة التقليدية وحال دون الوصول إلى مصادر المياه والرعاية الطبية البيطرية، مما وضع الثروة الحيوانية في خطر كبير.
لذلك تجري اللجنة الدولية حملات لتحصين الماشية بالتعاون الوثيق مع وزارة الثروة الحيوانية والسمكية في السودان وذلك لدعم الرعاة من البدو في إقليم دارفور. وتقدم اللجنة الدولية اللقاح مجانا، وتقدم أيضا الخبرة والترتيبات اللوجستية اللازمة.
وقد تم تنفيذ حملات تحصين في كل من دار السلام و«كبكابية» و«كتم» في شمال دارفور. وفي الفترة ما بين أغسطس/آب 2007 وحتى فبراير/شباط 2008 تم تحصين 440 ألف رأس من الماشية في دارفور.
كما دربت اللجنة الدولية أكثر من 80 عاملا في مجال صحة الحيوانات لرفع قدراتهم على تقديم الرعاية الصحية البيطرية الأساسية لمجتمعاتهم.

بيروت :

مشروعا مياه في شمال لبنان وجنوبه ...

في إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار الحرب على السكان المدنيين، تنفذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر مشروعا طارئا للمياه في نهر البارد شمالي لبنان، للمساعدة على إعادة إمدادات المياه إلى المخيم الذي دمرته الحرب. وقد تم الانتهاء من جزء كبير من المشروع اشتمل على تركيب أنابيب المياه الرئيسية، وإصلاح أربع آبار وثلاثة خزانات، وتركيب أجهزة لمعالجة المياه بالكلور وتزويد إحدى الآبار بمولد للكهرباء. كما شرعت اللجنة الدولية، في الوقت نفسه، في بناء خزان تحت الأرض في محطة معالجة المياه الرئيسية في الطيبة، جنوبي لبنان، وكانت اللجنة الدولية قد قامت منذ 15 شهرا بإحلال ما دمرته الحرب من صمامات وأنابيب ربط في الخزان الأصلي بالمحطة. وتبلغ سعة الخزان الجديد ألف متر مكعب من المياه، مما سوف يضاعف مساحة تخزين المياه في هذه المحطة الحيوية التي تعد مصدر المياه الرئيسي للجزء الأعظم من جنوب لبنان، وتخدم مئات الآلاف من السكان.
ووفقا لمهمتها الإنسانية الدولية، تواصل اللجنة الدولية زياراتها الدورية لأماكن الاحتجاز في لبنان لمراقبة ظروف الاحتجاز والمعاملة التي يلقاها المحتجزون. وقد رافق طبيب مندوبي اللجنة الدولية في زياراتهم إلى سجن رومية المركزي للوقوف على الخدمات الصحية التي يتلقاها المحتجزون.
وفي مجال التعاون مع الشركاء في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منحة تتكون من 16 سيارة إسعاف حديثة مجهزة تجهيزا كاملا إلى جمعية الصليب الأحمر اللبناني، لتعزيز خدمات الطوارئ الطبية التابعة لها، وتحسين تأهبها للاستجابة للطوارئ. وصممت سيارات الإسعاف خصيصا بطبقة داخلية عازلة ضد البكتريا وسقف عال وتتسع لحمالتين. كما منحت اللجنة الدولية ثلاث سيارات إسعاف مماثلة للهلال الأحمر الفلسطيني – لبنان لرفع مستوى استجابته للطوارئ والرعاية الطبية.

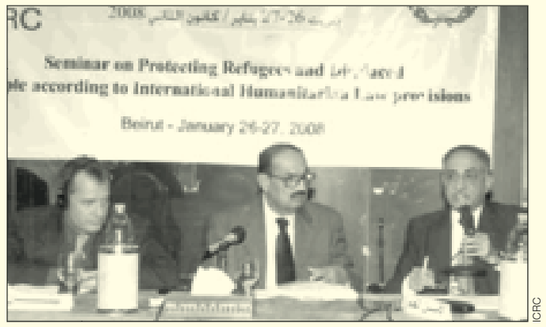

ICRC

... ونشاطات تثقيفية

هذا وقد نظمت كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر اللبناني ندوة ليوم واحد لصحفيين ميدانيين يمثلون وسائل إعلام لبنانية مختلفة لرفع الوعي بالقانون الدولي الإنساني وتعريفهم بأحكامه المتعلقة بسلامتهم وحمايتهم في حالات النزاعات المسلحة. كما عقدت جلسات لنشر القانون الدولي الإنساني ومهمة اللجنة الدولية والأنشطة التي تقوم بها والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني حضرها أفراد من القوات المسلحة اللبنانية المتمركزة في مخيم نهر البارد، ووحدات الأمن الداخلي المنتشرة في أنحاء البلد، وأيضا موظفون طبيون وعمال إسعافات أولية تابعون للجمعية الطبية الإسلامية. وعلى النهج نفسه، عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة التنفيذية المعنية بتنفيذ برنامج استكشاف القانون الإنساني في المناهج الدراسية في لبنان ندوة مدتها أربعة أيام للمعلمين من المدارس الخاصة والعامة لتعريفهم بالقانون الدولي الإنساني ووسائل إدخال مبادئه في مناهج التعليم المدني. وهذه الندوة التي عقدت في بيروت هي الأولى من أربع ندوات ستعقد في مناطق مختلفة من لبنان.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 11412، ج.م.ع
هاتف: 37619332/33379282 (202++) فاكس: 37618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org

عمّان: دير غبار، حي الديار، شارع يوسف أبو شحوت صندوق بريد 9058 عمان 111191
هاتف: 5921472/4604300 (9626++) فاكس: 5921460 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org

بغداد: (بغداد) العلوية: ص.ب 3317
هاتف: 01922464 (79 964++) فاكس: 846262 (761 873 ++)
(عمان): ص.ب 9058 عمان 11191 الأردن
هاتف: 5523994 (6 962++) فاكس: 5523954 (6 962++)
البريد الإلكتروني: iraq.iqs@icrc.org

دمشق: أبو رمانة، ساحة الروضة، شارع مصر، بناء الجرد، الطابق الثالث صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org

الأراضي الفلسطينية المحتلة: شارع النبي شعيب رقم (8) منطقة الشيخ جراح، القدس 91202، صندوق بريد 20253
هاتف: 5828441/5828845/5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org

بيروت: بناية منصور، شارع السادات، الحمرا، صندوق بريد 7188–11
هاتف: 739297/739298/739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 العمارات الامتداد الجديد. صندوق بريد 1831
هاتف: 65/476464 (249183) ++ (خمس خطوط) فاكس: 467709 (249183) ++
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org

تونس: المندوبية الإقليمية بتونس، (تغطي أنشطتها: تونس – المغرب – ليبيا – موريتانيا – الصحراء الغربية) رواق البحيرة عمارة أ، نهج بحيرة كنستنس 1053 ضفاف البحيرة
هاتف: 960179/960154/960458 (21671++) فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org

الجزائر: 18 نهج سويداني بوجمعة 16070. المرادية. الجزائر
هاتف: 80 28 2160 (213++) فاكس: 82 24 2148 (213++)
البريد الإلكتروني: alger.alg@icrc.org

صنعاء: شارع بغداد، شارع رقم 19، منزل رقم 20 صندوق بريد: 2267
هاتف: 4/467873 / 44 38 21 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org

الكويت: البعثة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي (تغطي أنشطتها: الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان) الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3، منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/5322062/5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org

بعثة الصومال: Denis Pritt Road، صندوق بريد: 73226 – 00200 نيروبي، كينيا
هاتف: 5/4/3963 – 9/8/2713367 (25420++) فاكس: 13731 2027 254 ++
البريد الإلكتروني: somalia.sok@icrc.org

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ، تهران – شارع أفريقا – شارع تابان شرقي – رقم 75
هاتف:4–5503 8878 21 98++ فاكس: 3370 8878 21 98++
البريد الإلكتروني: tehran.teh@icrc.org

موريتانيا: صندوق بريد: 5110، نواكشوط
هاتف: 38 447 52 222++ فاكس: 97 446 52 222++

الذخائر العنقودية: عقود من الإخفاق ومن معاناة المدنيين

ظلّت الذخائر العنقودية لعقود عدة مشكلة مستمرة. وبالرغم من أنّ هذه الأسلحة لم تُستخدم، على مدى الأربعين سنةً الماضية إلا في عدد قليل من النزاعات المسلحة، فإنها قتلت وشوّهت عشرات الآلاف من المدنيين في البلدان التي تضررت من الحروب. وتتميّز الذخائر العنقودية بسمات فريدة غالبًا ما تجعلها خطرًا شديدًا يحدق بالمدنيين، رجالًا ونساءً وأطفالًا، سواء أثناء استخدامها أو بعد مرور وقت طويل على انتهاء القتال.

ويقدم هذا الكتيب الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعريفا بهذا النوع من الأسلحة واستعراضا لبعض البلدان التي تواجه تداعيات هذا النوع من الأسلحة. كما يتناول دعوة اللجنة الدولية وعدد من الدول بوضع معاهدة جديدة لحظر استخدام الذخائر العنقودية في الحروب على غرار معاهدة حظر استخدام الألغام.

استكشاف القانون الدولي الإنساني

"استكشاف القانون الإنساني" هو برنامج تعليمي لتعريف الشباب من الفئة العمرية ما بين 13 و18 عاما بالقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقضايا ذات الصلة. تعرض هذه المطوية أهداف البرنامج التربوية، وسماته الأساسية، ومضمونه وطريقة تنفيذه بالإضافة إلى تعريفها بالملتقى الافتراضي للبرنامج على الموقع الالكتروني .www.ehl.icrc org. ويشكل هذا الموقع مركزا للموارد على شبكة الإنترنت ويقدم الدعم لشبكة "استكشاف القانون الإنساني" المتنامية عن طريق توفير التدريب المستمر وإتاحة الموارد المتصلة بالبرنامج على شبكة الإنترنت.

مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر 2006

يقدم هذا الكتاب عددا من المقالات المختارة من الأعداد الأربعة للمجلة الدولية للصليب الأحمر الصادرة في العام 2006 والتي تتناول مواضيع خاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، ولجان الحقيقة والحق في معرفة الحقيقة، والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وغيرها من المواضيع المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

فيلم من الميدان:

الجراحون الصوماليون يقاتلون من أجل الحياة

في العام 2007، وضع القتال العنيف الجاري في مقديشو الحكومة الفيدرالية الانتقالية– التي تدعمها القوات الإثيوبية– في مواجهة مقاتلي المحاكم الإسلامية الصومالية، وملأ المستشفيات عن آخرها بالجرحى. وفي العام نفسه عالج الجراحون في مستشفيي «المدينة» و«كيساني» ما يزيد على أربعة آلاف جريح، وهو ضعف عدد الجرحى الذين تلقوا علاجا في العام 2006. يوضح هذا الفيلم العمل الاستثنائي الذي يقوم به الأطباء والجراحون في قتالهم لإنقاذ حياة المصابين في خضم الحرب المستعرة في الصومال. وهو واحد من سلسلة أفلام قصيرة تقدم فكرة مباشرة عما يحدث في الميدان في عدد من مناطق النزاع حول العالم.

التعذيب في المجلة الدولية للصليب الأحمر

صدر العدد 867 من المجلة الدولية للصليب الأحمر باللغة الانكليزية. ويعالج هذا العدد قضايا التعذيب من ناحية القانون الدولي الإنساني والسياسات والنشاطات. ويتضمن العدد سلسلة من المقالات التي تناقش التعذيب لجهة منعه من قبل القانون الدولي الإنساني واستخدام التعذيب في ما يسمى "الحرب على الإرهاب" وتعاطي النظام القانوني الأميركي مع قضايا التعذيب منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001. كما يناقش العدد التأثيرات النفسية التي يسببها التعذيب ودور الأطباء فيه بالعودة إلى العبر المستقاة من تجربة الأطباء النازيين.

يمكن طلب العدد من اللجنة الدولية في جنيف أو الاطلاع عليه على العنوان الالكتروني:
www.icrc.org/eng/review

AL-INSANI . 42 . Spring 2008
Women are the Spring of the World

Contents

• **Five Years of Violence in Iraq: The increase in Birth Deformities and Child Cancer Rates**
By: **Hady Hassan**– Iraqi journalist specialized in health and environmental issues
The article examines environmental problems that Iraqis face because of the different conflicts they lived through. It also looks at the deteriorating security conditions which, when coupled with a general lack of environmental awareness can cause serious damage to people's (and mostly children's) health.

• **Pascal Olle: "Priority Must be Given to Addressing the Dramatic Situation of the Health System"** By: **Hisham Hassan**, Media delegate, ICRC Iraq.
In this interview, Pascal Olle, Coordinator of the ICRC's Health Program in Iraq, gives an insight on the health situation and the current needs of Iraqi health system.

• **Iraq: No let-up in the Humanitarian Crisis**
Report issued by the ICRC in March 2008 on the situation in Iraq five years after the outbreak of the war.

Special File: Women are the Spring of the World
This issue of Al-Insani coincides with the world celebrating International Women's Day and the Spring season. Since many depict women as the source of birth and life, we dedicate this file to women in general, and women living in conflict zones in particular. The file highlights the situation of women in the Arab region, looks at what they suffer from, and reviews some positive experiences of women who were able to make a difference in their communities.

• **Are Women Helpless Victims?**
Béatrice Mégevand-Roggo. Head of ICRC Operations for the Middle East and North Africa wrote the introduction to this special file.

• **Florence Tercier: Women Are Not Only Victims, They Are Also Courageous**
The ICRC has selected the "missing" and "women" as its main themes in 2008. Documenting different violations of women's rights and alleviating the effects of violence against women in times of conflicts are the responsibility of ICRC's Unit for the Protection of Women. Florence Tercier, head of the unit, reviews major violations suffered by women, and ways to stop them.

• **This is How They Speak of Themselves**
Although stories of Arab women may all seem different, they often share many similarities with respect to the suffering and the dreams. Through three stories of women working in the ICRC in Yemen, Lebanon, and Palestine, as well as three stories of female activists in the field of women's rights in Sudan, Bahrain, and Kuwait, we expose examples of Arab women who defend their rights and talk about their hopes.

• **Working with Women in Conflict Areas: Successes and Disappointments** By: **Nicole Widdersheim,** Activist and humanitarian worker, Oxfam.
The author exposes some of her experiences of working with women through a small-grants program she ran in a number of African crisis-struck areas, including Darfur in Sudan.

• **Displaced Women Became Food for Sharks and Human Beasts!** By: **Jalal El-Sharaaby**, Editing Manager of Al-Nidaa Yemeni newspaper
Fleeing Somalia to Yemen via the Red Sea, is a daily tragedy. Somalis flee the hell of war to become food for sharks. The tragedy continues even for those who arrive 'safely' to the other shore. While looking for security, women face the biggest risks when they move from one bank to the other.

• **Algeria: An Operation to Save "Women in Distress"**
The article introduces the Association "SOS Femmes En Detresse", a non-governmental and non-profit organization founded in Algeria to support and empower women.

• **Societal Violence Against Women Away from Armed Conflicts** By: **Nehad Abul Komsan**, Egyptian lawyer and Head of the Egyptian Center for Women's Rights.
The article reviews different forms of violence against women, not only in communities facing security problems or armed conflicts, but also in stable societies. It points out that certain forms of violence are taken for granted and accepted by the culture of some societies, including by their women.

• **Violence Inflicted on Women by Law** By: **Hafidha Chekir** – Law Professor at Tunis University, Tunisia
This study presents a panorama of the types of violence inflicted on women in some Arab societies, justified, sometimes, by civil laws. It mainly reviews the laws in North-West Africa, and compares them with laws existing in other Arab countries.

• **Women: "Men's equals" or "Lacking Reason and Faith?"** By: **Iqbal Al-Gharby**, Professor at Al-Zaytouna University, Tunisia
Whereas many international reports seem to criticize the "lack of gender equality in the Muslim World", the author presents a different viewpoint in which she explains how Islam has honored women. She, moreover, argues that many forms of discrimination against women have nothing to do with religion: such discrimination is often the result of social practices.

• **The Psychological Effects that Wars Leave on Women** By: **Samar Al-Qadi**, Communications officer, ICRC Beirut
Do women suffer more than men in situations of conflicts? Are they a more vulnerable category because of their gender? Psychologists almost unanimously agree that women experience war differently than men, because of the gender distribution of roles and responsibilities.

• **Proud that I Am A Woman** By: **Sulaf Taha**, Egyptian activist in the field of women's rights
Based on her personal experience, this activist looks at the different forms of social discrimination between males and females, and calls upon women to take pride in their identity and emotions.

• **Shereen Abu Aaqeleh: When We Put Feelings Aside Without Losing our Humanity**
An interview with Shereen Abu Aaqeleh, Al Jazeera correspondent in the Palestinian Occupied Territories, and a prominent figure among Arab women working in the media. She talks about the difficulties faced by a female journalist working in a region under occupation.

• **Singer of the People, She is Called Ma'alouma** By: **Mohamed Ben Ahmed**
Ma'alouma Bent Al-Medah is a Mauritanian singer and composer presented in this article as an example of the Arab woman artist who adheres to the causes of her community.

• **Without Retouches: The Metal Bird** By: **Al-Hady Ali Radi**, Sudanese journalist
This short story has won the first award in the "Best Humanitarian Story" competition launched by the ICRC in 2007.

• **The Humanitarian Aspect in Abdel-Hameed Ben Badis' Philosophy**
By: **Mohamed El-Alamy El-Saaehy**, Algerian writer and thinker, member of the National Bureau for Algerian Muslim Scholars Society.
The article presents the role played by reformer Sheik Abdel-Hameed Ben Badis in resisting the French colonization polices and reviving the Algerian identity, while calling, at the same time, for the respect for the other even if one's worst enemy.

• **Around the World**

• **Publications**

Editorial

Women in Time of Love and War

"It is difficult today to have coffee with your loved one without seeing Beirut or a neutron bomb floating in your cup… In other words, one can no longer express love to a woman except with political vocabulary."

The Arab poet Nizar Qabbani said these words over twenty years ago. Was he aware of how things would turn in today's world, and of how much women would suffer because of violence and wars?

This spring issue of Al-Insani coincides with the day the world honors women, recalling their rights in special celebrations, conferences and fora. Children paint special pictures for their mothers, and stores offers them gifts too.

Hence, this issue of al-Insani dedicates a special file to women, to their achievements, dreams, aspirations and ongoing challenges. We have women rights activists talking openly about how they managed to become what they are now in their societies. we also shed light on legal provisions specific to women in national constitutions and legislations, to review both the developments in the protection of women's rights and the loopholes that still allow for their violation.

This spring issue also coincides with the fifth commemoration of a day that has heavily affected Iraq… five years of violence, murder, destruction, displacement and pain. And despite difficulties and wounds, we all still have hope for a brighter future. In this issue, review is made of the difficult health conditions in Iraq through an interview with the ICRC's health coordinator.

While women writing in this special issue of Al-Insani work relentlessly to defend the rights of, and serve, other women in the Arab world, they also attempt to explain the conditions of Arab women to the rest of the world. In the light of the many stereotypical images that hardly do justice to Arab women, there is a need to clarify that cultural, social and religious traditions are not necessarily against women, as some would claim, and that women are not always victims, but also hardworkers who thrive to sustain themselves and their children. Women also assume the role of the father and the breadwinner in times of crises and wars. Putting aside their hurts, they strive to get the bits and pieces of the life of their families together.

To women we pay tribute, as Qabbani did in his poem entitled "Remarks in Time of Love and War," saying:

"Have you noticed….
How your face shines,
In the light of fires
How the pins in your hair,
have turned into guns

Have you noticed,
How the history of your eyes,
Has changed without a word
To a woman-shaped sword
To a woman-shaped world
How you become all the heritage and all the tribe!

"Al-Insani"